۹/

ملاهادی سبزواری

۳۴۷
۲۱۰۷۳۱

اهدائی

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب اللآلی المنتظمه
مؤلف ملاهادی سبزواری
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۳۴۷) ازکتب اهدائی کریم زاده
شماره ثبت کتاب ۲۱۰۷۳۱

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من علمنا البيانا | صلي على الناطق بالصواب
وقارن الكتاب والميزانا | لفكرنا بدايعا قدانتجا
وعقلنا منور قد ابتهجا | منطق حق فصل الخطاب

هذا الكتاب المسمى باللئالي المنطقية في المنطق للاستاذ البشر
العقل الحادي عشر صدر الحكماء المتألهين بدر الوفا المحققين الحاج
ملا هادي السبزواري اعلى الله مقامه

هو الودود

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من علمنا البيانا اقتباس من القرآن العظيم الشأن خلق الانسان علمه البيان ه
وقارن الكتاب والميزانا المراد بالميزان الانسان الكامل ان اريد بالكتاب
الكتاب التكويني الآفاقي او العقل الجامع للعلم والعمل او المنطق ان اريد بالكتاب
الانفسي او المعنى وقارن في الكتاب التدويني الكتاب والميزان بقوله لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان وبالجملة فيه براعة استهلال
كقولنا لفكرنا بدايعا قدانتجا وغيره ففي جمع البدايع والبيان ايهام التناسب ه
وعقلنا منور قد ابتهجا اي صيره ممسوسا بنور علمه الذي بالهام وتعليمه كما قال
اتقوا الله يعلمكم الله صلي من الصلات وكون كل من موصولا او لمن كونها
موصوفة لان الصلة لا بد ان تكون معهودة ... موصوف لجمله
ومعهود ... الافعال العباده على الناطق بالصواب اي بكلام الله ومنطق حق



والدر منطق البهيج من | وبعد فالمدعو هادي المهتدي | قال تعالوا يا طالبي الايقان
شمس الحقيقة بها الحق زين | الامن بين الهداة يهتدي | انزل عليكم حكمة الميزان

بل نفس الصواب ايضا من الناطق كما قال علي ع انا كلام الله الناطق وكذا فصل الخطاب
كما اتي ان عليا فصل بين الحق والباطل والدر منطق البهيج من شمس الحقيقة اي انهم
مدار شمس الحقيقة يشرق عليهم كنقطة البهيج من شمس عالم الشهادة بها الحق زين
صفة اخرى لهم وبعد فالمدعو هادي المهتدي الى من بين الهداة يهتدي قال
تعالوا يا طالبي الايقان اشارة الى موضوع علم الميزان ومنفعته انزل عليكم حكمة
الميزان فيه اشارة الى ان المنطق من الحكمة قيل هو منها ان فسرناها بخروج النفس الى
كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل لا ان فسرناها بالعلم باحوال اعيان الموجودات على
ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية لان موضوع المنطق هو المعقولات
الثانية وليست باعيان اقول بل هو من الحكمة ان فسرت بالثاني لان المراد باعيان
الموجودات الموجودات الخارجية والمعقولات الثانية خارجية من وجه لان
كل موجود ذهني خارجي في نفسه وانما هو ذهني بالقياس الى الخارج لانها هيئات
النفس والنفس خارجية ... الامر الخارجي خارجية وكيف لا يكون من الحكمة و
... لان يكون ... ينظر الى الشيء ... فيه فهو

من منطق عيونه خرارة | بسر انطوا الزمان والمكان له | يسبق جناحا العقل من لاهوت
واردة فريحة طيارة | وعصمة من عثرة المقاله | يا دعى لا ارج القدس من ناسوت

لكن من حيث انه ينظر به لا من حيث انه ينظر فيه وانتفاع غيرها به انما هو بالعرض من منطق
عيونه خرارة اي كثيرة الجريان بحيث يسمع للماء صوته وهذا وما بعده تمثيلات
تحسين المنطق وارده فريحة عالية الشأن طيارة فضلا عن ان يكون سيارة
في السلوك العلمي لا انطانه بل بعد حين لوارد لنور حقيقي في الطريق كاف لم يتكا
ده اي لم يمل ولم يكل صعود عقاف اي قاف القلب الذي هو عرش الرحمن وقاف القلم الذي
هو عالم العقل بقدم الفكر وفي هذا البيت ايهام التناسب من حيث الجمع بين الراء
والكاف والقاف كقول الشاعر وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره ه
النقط بسر انطوا الزمان والمكان له اشارة الى كلية هذا العلم الآلي مثل الاصالي اعني الالهي
لهي الاعم فيجعل النفس الناطقة وسيعة محيطة سيما بناء على اتحاد العاقل والمعقول
كيف والكلي الواحد كالنار المطلقة التي تتصورها او تصدق بانها حارة خفيفة منطو
فيها الزمان والمكان والجهة والوضع وغير ذلك من العوارض المفارقة وبه عصمة
من عثرة المقاله ... علمية وعملية وبه يسبق جناحا العقل عن صقع لاهوت يا دعى
لا ارج القدس من حضيض ناسوت ... النظري



يتنفع الكل بذي الفوائد | هذا هو القسطاس مستقيما | تلازم تعاند تعادل
من نعا البحار غرر الفرائد | ويوزن الدين به قويما | من اصغر اوسط اكبر جلي

العلي ينتفع الكل من ارباب العلوم العقلية والدينية وغيرهم بذي الفوائد الميزانية قال
العلامة الشيرازي في شرح حكمة الاشراق من طلب العلوم التي لا يؤمن فيها من
الغلط ولا يعلم المنطق فهو كحاطب ليل وكرامد العين لا يقدر على النظر الى الضوء
لا لبخل من الموجد بل لنقصان الاستعداد والصواب الذي يصدر من غير المنطقي
كرمية من غير رام وكدواء عجوز ثم قال والمنطق يصلح لابناء الملوك الذين يتوقع منهم
ان يصيروا ملوكا لا ليعلموا الاقترانات الشرطية ولوازم المتصلات والمنفصلات
بل ليعرفوا الصناعات الخمس ويقدروا على مخاطبة كل صنف من الناس بما يليق
بحالهم على ما قال تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم
بالتي هي احسن فالحكمة لمن يطيق البرهان والموعظة الحسنة لمن لا يطيقه والجدل
للمقاومة لمن ينتصب للمعاندة من نعا البحار المنطقية غرر الفرايد وفيه ايهام
بمنظومتنا المسماة بغرر الفرايد في الحكمة هذا هو القسطاس مستقيما اقتباس من
الكتاب الالهي وزنوا بالقسطاس المستقيم ويوزن الدين به قويما ...
... اصغر اوسط اكبر جلي قولنا تلازم ... تفصيلي ...

حررت فيه للسعادة السفرية سميتها اللئالئ المنتظمة المنتظمة فيها اغوص في بحار المنطق قانون الى يقي رعايته عن خطأ الفكر وهذا غايته
صحيفة منيفة مطهرة مطهرة نفيسة يسمع القلب من نغمة مكرمة لا منتقى يعوني خبر منطق

وموصل التصور معرف
والحاكم بحجة موضوعها فقه

الى اصطلاح بعض حكماء الاسلام في تاويل كلام الله وتفسيره وغيره وعن الاستثنائي
الاتصالي والانفصالي بميزان التلازم وميزان التعاند وعن الاقتراني بميزان
التعادل وعن الاشكال الثلاثة بموازين التعادل الاكبر والاوسط والاصغر وعن
الكل بالموازين الخمسة حررت فيه اي في المنطق للسعادة اليسفرة الى الله بقدم العلم
صحيفة منيفة عالية مطهرة اما بصيغة الفاعل واما بصيغة المفعول سميتها اللئالئ
المنتظمة نفيسة يسمع القلب من نغمة مكرمة المراد به العقل الفعال لان كانت كلمة من
تشبيهية او القلب ان كانت بيانية او تبعيضية فيها اغوص في بحار المنطق لا
فتى يعوني خبر منطق بضم الميم

## المقدمة

قانون الى اي المنطق قوانين آلية وانما
اتى بصيغة المفرد لان المراد به الجنس او المراد به العلم بالقوانين المتي آلية يعني
الملكة البسيطة يقي رعايته عن خطاء الفكر كالنحو عن خطا اللسان وهذا اعني
الوقاية عن الخطاء في الفكر غايته اي غاية المنطق وموصل التصور اسمه معرف
والحكم بالجر اي موصل الحكم والتصديق حجة فموضوعها اي على موضوع فقواه
الملعوا الفرد الحكيم رسطاليس الملقب بالمعلم الاول ميراث ذي القرنين



## في القسمة

الفرد الحكيم رسطاليس لبيس والملهم المبتدع القديم ميراث ذي القرنين القدليس حق علم منة عظيم
والبحث عن موصل او مقدمة تصديقا او تصورا فقسمه

اسكندر قد كان جاريا في القديم على السنة الحكماء ان المنطق ميراث ذي
القرنين حتى لقب به وقد بذل المؤلف خمسمائة الف دينار واثر عليه كل
سنة ومائة وعشرين الف دينار القدليس مرفوع على القطع تمجيد لذي القرنين
والملهم المبتدع القديم لكل الصناعات سيما العلوم الكلية الاصالية
حق علم منة عظيم جل جلاله الروعة نوالد اذ معلوم ان الحكمة وان كانت البحثية
وعلمها الالهي ليست مخصوصة بدورة وكورة والله تعالى الحدائم الفضل قديم
الاحسان وفيضه لا ينقطع ونواله لا يافل ومع انفدت كلماته وبالجملة فامت
مت ذاته وصفاته نعم ارسطاطاليس مؤلف المنطق ومدونه لا واضعه
المبتكر الاصل وقد نقل الشيخ الرئيس في آخر منطق الشفاء انه قال ارسطو
انا ما ورثنا عمن تقدمنا في الاقيسة الا ضوابط غير مفصلة واما
واما تفصيلها وافراد كل قياس بشروطه وضروبه وتمييز المنتج عن العقيم
الى غير ذلك من الاحكام فهو امر قد كددنا فيه انفسنا واسهرنا اعيننا
حتى استقام على هذا الامر فان وقع لاحد ممن ياتي بعدنا فيه زيادة

فتسعة الواب فاستبصر باب الحدود والرسوم قد يجي ومبدء الموصل تصديقا دعى
بحث عن الموصل التصور باب المقدمات ايساغوجي باب القضايا والعقود بعد دعى

او اصلاح فليصلحه او خلل فليسده قال الشيخ انظروا معاشر المتعلمين هل
اتى احد بعده زاد عليه او اظهر فيه قصورا او اخذ عليه ماخذا مع طول
المدة وبعد العهد بل كان ما ذكره هو التام الكامل والميزان الصحيح الصحيح
والحق الصريح انتهى وبعد الفراغ عن التتمة المهمة وذكر الواضع والمؤلف شرعنا

## في القسمة

في القسمة اي قسمة الابواب المنطق لان القسمة احد الرؤوس الثمانية وانما
قصرنا عليها لانها اهم فقلنا في وجه الضبط والبحث في المنطق اما عن مو
صل او عن مقدمة اي مقدمة الموصل وما يتوقف عليه تصديقا او تصورا
اي الموصل قسمان تصديقي وتصوري ولكل منهما مقدمة قد قسم اي علم المنطق
فتسعة الواب فاستبصر احدها باب فيه بحث عن الموصل التصوري وهو
باب الحدود والرسوم قد يجي وثانيها باب المقدمات للموصل التصوري
هو ايساغوجي باليونانية اي باب الكليات الخمس ومبدء الموصل تصديقا
دعي اي ثالثها باب مقدمة الموصل التصديقي وهو باب القضايا او
العقود قد دعي ذا ما يقال باليونانية باري ارميناس ورابعها با



## عوض في تقسيم العلم الى التصور والتصديق

اما يقال باري ارميناس بالبحث عن مدة الباب قسم
موتى بحث الموصل قياس ولسم خمس من صناعات وسم
الارتسامي من ادراك الحجا
اما التصور يكون ساذجا

القياس لان البحث عن نفس الموصل التصديقي اما من حيث الصورة وصورته
بحث الموصل التصديقي قياس واما من حيث المادة وبالبحث عن مدة
محققة مادية الباب قسم او ليس باب البحث عن الموصل التصديقي من حيث
المادة ففيها الخمسة الواب وبسم خمس من صناعات وسم كباب البرهان
وباب الخطابة اه فصار الجمع تسعة الواب هذا مع رعاية المزج بالمتن
والوجه الاخصر ان البحث فيه اما عن الموصل واما عن مقدمة والمو
صل اما تصوري واما تصديقي فالبحث عن نفس الموصل التصوري
باب الحدود والرسوم وعن مقدمة باب الكليات الخمس والبحث
من مقدمات الموصل التصديقي باب القضايا وعن نفس الموصل التصديقي
اما من حيث صورته فهو باب القياس واما من حيث مادته فهو الابواب
الخمسة والصناعات الخمس وبعد الفراغ عن المقدمة شرعنا في المقصود
فقلنا الارتسامي من ادراك الحجا اي العقل والارتسامي من الادراك
هو العلم الحصولي فان العلم حصولي وحضوري فالحصولي هو الصورة

اذ هو التصديق هو الحكم فقط كالفرد في وكسبي وذا والفكر حركة الى المبادي
ومن يركبه فهي كتب الشطط من الفرد في بفكر اخذا ومن مبادي الى المراد

الحاصل من الشئ عند العقل والحصولي هو العلم الذي هو غير المعلوم
لا حضوري وتفسير كعلم الجن بذاته او بمعلوله كعلم الحق تعالى بمعلوله الاثر
عند المحققين وليس بتصوره لا بتصديق ومقسمهما العلم الحصولي
فلفظ الارتسامي للتخصيص بالحصولي اما التصور يكون ساذجا اي لا يكون
معه حكم او هو التصديق هو الحكم فقط اي بجملة الاذعان وادراك ان
النسبة واقعة وهذا مذهب الحكماء ومن يركبه اي ينسب التصديق
الى التركيب هو الامام فخر الرازي فيجعله مجموع تصور المحكوم عليه و
تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والحكم بخلاف الحكيم فان
التصورات الثلاثة شرط عنده فهي كتب الشطط اي متعدى عن حد
الاقتصار على الحكم فيه كلا اي كل من التصور والتصديق قسمان
ضروري وكسبي فالكسبي ما يحتاج الى الفكر بخلاف الضروري ما لا يحتاج
وان احتاج الى حدس او احساس او تجربة او غيرها واخذ الى الكسبي من
كل منهما من الضروري بفكر اخذا والفكر المصطلح حركة من المطالب





ثم المبادي خمسة شركية علمية لمية وحمية ثم مباد فهي بينات
تصورية وتصديقية لسلمية وتخييلية فهي علوم متعارفات

التصورية والتصديقية الى المبادي ومن مباديها الى المراد اي الى تلك
المطالب ثانيا غرض في تقسيم مبادي الاستخراج لنا الى مواد ثم المبادي المشار
اليها في تعريف الفكر خمسة شركية تصورية وتصديقية فالمبادي
التصورية هي الحدود والرسوم والتصديقية هي القضايا المولفة
منها الاقيسة وغيرها والمبادي الخاصة في التصورات مثل الفصول والخواص
والعامة الماخوذة في التعريفات والمشتركة فيها مثل الاجناس والاعراض
العامة والمبادي التصديقية الخاصة مثل قضايا مخصوصة لها خصو
صيات بمطالب مخصوصة والتصديقية العامة والمشتركة بخلافها
مثل ان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذا الكل شركة وعموما
فالمبادي التصديقية حق يقال عليها مبدأ المبادي واول الاوائل
في الاذهان ومثل ان المثلين لا يجتمعان وان الضدين لا يجتمعان
وان الدور والتسلسل باطلان وغيرها فما هي اقل شركة وعموما والخاصة
المستعملة في الصناعات العلمية مثل اعتقاد وجود الحركة للطبيعي ومثل

وان مع النكرة والعناد مصادرات سم ذي المبادي
وان اخذ بها مسلمات كانت هي الاصول موضوعات

اعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى ما لا يتناهى عليه قسمة اخرى للتصديقية
بحسب الصناعات الخمس بانها يقينية بالفطرة او بالكسب المنتهي الى الضرورية
وهي مادة البرهان ظنية مبادي الخطابة وهمية مبادي المغالطة تسليمية
مبادي الجدل وتخييلية مبادي الشعر قسمة اخرى لها وهي قولنا ثم مباد هي
بينات بديهيات لا تقبل الانكار تلقي على المتعلم فهي علوم متعارفات
اي مسميات بها في الاصطلاح وان تلقي عليه مع النكرة اي الانكار والعناد
مصادرات سم ذي المبادي باشتراك الاسم بينها وبين احد المغالطات
وان اخذ بها مسلمات ممن يلقيها عليك مع نظريتها كانت هي الا
صول موضوعات قد ثبتت في موضعها وهذان القسمان من المبادي بالقياس
لقياس الى العلم المبني عليهما وعن المسائل بالقياس الى علم آخر كوجود الجزء
وتجزي المقدار في الالهي الاعم من المسائل وفي غيره من المبادي كما سبق
لهذه المذكورات يقال اجزاء العلوم المدونة ثلاثة موضوعات ومبادي
وقد يكون مقدمة واحدة اصلا موضوعا عند شخص ومصادرة عند آخر





انفي وجودات الامور والطرق يرشدكم صناعة المغالطة

ومسائل اي محمولات منتسبة الى موضوعات المسائل مباحثة في بعض مباح
حث الالفاظ اذ متعلق بلازم في وجودات الامور والطرق علاقة
يرشدكم الى تحقيق الطرق صناعة المغالطة كما يأتي وتلك الوجودات التي لكل
امر اربعة وجود عيني ذاتي كوجود الشمس مثلا في السماء الى اربعة وجود ذهني
طبعي اي يكون الذهني وجودا للشئ بالطبع لدلالته على العيني كوجود الشمس
في الاذهان ثمت عاطفة وجود لفظي وظهور في عالم الالفاظ ووجود
كتبي وضعي اي كون كل منهما وجودا للشئ مثل دلالته بالمواضعة لا بالطبع
كنقش الشمس في الالواح وكون الوجودات لكل اربعة باعتبار المراتب
الاجمالية والا فلكل مرتبة مراتب ففي العيني كالطبعي والمثالي والنفسي
والعقلي وفي الذهني الكون في الاذهان العالية والكون في الاذهان السافلة
وفي الكون في اذهان الادميين الكون في العاقلة والكون في الوهم والخيال
والحس المشترك وفي اللفظي اللغات المختلفة والحروف المركبات والحروف
المقطعات كالالف للذات الاقدس والباء للعقل الاول والسين للانسان

وتلك عينو وذهني طبع    ثمت لفظي وكتبي وضع

لسان الى غير ذلك وفي الكتبى اطوار الخطوط المختلفة فرب شيء واحد
لظهورات متفننة فالوجودات الثلثة اذا كانت مرائى الملاحظة الوجود
العينى الثانى او ما بها ينظر لا ما فيها ينظر فهو بوجه وظهوره متفاوت
ولهذا قيل الاسم هو المسمى بوجه ومن هنا يجب احترام اسماء الله
الذوبية فكيف التكوينية واسم النبي والولي ولا يمس الا بالطهارة
فلازم للفيلسوف المنطقي ان ينظر اللفظ بوجه مطلق قال الشيخ الرئيس في
الاشارات ولان بين اللفظ والمعنى علاقة ما وربما اثرت احوال في
اللفظ في احوال المعنى فلذلك يلزم المنطقي ايضا ان يراعي جانب اللفظ
المطلق من حيث ذلك غير مقيد بلغة قوم دون قوم وقال المحقق الطوسى
والحكيم القدوسى في منطق شرح الاشارات للشيء وجود في الاعيان ووجود
في الاذهان ووجود في العبارة ووجود في الكتابة والكتابة تدل على العبارة
وهي على المعنى الذهني والاولان طبيعيان تختلفان باختلاف الاوضاع
والذهني على الخارج دلالة طبيعية لا يختلفا اصلا وقال عند قول الشيخ



فلازم للفيلسوف المنطقي ان ينظر اللفظ بوجه مطلق    وفي الافادة والاستفادة الدلالات يلزم لفظ شارح مرادة    من طرق الدلالة الجلية اعتبار اللفظية الوضعية

وربما اثرت احوال في اللفظ في احوال في احوال المعنى بجهة العبارة الاانتقالات الذهنية قد تكون بالفاظ ذهنية وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة في
الاذهان فلهذا السبب ربما ادت الاحوال المخاصة بالالفاظ الى توهم
امثالها في المعاني وتغير المعاني بتغيرها والاغلاط التي تعرض بسبب الالفاظ
مثل ما يكون باشتراك الاسم مثلا اغا ليسري الى المعاني لاشتمال الالفاظ الذهنية
ايضا عليها انتهى وبعد ذكر النكتة الحقيقية للبحث عن اللفظ اشرنا الى الوجه المتم
فقلنا وفي الافادة والاستفادة يلزم لفظ شارح مراده وان لا اشتغل له بالالفاظ
بالذات الدلالات من طرق الدلالة الجلية خرجت الخفية مثل المفهوم مقابل
المنطوق كمفهوم الشرط ومفهوم الوصف وغيرهما وطرق الجلية هي العقلية والطبعية
والوضعية وكل منها لفظية وغير لفظية اعتبار اللفظية الوضعية باعتبار الافادة
والاستفادة والاولتان العقلية والطبعية اتم واعم وادوم لا تختلفان باختلاف
الاعصار والامم ولا تتعلقان بارادة اللافظ فالدلالة اللفظية الوضعية
كون اللفظ بحيث يفهم من ادراكه بتوسط الوضع معناه ودلالة اللفظ الموضوع

وكمفهوم الشرط نحو ان جاءك زيد فاكرمه ومفهومه ان لم يجئ لم تكرمه ... والصفة ... فانه ... والمنطوق ومفهومه ...

دلالة اللفظ هي المطابقة    وما على الجزء تضمنا وسم    واسلبنا الاولى بلا عكس كما
حيث على تمام معنى وافقه    وخارج المعنى التزام ان لزم    بينهما بالذات لا امكانا

هي المطابقة حيث على تمام معنى وافقه وفهم منه وجه تسميتها بالمطابقة
وما اي دلالة على الجزء من المعنى الذي فهم في الكل تضمنا وسم وما على خارج
من المعنى التزام ان لزم الخارج للمعنى عقلا او عرفا ونسبة الثلثة الى الوضع
لانه اعم من الاصالة والتطفل واسلبنا اي التضمن والالتزام الاولى اي
المطابقة لان الدلالة على جزء المعنى ولازمه فرع الدلالة على المعنى بلا عكس
اي لا استلزام لها المطابقة انه رب معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له فتحقق
المطابقة بدونهما وما يقال ان كل شيء له لازم واقلها الشيئية العامة وانه
ليس غيره ليس بشيء لانا نتصور الموجود مع الذهول عن كونه شيئا او ليس
غيره فيجوز كونه لازما في الواقع لا يكفي في الالتزام كما بينهما اي بين التضمن
والالتزام بالذات لا امكانا اذ يجوز ان يكون اللفظ معنى مركب لا لازم
له او معنى بسيط له لازم فيتحقق احدهما بدون الآخر وقولنا بالذات
اي بالكلية معناه انه ليس هنا استلزام من شيء من الجانبين بخلاف جهة
المطابقة فهناك كان استلزام منهما الطرفين لم يكن منها الطرفين لهما



واللفظ في معناه حيث استعملا    للشبه استعارة وان فرن    بالوضع تخصيصي او تخصيص    عن اول فذا اللفظ منقول لب
حقيقة ثم المجاز قابلا    علاقة اخرى فمرسل فمن    لمعنى اخر مع التخالص    لناقل عام وخاص فالقب

واللفظ في معناه الموضوع له حيث استعملا حقيقة ثم المجاز قابلا اي مقابل لها فهو
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة فان كانت العلاقة هي المشابهة كما قلنا للشبه
فذلك المجاز استعارة وان قرن علاقة اخرى فمرسل اي مجاز مرسل فمن اي حقيقة
هي كالسببية والمسببية والحالية والمحلية والجزئية والكلية والمجاورة و
تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه وباسم ما كان وغير ذلك وقد حصرت في خمس و
عشرين واللفظان وحد والمعنى كثر فهو مشترك لفظي وترادف عكسا ظهر اي هنا
المعنى واحد واللفظ كثر وبالوضع الثانوي تخصيصي او تخصيصي تقسيم للوضع المط
فالوضع التخصيصي ان يقول الواضع وضعت هذا اللفظ لهذا المعنى والوضع التخصيصي
ان يستعمل اللفظ في معنى ويكثر استعماله فيه بحيث يصير حقيقة فيه لمعنى اخر مع
التخلص اي مع الهجر عن معنى اول فذا اللفظ منقول لب لناقل عام وخاص فالقب
لقب المفرد والمركب مركب ما من اللفظ الموضوع دل جزؤه على جزء معناه
ومفرد جلي اي ظهر خلفا اي خلافه اي ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فكلمة
اي المفرد كلمة ان المعنى استقل وبهيئته منه على الزمان دل وان لم يدل عليه

واللفظان وحد والمعنى كثر فهو مشترك لفظي وترادف عكسا ظهر

## المفرد والمركب

ركب ما دل جزؤه على خلفا وكلمة ان المعنى استقل ان لم يدل اسم ومعنى ما استقل ومادى الاديب فعلا ناقصا
جزء معناه ومفرد جلي بهيئة منه على الزمان دل فلفظه سم اداة مثل هل ففي القضايا هو رابطة الصاقا

مع استقلال المعنى فهو اسم واما معنى ما فانه استقل فلفظه اي لفظ ذلك المعنى سم اداة مثل هل واما نفس المعنى فيقال له المعنى الادوي ومادى الاديب اي النحوي والصرفي واللغوي وعلماء المعاني والبيان والبديع وغيرهم فعلا ناقصا اي سماه بعرفانهم ليسمون كان واخواتها افعالا ناقصة ففي القضايا هو اي الفعل الناقص رابطة والرابطة الصاقا اي ليس له معنى مستقل بل المعنى ادوي وزماني الادوات اي اداة زمانية جزء بعض وعند المنطقي متعلق برابط وزماني الاداة كليهما فبين اصطلاح هاتين الفرقتين فرق ولا تغالط واداة غير الزماني هي هو ونحوها من الفروع وقد اعارها اي للاداة الغير الزمانية اولو النهى اي ارباب العقول انه لم يجد وافي اللغة العربية رابطة غير زمانية تقوم مقام استين في اليونانية واست في الفارسية او كسرة اخر الكلمة مثل ديثي فلان وبهان دهو دكرو وانما كانت الضمائر معارة لانها اسماء مستقلة المعاني لا ادوات وقد يذكر الرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة مثل كائن و صاير ونحوهما سم القضية ثنائية ان ربط حذف وهي ثلاثية ان ربط ثقف



زماني الاداة عند المنطقي غير الزماني هي هو ونحوها نحوها سم ثنائية ان ربط حذف كما الثنائي والثلاثي تحتها
بين اصطلاح الفرقتين فرق وقد اعارها اليها اولو النهى وهي ثلاثية ان ربط ثقف هل البسيط وهل قد ركبا

آخرج

كما انها باعتبار ان ذكرت الجهة فيها اعم وللقضية الثنائية والثلاثية معنى كما قلنا كذا الثنائي والثلاثي تحتها اي تحت العقد بها مطلبا هل البسيط وهل قد ركبا يعني قضية محمولها الوجود المطلق كالانسان موجود ثنائية لان مفادها ثبوت الشيء ولا وجود للرابط فيها كالقرينان في محل وقضية محمولها الوجود المقيد كالانسان كاتب ثلاثية لان مفادها ثبوت شيء لشيء ففيها وراء الموضوع والمحمول وجود رابط وفيها قد يذكر الى الرابطة وقد يحذف فمع انها ثلاثية تكون ثنائية وثلاثية بمعنى اخر واما البسيطة فلم يكن لها رابطة واساه

**غوص في الكلي والجزئي** مفهوم اب شركة اي يمتنع الصدق على الكثرة جزئي حقيقي وضده اي من المفهوم ما لم يابها كلي والكلي ستة اقسام بل بسبعة كما قلنا من واجب المصداق كمفهوم واجب الوجود فان نفس المفهوم كلي لا يابى الشركة والا لما احتيج في اثبات التوحيد الى البرهان او مما امتنع مصداقه في العين كشريك الباري او ممكنة اي ممكن المصداق ولم يقع من افراده كجبل من ياقوت وبحر من زيبق او واحد قد وقع كالشمس وغيرها

## غوص في الكلي والجزئي

## غوص في المتواطي والمشكك

مفهوم اب شركة جزئي من واجب المصداق او مما امتنع او واحد او الكثير فلا وقعت ومتواط او مشكك كلت
وضده ما لم يابها كلي في العين او ممكنة ولم يقع تناهت او لا كنفوس قد خلت ان ساوت الافراد او تفاوتت

او لم يتناه او الكثير ... او انه لا يتناهى

من الممكنات التي نوعها منحصر في شخص واحد او الكثير قد وقعت تناهت كالكواكب السيارة بل الكواكب مطلقا اذ لو كان غير متناه لزم البعد الغير المتناهي وهو ممتنع او لا تناهى كنفوس قد خلت على مذهب الحكماء فمفهوم النفس الناطقة كلي تصدق على كثرة غير متناهية مجتمعة الوجود بالفعل اذ لا تزاحم ولا تصادم في المفارقات عن الابدان كما انها قد خلت اي تجردت عنها في الا يام الخالية وفي قولنا قد خلت اشارة الى قسم اخر وهو الكلي الذي له افراد غير متناهية متعاقبة لا مجتمعة على مذهب الحكماء في افراد الكليات الطبيعية سيما الانواع المتوالدة فهو مندرج في الكثير المتناهي بحسب انه في كل زمان موجود وكونه متناهية **غوص في المتواطي والمشكك** ومتواط او مشكك كلي ان ساوت الافراد او تفاوتت باولوية وعدمها او اقدمية وآخرية او ازيدية وانقصية وقد يخصص بالكم المتصل او اكثرية واقلية وقد يخصص بالكم المنفصل وبالاشدية والاضعفية ويخصص بالكيف وان تشاكل بالاتم يجمعها الكمال والنقص الاعم بدل

اعلم ان الكم على قسمين متصل ومنفصل والمنفصل العدد والاول على قسمين قار الذات وغير قار الذات والاول الخط والسطح والثاني الزمان فحسب

قدم



وبالاشد ان تشاكل بالاتم بالعام والخاص لتشكيك قسم ان ما به التفاوت الصاعد مثل ان ما به اتفق
يجمعها الكمال والنقص الاعم انهوا فيه التفاوت علم فعند ذا التشكيك خاصي بدا متحد بنفس ما به اتفق

الاشد بالاتم فلا تخصص بالكيف يجمعها اي يجمع التشكيك الكمال والنقص او ان قلت بدل التفاوت بكذا وكذا في تعريف الكلي المشكك التفاوت بالكمال والنقص لكفى لان كمال كل شيء بحسبه ونقصه مقابله بالمعنى الاعم احترازا عن النقص مقابل الزيادة المقدارية فانه يختص بالكم المتصل بالعام والخاص لتشكيك قسم انهوا اي المشكك ما اي كلي فيه التفاوت علم وهذا عام يشمل كل ما يقال بالتشكيك ان ما به التفاوت الصاعد فعند ذا التشكيك خاصي بدا اي الكلي يكون بحيث كان في نفسه التفاوت يكون من نفسه وبنفسه التفاوت كالعدد فان كل عدد مؤلف من الوحدات وتفاوتها بالقلة والكثرة فما فيه التفاوت الوحدات وما به التفاوت ايضا الكثرات اقل واكثر والكثرة هي الوحدات وكذا المقدار كالخط الطويل والقصير ما به المساواة امتداد طولي في جهة واحدة وما به المفاضلة ايضا امتداد كذا ومثل الزمان ان ما به افترق فيه من التقدم والتاخر والطول والقصر متحد بنفس ما به اتفق فيه ما فيه التقدم والتاخر عين ما به فانه زماني بنفس ذاته بخلاف الزماني الذي كالاتفاق الطبيعي لانه ما فيه التقدم والتاخر ولكن ليس ما به بل ما به هو الزمان ...

عبارة اخرى عما به الامتياز عين ما به الاشتراك

## غوص في النسب الاربع

وكل كليين قد تفارقا — ومع تصادق كلا تساويا
كليا التباين قد تحققا — ثم النقيضان هنا تكافيا

بالزمان والحال انما الكلي ان لم يكن فيه التفاوت او فحمله على افراده بما ذكر فهو متواط
كالبياض الصادق على بياض هذا الثلج وذاك الثلج وذلك الثلج وان كان فيه
التفاوت فان كان بامور زايدة من القوابل والعوارض فهو المشكك بالتشكيك
العام كنور الشمس الصادق على الضياء ونور القمر والاظلال وهذا يسمى
مشككا اذ فيه التفاوت وما ما اذ كون الكلي فيه التفاوت ليشمل هذا والخاصي
ولكن مرجع هذا التشكيك الى التواطؤ اذ التفاوت بالزوايد ففي هذه الانواع
مرجع الشدة والضعف والعلية والمعلولية الى وجودها لا الى مهيتها وان كان
فيه التفاوت ونفسه التفاوت بان يكون لنفس الحقيقة عرض عريض وفيه ذاته
وبذاته التمام والنقصان فهو المشكك بالتشكيك الخاصي والنور الحقيقي
عند الشيخ الاشراقي هكذا وعند المحققين من الحكماء حقيقة الوجود هكذا
اذ لها درجات متفاضلة في الكمال **غوص في النسب الاربع** وجه حصر النسب
في الاربع ان كل كليين فاما ان يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر
او لا يصدق فان صدق فاما مع العكس وهما المتساويان او لا مع العكس

فالاول عموم



وواحد مستوعبا ان صدقا — ذي النسبة الى النقيض سرت — من وجه الاخص والاعم ان — وللنقيض التباين كما
كان الاعم والاخص مطلقا — لكن بعكس ما على العين جرت — من جانبي الصدق جزئيا وكن — جزئيا التباين الكلي قسما

فالذي صدق هو الاعم مطلقا والآخر اخص مطلقا وان لم يصدق على كله فان
صدق على بعضه فكل منهما اعم واخص من وجه والا فهما المتباينان كما قلنا و
كل بالنصب كليين قد تفارقا كليا التباين قد تحققا ومع تصادق كذا اي كليا
تساويا ثم النقيضان هنا اي نقيضا المتساويين تكافيا اي متساويان ايضا وواحد
فقط مستوعبا ان صدقا كان اي تحقق الاعم والاخص مطلقا ذي النسبة اي هذه
التي هي العموم والخصوص مطلقا الى النقيضين اي نقيضي الاعم والاخص مطلقا سرت
لكن بعكس ما على العين جرت اي نقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم ومن وجه
الاعم والاخص ان من جانبي الصدق جزئيا وكن اي علم وللنقيضين اي نقيضي الا
عم والاخص من وجه التباين كما بكسر الكاف جزئيا التشبيه للاتصاف بالاكتساب
والتباين الجزئي هو المشترك بين التباين الكلي والعموم من وجه فانه يصدق كل من
الكليين بدون الآخر في الجملة فان صدقا معا ايضا كان بينهما عموم من وجه و
ان لم يتصادقا اصلا كان بينهما تباين كلي فاللذان بينهما عموم من وجه قد
يكون بين نقيضيهما ايضا عموم من وجه كالحيوان واللابيض فبين نقيضيهما ايضا

## غوص في ذكر اقسام اخرى للكلي

ويوصف الكلي بمنطقي — فالمنطقي الكلي بحمل اولي — فالمنطقي الكلي بحمل اولي
وبالطبعي وبالعقلي — وغيره لشايع الحمل كلي — وغيره لشايع الحمل كلي

عموم من وجه وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحجر واللاحيوان فبين
هما عموم من وجه لتصادقهما في الماء مثلا وتفارقهما في الحجر والحيوان وبين
نقيضيهما تباين كلي والتباين الكلي قسما الالف بدل نون التاكيد الخفيفة
او بين نقيضي المتباينين ايضا تباين جزئي فان الموجود والمعدوم بينهما تباين
كلي وكذا بين نقيضيهما وبين الحجر والحيوان تباين كلي وبين نقيضيهما عموم من وجه
كما مر آنفا **غوص في ذكر اقسام اخرى للكلي** ويوصف الكلي بمنطقي وبالطبعي
وبالعقلي فالمنطقي هو الكلي بحمل اولي والحمل الاولي ما هو مفاده الاتحاد بين الموضوع
والمحمول بحسب المفهوم مثل الانسان انسان والانسان حيوان ناطق و
الحمل الشايع مفاده مجرد الاتحاد بينهما بحسب الوجود مثل الكاتب متعجب والمتعجب
ضاحك اي هو هو وجودا لا مفهوما فالكلي المنطقي نفس الكلي ومجرد الكلية
لا شيء ذلك الشيء هو الكلي بخلاف الطبيعي كطبيعة الانسان والفرس وغيرهما فان
كل واحد منها شيء ذلك الشيء هو الكلي كما قلنا وغيره وهو الطبيعي والعقلي لشايع
الحمل كلي اما بضم الكاف مخفف كلي واما بكسرها امر من وكل يكل والباء للاطلاق

واللام



فذان كالمشهوري من مضاف — كذلك الخمسة ثم الجزئي
وللحقيقي المنطقي يكافي — فمنطقي طبيعي عقلي

واللام في الاول للتعليل وفي الثاني للاختصاص فذان كالمشهوري من مضا
بيان آخر للتباين بينهما وبين المنطقي بان ذين كالمضاف المشهوري وهو قسمان احدهما
نفس الموصوف بالاضافة كذات الاب مثلا وثانيهما الذات مع الوصف والاول يناسب
الطبيعي والثاني العقلي وللحقيقي اي المضاف الحقيقي الكلي المنطقي يكافي فان المضاف
الحقيقي نفس الاضافة كالابوة وهكذا كان الابيض الحقيقي نفس البياض والمتصل
الحقيقي نفس الاتصال والموجود الحقيقي نفس الوجود فنفس الكلية هي الكلي
ولا يعتبر الذات في المشتق بل مدلوله الفعل والمشترك بين البسيط والمركب من الذات
ومبدأ الاشتقاق كذلك الاقسام الخمسة التي هي الجنس والنوع والفصل
والخاصة والعرض العام كالمقسم الذي هو الكلي ثم الجزئي ايضا كذلك يوصف
بهذه الثلثة فمنطقي كل واحد من هذه الستة وطبيعي وعقلي فنفس مفهوم هو النوع
عنده نوع منطقي والانسان مثلا نوع طبيعي والمجموع نوع عقلي وقس عليه ثم شرع في
بيان التباين بين الثلاثة بوجه آخر وهو انه لا شك ان الكلي المنطقي غير موجود في
الخارج فان الكلية من العوارض العقلية للمفهومات في العقل ولهذا كانت من المعقولات

كالطبيعي هي الماهية
وجوده وجودها شيخصه
اذ ليس بالكلية مرهونا
بكل الاطوار بدا مقرونا

الثانية فلا يحاذ بها شئ في الخارج فهي كسائر المعقولات الثانية التي هي موضوعات
مسائل المنطق وكذا الكلي العقلي لان الانسان مثلا بشرط الكلية ليس موجودا
في الخارج اذا الشئ ما لم يتشخص لم يوجد والكلية معتبرة فيه وهي غير موجودة
كما علمت واما الخلاف في وجود الكلي الطبيعي هل هو منتف عن الاعيان او ثابت
لانه ماهية الشئ والماهية اعتبارية محضة او موجود والوجود وصف له بحال
متعلقه اعني به موجودا ووصف له بحال ذاته والثاني هو الحق لكن لا بمعنى ما
له الماهية في التحقق لان الوجود الحقيقي هو الاصل في التحقق بل بمعنى انه
اسناد التحقق اليها بالحقيقة وليس بتجوز عند العقول الجزئية لان الماهية
لبشرط الوجود موجودة واللا بشرط عينها انه هو مقسم له والمقسم محمول على
على اقسامه ولا نستدل بالجزئية كما اشتهر اذ ليس اللا بشرط جزءا خارجيا
للماهية بشرط شئ فالانسان الشخصي والفرس الشخصي والبياض الشخصي
وغيرها من الماهيات المخلوطة بالوجود موجودة في العالم والطبيعي منها هو
اللا بشرط المقسم لاي خصوصية منها متحد معها فوجود احد المتحدين

يعني لانقول بوجوده في ضمن افراده كما ذهب اليه كثير اذ ليس جزءا خارجيا





فلا تحاده لتشخيص حق
وجوده ليس كوصف ما اعتلق

وجود الاخر نعم الوجود الحقيقي واسطة في العروض لتحقق الماهية لا واسطة في
الثبوت لكن الواسطة في العروض لها اقسام منها كحركة السفينة لحركة جالسها
ومنها كابيضية البياض لابيضية الجسم حيث ان الاولين موجودتان بوجودين منفصلين في الوضع والاخيرتين كذلك ولكن متحدتان في الوضع ومنها
كالجنس والفصل حيث ان الفصل علة لتحصل الجنس وهما متحدان في الوجود للحمل
سيما في البسائط الخارجية وهذا مناسب لتحقق الماهية بواسطة تحقق الوجود
الحقيقي لكن ليعلم ان الماهية اعتبارية اثنى عشرية وان كانت من الاعتباريات
النفس الامرية لان اعتباريتها لا ينافي تحققها بواسطة الوجود الحقيقي
بل توكده اذ حيث لا فرد لها في بغير واسطة لها كان الفرد الذاتي لمفهوم الوجود
فردا لها ومنشأ لانتزاعها فوصفها بالتحقق وصف بحال نفسها وبالحقيقة
العقلية والعرفية ولو تفوه بالتجوز كان بنظر عرفاني ادبي ها ارفق لا العرفا الا
الراسخون في الحكمة اذا عرفت هذا فلنشرح المتن كلي الطبيعي هي الماهية اي الماهية
التي هي المقسم للمطلقة والمخلوطة والمجردة فوجوده وجودها شخصية لان اللا

الواسطة في العروض لن يكون منشأ لاتصاف ذي الواسطة بشئ ولكن بالعرض كوساطة حركة السفينة لحركة جالسها اريد بالعرض ذي الواسطة والواسطة في الثبوت ان يكون منشأ لاتصاف شئ بالذات اريد بالعرض ذي الواسطة بل ان الواسطة في الثبوت فان احدهما ان يكون نفسه متصفا به كالنار الواسطة لحرارة الماء وثانيهما ان لا يكون كالشمس الواسطة او لا سواد وجه القصار وابيضاض الثوب ١٢



وليس فيها من واحد يحد
وجوده كان وجودات لعد
غوص في ايساغوجي جنس
الجنس ما على الحقائق حمل
ان شركة الحقائق بما سئل

لبشرط الذي هو المقسم متحد مع البشرط شئ المسمى بالمخلوطة كما بينا اذ ليس الطبيعي
الذي هو المقسم بالكلية مرهونا كالعقلي بل بكل الاطوار بدا مقرونا فلا تحاده
لتشخيص حق وجوده ليس كوصف ما اعتلق اي وصفه بالوجود وصف
بحال نفسه لا بحال متعلقه كما فصلنا وليس فيها اي في الاطوار والاشخاص
من واحد عددي يحد وجوده اي وجود الطبيعي كان وجودات لعد اي ليس
كوجود زيد فان وجودات عمرو وبكر وخالد ليست وجودا له بخلاف الطبيعي اذ
يحمل عليها بهو هو وقد صادف الشيخ في مدينة همدان رجلا من العلماء كبير السن
فرفع المحاسن يقول ان الطبيعي موجود بوجود واحد عددي في ضمن افراده و
تحقيق هذه المسئلة على الحكيم الالهي لا على المنطقي الباحث عن المعقولات
الثانية الا انها تذكر في كتب المنطق للتمايز بين الثلاثة كما ذكرنا غوص
في ايساغوجي الجنس الجنس ما اي كلي على الحقائق المختلفة حمل ان جهة
شركة الحقائق اي تمام ذاتيها المشترك بينها بما هو سئل فاذا سئل الانسان
والفرس والبقر ما هي يقال حيوان والجنس قد كان تمام المشترك وهو ما يجري



والجنس قد كان تمام المشترك
يجري على اي من الاجزاء اشترك
فمثل حساس وان قد شركا
فصل بعيد ذاك ليس جنسكا
فان بدا الجواب عن ماهية
والبعض من ذي الشركة الجنسية

على اي من الاجزاء اشترك بين المسئول عنها في السؤال كالحيوان المشترك بين
الانسان والفرس حيث يجري على تمام الاجزاء المشتركة بينهما وكالجسم النامي
الجاري على الاجزاء المشتركة بين الانسان والشجر بخلاف الحساس كما قلنا فمثل
حساس بالنسبة الى الانسان والفرس وان قد شركا بينهما لكن لا يجري على الا
جزاء المشتركة بينهما كالنامي والمتحرك بالارادة فهو فصل بعيد للشئ لا ابناء
نوعك ليس جنسكا اذ ليس تمام المشترك ثم نذكر ان الجنس قريب وبعيد والفرق
بينهما فان بدا الجواب عن ماهية كالانسان والبعض من ذي الشركة الجنسية
كالفرس فوق الحيوان في السؤال عنهما بما هما فيجاب به البعض عن السؤال عنه و
عن البقر وعنه وعن الغنم وغيرها من المشاركات في الحيوانية كما قلنا هو الجواب
من جميعها فهو جنس قريب والجنس البعيد ما خالفه كالجسم النامي حيث يقع
جوابا عن السؤال بالانسان مع الفرس مع اشتراكهما فيه النوع النوع ما
اي كلي على كثير متعلق بصدق اتفق اي متفق الحقيقة عند سؤال ما الحقيقة اي
ما الحقيقة احتوا نعني ما التي وحدها او المعنى ما حقيقة ذلك الكثير المتفق

والشجر ولا يقع جوابا عن السؤال بالانسان ح

هو الجواب عن جميعها فهو النوع ما على كثيرا اتفق ابهام جنس حسب الكون خذا فانى الوجود هي فى ازمه
قريب البعيد ما خا لفه عند سؤال ما الحقيقة اذ كونها للاى بين ذاو ذاته لا حسب الحقيقة اذ هي

صدق اى حمل الابهام جنس دفع اشكال اما الفرق حيث يعد الجنس مبهما مبهم والنوع محصلا فكل منهما لا يحصل الا بالافراد فكما لا يحصل الحيوان الا بالانسان والفرس وغيرهما كذلك لا يحصل الانسان الا بزيد وعمرو وامثالهما والحل ان ابهام الجنس بحسب وجوده فان وجوده لا يتعين وجوده الا بالانواع لان فصوله المقسمة علة تحصله بخلاف النوع فان له وجودا فى العقل منفكا عن هذه المصنفات والمشخصات الكونية وبالجملة عن المادة والعوارض المفارقة واما بحسب الحقيقة فكل منهما متعينة لا ابهام فيها ولهذا قلنا حسب الكون والوجود خذا اذ كونه ووجوده هو الذاتى بين ذا اى النوع كالانسان وذا كالفرس فانى الوجود هو اى الجنس فى انواعه ولذا يقال الجنس هو المحمول على الكثرة المختلفة الحقائق اى عاطفة على حسب بحسب الوجود هى لا عاطفة على حسب حسب الماهية انهى هى اى كل ماهية بحسب تعينها الماهية لا ابهام فيها فان الماهية من حيث هى ليست الا هى والنوع ذا تحصل فى العقل حالا اى فى العقل الانسانى هذا على طريقة المشائين او فى عالم الارباب

اى ربة

16

تقسيم للنوع الى الحقيقى والاضافى

والنوع ذا تحصل فى العقل حا فالنوع ثم فيه دون اغطيته نوع حقيقى كذا اضافى والثانى ما قيل عليه
او عالم الارباب تماما ما والجنس مغمور بكل الاوعية بوجه الجزئى له يكافى مع غيرها الجنس الذى

اى ربات الانواع باذن الله هذا على طريقة الاشراقيين فانها اعنى العقول الكلية الخارجة عن العقول الانسانية اذ كل نوع له فرد مجرد عقلانى عندهم فالنوع فى عالم الابداع متحصل مجرد عن الاين والمتى والوضع والجهة وغيرها بخلاف الجنس اذ لا رب للجنس عندهم وقد اشرنا اليه بقولنا فالنوع ثم فيه دون اغطية والجنس مغمور ومغمور فى وجودات الانواع بكل الاوعية اوعية ابتقش الامر فالحيوان الذى تعقل ليس وجوده العقلى وجود الجنس بل هو ماهية عقلية ملحوظة بشرط لا وعوجود الحيوان الجنسى لا بشرط وهو الوجود العمومى فى وجود الانسان العقلى الخارجى والعقل الذى هو الحق والمادى والفرا الكلى سوى الكونى وغيرها ثم النوع قسمان نوع حقيقى كذا اضافى بوجه متعلق بما بعده الجزئى له يكافى فان الجزئى الضم حقيقى واضافى والاضافى من الجزئى يكافى الاضافى من النوع والثانى ما قيل عليه حال كونه ضمنا مع غيره الجنس فاينما قيل لدى جواب ما هو وبينهما اى بين النوع الحقيقى والنوع الاضافى هما العموم والخصوص من وجه فالانسان تصادقا فيه فانه نوع حقيقى ونوع اضافى اذ يق عليه وعلى غيره كالفرس الحيوان

17

الفصل والعرض الخاص والعام

كذلك الانواع قد تنازلت ومن هنا تنوع الانواع دعى ٣ وما يقى فى جواب اى شىء فى شركاء القريب
الى الاخير كادم فيه قد تنت وفصل فصل الفصول قد تعى فجوهر الشىء هو الفصل تحى فصلوا البعيد بالبعيد

معه فى الاعراض النسبية من الاضافة النوعية كالتحتية فى شىء للسقف اليها للسماء الى الاضافة المتخالفة الاطراف الى الاضافة الوضعية الى الاضافة الاعم منها ومن غير الوضعية وقس عليها بواقى المقولات كذلك الانواع قد تنازلت الى النوع الاخير من النوع الاضافى الاعم الى الاخص كما فى الامثلة المذكورة فى الجواهر تنتهى الى النوع الحقيقى كادم فيه قد تنت الانواع كلها فانه النوع الاخير فيكل الانواع فالانسان الكامل الحقيقى له وحدة جمعية حقة ظل الوحدة الحقة الحقيقية لله تع وفيك انطوى العالم الاكبر ومن هنا ادم النوعى منوع الانواع دعى وفصله الاخير الحقيقى وهو العقل بالفعل المتحد بالعقل الفعال فصل الفصول قد تعى ثم الفصل والعرض الخاص والعام وما كلى يق ويحمل فى جواب اى شىء فى جوهر الشىء هو الفصل يا فتى فى شركاء القريب اى الجنس المستفاد منه اى اذا بالفصل من شركاء الماهية فى الجنس القريب فى بالقريب عرف فصل فيق فصل قريب كالناطق للانسان وفى البعيد بالبعيد وصف فيق فصل بعيد كالحساس والمتحرك بالارادة له ثم الفصل الذى لنوعه مقوم فهو

بينهما العموم والخصوص من بالجسم والنوع البسيط البين سم ترتيب الكليات ترتيب الاجناس كالمرتقى عبر
وجه فالانسان تصادقا فيه والجزئى بالاخص من شىء رسم لجنس اعلى من مقولات عشر

فى جواب ما هو بالجسم والنوع البسيط البين سم يعنى هما مادتا افتراقهما فالجسم نوع اضافى اذ يقال عليه وعلى غيره كالنفس الناطقة الجوهر فى جواب ما هو وليس نوعا حقيقيا وهو ظاهر هذا اذا اريد الجسم المطلق وان اريد مطلق الجسم فكذا الضم والنوع البسيط كالعقل الفعال بان يكون له مصدر لبسيطة ولا يكون الجوهر جنسا له نوع حقيقى وليس اضافيا والجزئى اى الاضافى بالاخص من شىء رسم حتى الشىء العام وهذا يسمى اضافيا لان جزئيته بالنسبة الى شىء واما فى ذاته فقد يكون كليا ترتيب الكليات ترتيب الاجناس كالمرتقى اى كل درجة تجر لجنس اعلى اليه من مقولات عشر وكما يترتب الاجناس من الجوهر النوعى الى الجنس الاعلى كما هو المشهور كذلك الكميات من الكم النوعى كالخط المستقيم مثلا الى الخط المطلق الى المقدار والكم المتصل القار الى الجنس الاقصى الذى هو الكم المطلق الاعم من المتصل والمنفصل وكذلك الكيفيات من الكيف النوعى كبياض العاج مثلا الى اللون الى الكيف المبصر الى الكيف المحسوس الى الكيف المطلق الاعم من الكيف المحسوس والنفسانى والمختص بالكم والاستعدادى

ثم الذي نوعه مقوم وان يبدل سائل بالعرض حقيقة تعرض او حقا ابقا من عارض يعرض للاشنة
نوع بجنسه هو المقسم جوهره تعرض في الغرض نخص او عم ذو اطراقا وعارض شخصية المهية
مثل وجود عارض مهية شخصية مطلقة شخصية

يعنه بجنسه الذي يميز المهية عن الشركاء في ذلك الجنس هو المقسم فالناطق للانسان
من علل القوام والحيوان من علل الوجود وان يبدل سائل بالعرض جوهره الذي
في سواله بان يقول اي شئ في عرض الشئ عرض في العرض اي غرضه ومطلوبه العلم
بعارض الشئ لا ذاتيه سواء كان ذلك العرض حقيقة واحدة تعرض او حقا ابقا
مختلفة تعرض تخص اي عرض خاص او عم اي عرض عام الاول للاول والثاني للثاني
نعا طرا ابقا اي كل منهما ذو اقسام كما قلنا من عارض يعرض للاشياء اي شخصية بوجود
المعروض وعارض شخصية المهية اي مهية المعروض بلا مدخلية لوجوده في
العروض فالاول كفو لانا لاعراض المحمولة اشتقاقا على الموضوعات والثاني مثل
وجود عارض مهية اذ تقدم المهية المعروض له عليه بالتقرر لشخصية المهية في
العقل لا بالوجود والا لتقدم الشئ على نفسه او تسلسل ومثل شخصية مطلقة عارض
شخصية الخاصة ومهية مطلقة عارضة للمهيات الخاصة وايضا مفارق
بل دوم كحركة الفلك وكثير من احواله بالنسبة الجسم المطلق فالحركة الوضعية
ضعيفة المستديرة عرض عام للفلك الاطلس والسريعة اليومية بالذات خاصة



مفارق يدوم او يزول ه ولازم من فكر العقل امتنع
الطؤ سرا عاسلبا او حصول فيين للشئ في الادراك تبع وغير بين عليه ظافره ثم
من لازم المهية من حيث هي ومجئ لعلة الباقي من افتها واللازم العيني والذهني افقد

منه او يزول كالانكساف والامتحان فحمرة الخجل وصفرة الوجل الطؤ سرا عام
حال او يزول سلبا او حصول اي قسمة اخرى لهما ان كلا منهما اما صفة ثبوتية
العروض او سلبية كالتعقل والادراك للنفس الانسانية والجهل البسيط لها
والبياض والعمى للبدن ولازم عطف على مفارق من فكر عن الملزوم العقل
امتنع في الوصف اشارة الى التعريف كما في ناليه اعني فيين للشئ في الادراك
تبع كما في اللازم البين ما يلزم تصوره من تصور الملزوم وغير عليه خلافه اي
لم يتبع فيه ومجئ لعلة الباقي من اصنافه اي اصناف اللازم من لازم المهية
من حيث هي اي قسمة اخرى للازم انه اما لازم المهية من حيث هي ومن
اعتبار خصوصية احد الوجودين او كليهما كالامكان للمهية والنوعية
للاربعة واما لازم الوجود العيني كالحرارة للنار والبرودة للماء واما لازم
الوجود الذهني كالكلية للانسان العقلي كما قلنا واللازم العيني والذهني
افقد وهذا ان لازما وجود مقتضى بعض الملزوم فيهما يعني الاقتضاء والمنشأ
اذا الوجود وحده مطلقا لا اثر بحال اصلا في المهية فانه فيهما بمعنى التبعية ثم اشرنا

هذا ان موجود مقتضى ٢ ذاتي شئ لم يكن معللا وكان الضروري الثبوت له ومعروض الشئ غير العرض
وليس لازم الوجودين المقتضى وكان ما ليس قد تعقلا ومعروضيه اعرض مقابله ذاك الا البياض وذاك مثل الابيض

الى عدم ارتضائه قول العلامة الدواني ان لازم المهية لازم كلا الوجودين
بقولنا وليس لازم الوجودين المقتضي اي الذي وهي ذكره قبلهما وهو لازم المهية
لازمه وان كان معها احد الوجودين الا انه على سبيل الحينية لا التقييد فليس
الوجود بمعتبر في لزوم المهية اصلا غوص في الفرق بين الذاتي والعرضي ذاتي
شئ لم يكن معللا حتى عرفوا الذاتي بما لا يعلل والعرضي بما يعلل وكان خاصته
الاخرى انه ما ليس قد تعقلا وكان الضروري الثبوت له اذا تعقل ذلك الشئ بالكنه
فيهما ومعروضيه اي عرضي الشئ اعرض في كل من المقامات مقابله ومعروض الشئ
غير العرض ذاك كالبياض اذ العرض ما خوذ بشرط لا فلا يحمل على موضوعه وذاك مثل
الابيض اذ العرضي يحمل على موضوعه ماخوذا لا بشرط لكن في المنطق قد يطلق
العرض على العرضي كالعرض العام والعرض الخاص والعرض اللازم والعرض المفارق
فلا يراد بها العرض بمعنى الحال في المحل المستغني والخارج المحمول من صميمه متعلق
بالخارج اي خارج من حاق ذات المعروض يقابل المحمول بالضميمة اي قد يقال
العرضي ويراد به انه خارج عن الشئ ومحمول عليه كالوجود والموجود والوحدة



غوص في المعرفات

كذلك الذاتي بذا المكان من لاحق لذات شئ من حيث هي فقل الامكان هو الذاتي ٣ ان المعرف الذي فاد الى
ليس هو الذاتي في البرهان بلا توسط لغير ذا نه لا الذاتي الا ايساغوجي جانبا تعقل الشئ بوجه فصلا

والتشخص ونحوها مما يتق انها عرضيات لمعروضاتها فان مفاهيمها خارجة
عنها وليست محمولات بالضمائم ويقابل العرضي ويراد به المحمول بالضميمة كالاسود
ببعض الاسود في الاجسام والعالم والمدرك في النفوس كذلك الذاتي له
اطلاقان احدهما بذا المكان اي الذاتي المستعمل في الكليات الخمس اي ما ليس
خارجا عن الشئ ليس هو الذاتي في كتاب البرهان اذ يراد بالذاتي المستعمل هناك
ما ينتزع من نفس ذات الشئ فيكفي فيه انتزاع عنه كما قلنا من لاحق لذات شئ من
حيث هي بلا توسط لغيره فانه في محوضه فقل الامكان هو الذاتي فقول الحكيم ان الامكان
ذاتي للمهية الامكانية لا غبار عليه بهذا المعنى كما قلنا لا الذاتي الا ايساغوجي
بل ذاتي من المعنيين غوص في المعرفات ان المعرف الذي هو قاد عقلنا الى تعقل الشئ
المعرف بوجه فصلا بعد ما كان الشئ المعرف متصورا بوجه مجمل اذ لا يطلب المجهول
المطلق مساويا ذلك المعرف للشئ المعرف صدقا اي لا يكون اعم ولا اخص منه ويكون
اوضحا واجلى منه لا مساويا في الجلاء فضلا عن كونه اخفى الا نوع منع المعرفة لا
شارحا والشرح هو الايضاح فلا مجازا اي لا يستعمل المجاز في التعريف والحالان

فلا مجاز والقرينة اخفت    وانما التعريف بالحد يختص    فان مع الجنس القريب فهو تم    سواء النقص بالفصل فقط
وشركة اللفظ وما تشابهت    الا كان بالفصل القريب يقتضي    وحد ناقص بدونه انتسم    ام كان بالجنس البعيد ربط

القرينة الصارفة الموضحة للمراد اخفت ولا باس ان وضحت اذ المقصود من اللفظ افادة المعنى وشركة اللفظ وما تشابهت اي لا يجوز استعمال الالفاظ المشتركة والمتشابهة في التعريفات ايضا والتعليق والقرينة المعينة اخفت وحذفت عن الثاني لقرينة الاول ثم شرعنا في بيان تميز الحد عن الرسم بحسب الاصطلاح فقلنا وانما التعريف بالحد اي باطلاق الحد عليه يختص ان كان بالفصل القريب يقتضي اقتضى اصطلاحه والباء للمصاحبة اي ان كان التعريف مصاحبا للفصل القريب وبه اخذ ويمكن ان يرجع ضمير كان الى الشيء المعرف فان لام التعريف فان كان الفصل القريب مع الجنس القريب فهو اي الحد تم محقق تام وحد ناقص بدونه انتسم سواء النقص اي النسبة بالناقص كان التعريف بالفصل فقط ام كان الفصل بالجنس البعيد ربط ثم التعريف رسم اذا بخاصة بيان الشيء المعرف كذلك الحد من التام والنقصان في الرسم فان كانت الخاصة مع الجنس القريب فرسم تام والا فناقص سواء كانت وحدها ام كانت مع الجنس البعيد ولا يصح التعريف بالاعم والاخص من المعرف وربما اجيز ذا فيما نقص اي في التعريف الناقص وكل هذه من اقسام

ورسم اذا بخاصة بيان
كذلك التمام والنقصان
ولا يصح بالاعم والاخص
وربما اجيز ذا فيما نقص

المعرف



وكل هذا بالحقيقي سم    غوص في المطالب    اس المطالب ثلاثة علم    فما هو الشارح والحقيقي
تعريفا اسمي هو شرح الاسم    مطلب ما مطلب هل مطلب لم    وفي ما اشتراك مع هل انيق

التعريف بالحقيقي سم وفي مقابله تعريفا اسمي هو شرح الاسم والتصحيح حقيقة اللفظ لا ماهية التي غوص في المطالب اس المطالب للناظر في استعلام الشيء ثلاثة علم وكل منها اثنان فالكل ستة اولها مطلب ما وثانيها مطلب هل وثالثها مطلب لم فاقسام الاول منهما هو الشارح وثانيهما هو الحقيقي فما يطلب به الشارحة اولا شرح مفهوم اللفظ مثل ما الخلاء وما العنقاء وما الحقيقية تطلب ماهية النفس الامرية مثل ما الحركة وما المكان ولذا تقدم التعريف بالماهية وبالمهية وفي ما اشتراك مع هل انيق اي ما وهل تعاونا في بحث فكما اشرنا ما الشارحة مقدمة على هل البسيطة بل على الكل اذ لا بد ان يفهم مدلول اللفظ اولا ثم هل البسيطة مقدمة على ما الحقيقية اذ الوجود مقدم بالحقيقة على الماهية وما لا وجود له لا ماهية له والحكيم يبحث عن الحقائق وما لم يعتبر الوجود مع الماهية لا تستحق اطلاق لفظ الحقيقة ولهذا قالوا الوجود منشأ حقيقة كل ذي حقيقة وبعدها هل المركبة وانما كانت بعدها لان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له وهل بسيطا انما السمع لبيطالان

وهل بسيطا ومركبا ثبت    الى الذي ما فريقا تبنا
لمية ثبوتا او اثباتا حوت    مطلبا اي اين كيف كم متى

للمطلوب به وجود الشيء والوجود المطلق لبسيط ومركبا ثبت لان المطلوب به الوجود المقيد كالكتابة والضحك ونحوهما للانسان والوجود المقيد مركب من الوجود والقيد لمية ثبوتا او اثباتا حوت اي يطلب بلم علة الحكم والواسطة وهي قسمان واسطة في الثبوت وواسطة في الاثبات الى الذي اي الى المذكور من الست المطالب الستة اي مطالب اخرى فريقا تبنا ان كانت وهي مطلب اي ومطلب اين ومطلب كيف ومطلب كم ومطلب متى اما مطلب اي فلان اي الجوهر بها يطلب الفصل وسيأتي ان تشبيه النوع بالفصل وبالصورة فيؤول الى ما الحقيقية واي العرضية يطلب بها عوارض الشيء فيؤول الى هل المركبة واما البواقي فرجوعها الى هل المركبة واضحة وانما قلنا ان كانت لان كثيرا من الاشياء كالمجردات لا اين ولا كم ولا متى بل لا كيف لها اذ تداعى وجودها وان كان زائدا على مهيتها فيتوهم العقل الكلي وهل هو ولم هو ولكن لا يقال اين هو ومتى هو وكم مقداره وفي كثير من الاشياء كان ما هو ولم هو وان كانا باعتبار العنوان اثنين وكذا فيما بعد قال ارسطاليس طاليس في كثير من الا

الواسطة
في الاثبات باعتبار العقل والعلم بغير العقل في التصديق بثبوت شيء محتاج الى الوسط كالدخان الواسطة للعلم بالنار والواسطة في الثبوت باعتبار الخارج والواقع كوسائط وجود الحق المحقق الوجود الى الامكانات
١٣

شياء



وفي كثير كان ما هو لم هو    والاتحاد في الاول يناسب
لا يكون ماهو هل هو انتبه    وفي وجودي اتحد المطالب

شياء ما هو ولم هو واحد ومراده العقول المفارقة اذ لا مادة ولا صورة لها حتى يكون لها كالمركبات ما هو غير لم هو بل هي منذ كانت مهياتها فانية في الحق تعالى فلم لها الا لم هو وعلتها الغائية هي علتها الفاعلية فهي صحة انية اللم كالاتحاد حدانيته الماهية واللمية لا يكون ما هو هل هو انتبه اي كما قد يكون المهية عين الوجود وهذا ايضا كالمفارقات عند اهل التحقيق انه لا ماهية لها وكالوجود المنبسط اذ لا ماهية له والاتحاد الاول يناسب لما سبق في مشاركة الحد والبرهان وفي وجودي اتحد المطالب الثلاثة اي باعتبار ذات وجودي الحقيقي فان الوجود الحقيقي موجود بذاته لا بوجود زائد ولا ماهية مقومة له فحقيقته وذاته الوجود ووجوده مهيته بمعنى ما به الشيء هو هو فما هو فيه واحد ومطلق الوجود لبسيط لا اجزاء خارجية له ولا اجزاء حدية فتحقق وجودي الحقيقي بالوجود المنبسط الذي هو فاعل وغاية واصله اذ المضاف غير خال عن الصرف والمقيد عن المطلق سيما ان القيد الذي هو المهية الامكانية اعتباري ومعا قول من يقول ان النفس الناطقة القدسية لا ماهية لها فالامر واضح اذ

الاجزاء الموجودة بوجود واحد في العين والموجودة بوجودات متعددة وهي الاجزاء الخارجية من الاجزاء الحدية وان تغير ... في الذهن ... المادة والصورة ... الوجود الذهني ... منها الذهنية اعني المادة ... والصورة واما ... في الذهن بل في الخارج اعني المادة والصورة الخارجيين فهو منها الاجزاء الحدية والمقومة في الحكمة ... منظومة ... في شرح ... المتعالية ١٣

بحث في اقسام ماهو في شيئية المهية

جواب ما الحقيقة فلذا كان ثم — وبالذاتي والعام والاعم ونعت — اوشئ او اشيا السؤال تحقق
الجنس والنوع وحدا هو ثم — وابن مجمل وما فيه فصلت — فصلت تختلف الحقائق او هو تتفق

لا الجنس ولا الفصل ولا المادة ولا الصورة لها وكل هذه ليست في قوام وجود
الناطقة فقوام وجودها بالوجود المنبسط الذي هو ظل الله فما هو فيه لم
هو النص بحث في اقسام ماهو في شيئية المهية جواب ما الحقيقة فيدالو
جهتان السابقتان فلذا كان ثم الجنس والنوع وحدا هو ثم اي هذه الثلثة تقع في جواب
ماهو عند السؤال من شيئية المهية بالذاتي والعالي والاعلى ونعت لف
ونشر مرتب فابن مجمل كالنوع وما فيه فصلت كالحد التام وابن المهية التامة قصيرة
قصر الجنسية والمهية التامة النوعية ثم شرعنا في عجز الضابط للاجوبة بقولنا
اوشئ واحد او اشياء السؤال تحقق اي في السؤال تجمع وتنتظم واذا كانت
اشياء فاما تختلف الحقائق بها او تتفق واذا كان واحدا فاما كلي واما
جزئي فالاول الكلي مثل الانسان ماهو يجاب تام لجيبا تنوكد بالنون الخفيفة
المبدلة بالالف وقفا والثاني هو الاشياء المختلفة الحقائق اجيب بجنس
قريب اليها النسبة ذاتية والاول الواحد الجزئي مثل زيد ماهو والثاني مثل زيد
وعمرو وبكر ماهم شارك كل مع الاخر في النوع اي في ان يجاب عنهما بان بما

قوله دام مجده النوع ما على ... عنه سؤال بالحقيقة كثيرا اتفق عنه ١٢

هو



فالاول الكلي تحدا جيبا — وللاول الجزئي وثاني شارك — فقد يقال الفصل وقد يقال — وليس في البعد عن صواب
وثانيا اجب بجنس قربا — في النوع ان عاليه قد سلك — وما الحقيقي به السؤال — عند الحكيم صاحب اللباب

ان الفصول صور نوعية . وانشئ شيئا كان بالفعلية
من ذا على الفصل القريب ما حد — ان المقومات كلا واحد

هو اليه فقد سلك لا عن هو اذ ليس عن العارض المتشخص لا عن مهية الشئ
وحقيقته وقد يقال الفصل قد يقال اي يحمل ويجاب به والحال ان ما الحقيقي
به السؤال اي حقايق ان الفصل يقع في جواب ماهو وليس في البعد عن صواب
عند الحكيم الالهي صاحب اللباب ان الفصول صور نوعية اي هي ماخذها او
في الحكمة تسمى الصور النوعية فصولا حقيقية فالنفس الناطقة فصل حقيقي
لا الناطق الذي هو مفهوم كلي والنفس الحساسة فصل حقيقي قريب للحيوان وبعيد
للانسان لا مفهوم الحساس والمتحرك بالارادة والنفس النباتية فصل حقيقي
للنبات لا مفهوم النامي وقس عليها نعم هذه عنوانات الفصول تؤخذ منها
في تعاريفها ولا تحقق لها كما انها عقلية تحمل والشئ شيئا كان بالفعلية اي شيئية
الشئ بصورته لا بمادته والصورة ما به الشئ بالفعل والمادة ما به الشئ
بالقوة من ذا اي ان شيئية الشئ بصورته النوعية على الفصل القريب واحد
كان ان التعريف به وحدا بالفصل القريب بل حد تام عند البعض ان المقومات
كلا انا اي الفصل القريب وحده اذ كل تال في السلسلة الصعودية جامع الجميع

لكنه قواعد القوم هدم — وللالهي تقتفي النمط
وقولهم لدى الجميع محترم — وعجز فيه بقوام ما اختلط

كالاوضاع المتنوعة تام واعلى فعليات الفصول السابقة وتحصلات اجناسها
بها جميعا منطوية في الفصل الاخير الحقيقي اذ الكامل حقيقي مشتمل على ما
هو فعلية الناقص وزايد لكنه اي ما قيل قواعد القوم هدم مثل الجواب
ماهو عاد كرم ان الفصل يقع في جواب اي شئ في جوهر الشئ وقولهم لدى
الجميع محترم لاحكام قواعدهم واتقانها والتوفيق ان للالهي تقتفي النمط
وعجز منه في الفصل بقوام ما اختلط يعني ان من قال بان الفصل يجاب به
ماهو يقول به من جهة انه مقوم كما انه في الحد التام يجاب به ماهو بل هو
الركن الركين هناك لا الجنس المبهم واما من جهة الميز الذاتي من حيث هو
مميز فيشارك المنطقي في انه يجاب به اي شئ لا هدم بحث في مشاركة الحد
والبرهان واشتمال الحدود على العلل الاربع كلا او بعضا وان اي ... التصالح
مشاركة الحد والبرهان في الحدود فاعلم مقدمتين احديهما ان ليس المراد
بالحد ههنا ما يقابل الرسم كما مر بل مطلق التعريف كما في تعريف القوس
بقطعة من الدائرة انه من باب زيادة الحد على الحد ومعلوم انه ليوجد ما

عن



عند التعريف بالفصل القريب وكما يقال الثبوت الاضافي هو المعتبر في تحديد السلب
على الاطلاق ويعني به ان الثبوت اعم من ان يكون وجودا مطلقا او مقيدا
معتبر في تعريف العدم المطلق ومعلوم ان العدم والسلب لا جنس له ولا فصل
ولو مثل العمى والجهل كيف والحد يطلق على الاسم حتى انهم قالوا ان التعاريف المثبتة
في اوايل العلوم المدونة للاشياء قبل اثبات وجودها حدود اسمية وبعده حدود
حقيقية ومعلوم ان اكثرها رسوم وثانيتهما ان الحد قسمان بقسيم اخر فما بحسب
الوجود واما بحسب المهية من حيث هي هي ولا نعني من الحد بحسب الوجود
نفس هيئة الوجود مطلقا وان اطلق عليه اللفظ في لسنة القائلين كما يقولون
ان وجود العلة حد تام لوجود المعلول ووجود المعلول حد ناقص لوجود العلة
ومشاركة الحد والبرهان فيه الصحيحة لكن مراد المنطقي ليس هذا بل المراد المهية
الموجودة لا المهية من حيث هي من غير اعتبار الوجود اذ المعتبر معرفة الحقائق
ولان المهية من حيث هي هي من غير انتساب او ارتباط بالجاعل اعتبارية معرفة
بالبرهان والاتفاق فلا علة لها توخذ في حدها او برهانها الا علل قوامها الا

المادة والصورة من اجزائها الوجودية بل تشبثه بهيئتها وفصلها المتقدمين عليها تقدما بالطبع والشرف فعرف بهما او بالفصل لا غير فهذا الحد للبهيمة طبيعي العجودي هو الذي قال الشيخ ان اجود التعاريف ما اشتمل على العلل الاربع وباقي الاقسام الاشبه والاشتمال على الاربع كامثلة تذكرها وقال الشيخ في النجاة كمن يحد القدوم بانها اداة صناعية من حديد شكلها كذا ينحت بها الخشب فالصناعية يدل على الفاعل والشكل على الصورة والنحت على الغاية والحديد على المادة فنقول ان المراد بالحد ههنا الحد اجزائه وبالحد ورتبه البراهين الحدود الوسطى والحجة باعتبار نقل والموارد وان الحد كما قال الشيخ في النجاة خمسة اقسام حد اسمى وحد كامل هو تمام البرهان وحد هو مبدأ البرهان وحد هو نتيجة البرهان وحد امور لا علل لها ولا اسباب او اسبابها وعللها غير داخلة في ذاتها بل بالعرض مثل تحديد النقطة والوحدة والعمى والجهل ونحوها وقد ذكرنا من المثالين في النظم فلنمثل بهما الشيخ فقال مثاله ان يقال انكسف القمر فنقول لانه توسط الارض بينه وبين الشمس فانمحى نوره ثم نقول ما كسوف القمر فنقول هو

امحاء نوره



امحاء نوره لتوسط الارض لكن هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حدا واحدا في البرهان بل حدين والذي يحمل منهما على الموضوع في البرهان اولا هو الحد الاوسط يكون في الحد محمولا بعد الاول والذي يحمل في البرهان ثانيا يكون في الحد محمولا اولا لانك تقول في البرهان ان القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس وكل مستضيء من الشمس متوسط بينه وبين الارض فانه ينمحي نوره فينتج ان القمر ينمحي نوره ثم تقول والمنمحي نوره منكسف فالقمر اذن منكسف فاولا حملت التوسط ثم الامحاء وفي الحد التام تورد اولا الامحاء ثم التوسط لانك تقول انكساف القمر هو امحاء نوره لتوسط بينه الارض وبين الشمس فانجعلت كل واحد من توسط الارض والامحاء حدا كان تاما فهذا اذا كان بعض اجزاء الحد التام على الجزء الاخر فان اقتصر على الجزء كتوسط الارض كان الحد يسمى مبدأ البرهان وان اقتصر على المعنى كالامحاء كان الحد يسمى نتيجة البرهان هذا كلامه رفع مقامه وان اردت زيادة الايضاح زدنا الامثلة فنقول قد عرفنا الفكر بانه ترتيب امور معقولة لتحصيل المجهول واجزاء هذا التعريف هي الحدان الاوسطان





في قياسين هما برهانا على الفكر فانا اذا اردنا اقامة البرهان على الفكر المصطلح لكيلا نقع في الغلط ولا نقول كل انتقال للنفس في المدركات الجزئية فكر كما يقول جمهور الناس في كل انتقال لانه قد يكون من المدارك الباطنة من صورة جزئية الى اخرى مع اي حد كان الانتقال لان هذه النفس تتفكر وليس كذلك قلنا العاقلة قوة تتوجه الى تحصيل المجهول وكل قوة تتوجه الى تحصيل المجهول ترتب امورا معقولة بديهية او منتهية الى البديهية ثم نجعل النتيجة صغرى ونقول العاقلة ترتب امورا معقولة كذا وكلما هو كذلك يتفكر فالعاقلة تتفكر فان اخذت حد الفكر من الحد الاوسط في حد القياسين بان قلت الفكر توجه النفس الناطقة الى تحصيل المجهول او الفكر ترتيب امور معقولة كذا حينئذ كان حدا مبدأ البرهان او حدا هو نتيجة البرهان وان جمعت الاوسطين في الحد كان حدا كاملا هو تمام البرهان ومثلها التعاريف المشهورة للقوى اذا عللها فانها الحدود الوسطى لبراهينها امثل تعريف النامية بانها الزيادة في الاقطار الثلثة للاجزاء الاصلية على التناسب الطبيعي لتبليغ كمال النشوء وتعريف النمو بانه الازدياد فنقول في البرهان هذه القوة تتو



جر الى التبليغ كمال النشوء وكلما هو كذلك يزيد في الاقطار كذا وكذا ثم نجعل النتيجة صغرى ونقول هذه القوة تزيد في الاقطار على المنهج المذكور وكلما هو كذلك فهي نامية وقس عليها حدود الغاذية والمولدة بان الغاذية محيلة لجسم الى كذا لكذا والمولدة محصلة كذا ومفصلة كذا لكذا وقس براهينهما وغير ذلك فلنرجع الى المتن تقسيم الحد بخواص هاؤم اي تعالوا الى حد الوجود اي حد الماهية من حيث انها موجودة لا من حيث هي هي يعلل اي بعللها كلها او بعضها هي حدود وسطى في البراهين يحتمل بالبناء للمفعول حين احمل فمنه ما اي حد مبدأ البرهان بوجهان وما اي حد نتيجة البرهان وما اي حد ثاني منهما وذا اي ما ثاني منهما عامه اي حد كامل هو تمام البرهان فانجز سبب لاخر اي هذه الثلثة حين كان جزء من الحد سبب لاخر وكلمة اذ ظرف متعلق بقولنا ان قياسين اه او فان كمثل تعريف الغضب بغليان دم قلب لم يشتهي للانتقام وقد مثل الشيخ به ايضا وخسوف القمر عطف على الغضب اي وتعريف خسوف القمر بامحاء نوره والعطس عطف تفسيري للامحاء لحجب الارض بينه وبين الشمس ان قياسين بكل من المثالين طويا عليك

حد
هاؤم الى الوجود بعلل يعلل فمنه ما مبدأ برهان وما حد حد وسطى في البراهين يحتمل نتيجة وما ثاني منهما وذا عامه فانجز سبب لاخر كمثل تعريف الغضب بغليان دم قلب يعتري للانتقام وخسوف القمر

باعماء نوره وبعد الصعود لشمس لحجب الارض بينه وبين الشمس

ان قياسين بكل طوبا فان مع العلة تقتصر بعلة نتيجة لدم حصلاه وبواحد ولا علاقات
عليك في بيانها اخفيا مبين برهان وبالمعرفة حل بجمع الاجزاء وبحيث مثلا انه في امور اعتبارات

فصح ان الحد لا يكتسب بالبرهان

في بيانهما اخفيا اما قياسا تعريفا الخسوف فضيا واما قياسا تعريف الغضب
فهكذا فلان يريد الانتقام وكل من يريد الانتقام يغلي دم قلبه ثم تقول
فلان يغلي دم قلبه وكل من يغلي دم قلبه يغضب فان مع العلة تقتصر بان
تقول في تعريف الغضب هو ارادة الانتقام وهي علة للغليان كان علتها اد
ذلك غير الملايم فان العامل يحث الشوقية والشوقية تحت الملائكة بعيد حد
هو مبني برهان بالمعلول بان تقول الغضب غليان دم القلب فهو حد نتيجة البرهان
البرهان ثم اي الحد التام الكامل حصلا بجمع الاجزاء وبحيث مثلا في تعريف
الخسوف وفي تعريف الغضب بان تقول الغضب غليان دم القلب لارادة الا
نتقام وبواحد ولا علاقات حتى توجد في الحد انه في امور اعتبارات كما
مثلنا بالنقطة ونحوها فانها اعتبارية عدمية لا علل لها بالذات او
لموضوعاتها هي بالذات وعلها بالعرض فهو غير داخل في ذاتها فعلى فان
الحد لا يكتسب بالبرهان الحد بالبرهان ليس يكتسب ان حدية الحد وان
هذا التعريف للمحدود بالذاتي لا يمكن اكتسابه بالبرهان اذ لو برهن لابد

الحد بالبرهان ليس يكتسب
اذ لا الى النهاية الامر ذهب

قياسا تعريفه خسوفا
ان قلت ما سر الشرع كلام بل
وهو يقول لم انكسف القمر ثم قال
الصحيح خسوف القمر والشيخ كسوف والحروف
المتداول انكسف الشمس وانخسف القمر
قلت للحضير لانه يقال بحسب اللغة
كسفت الشمس وكسف القمر ويطلق
الكسوف على كل من الشمس والقمر
قال الفيومي في مصباحه كسفت الشمس
كسوفا من باب ضرب وكذلك القمر قاله
ابن فارس والازهري وقال ابن
القوطية ايضا
كسفت الشمس
والقمر والوجه
تغير
١٢



او اكتسابه يكون دائرا وكيف والذاتي لو تكرر وانه صودر في البيان
ان الاوسط حمل اخرا بل الغني عنه وخلفظها ان لم يكن لواحد حدان

وان بالاوسط هو الرسم فينقض
فكيف الاقتناص للذات بخص

من اوسط وكان الحد واصغر وحد اكبر فلا بد ان يحمل الاكبر على الاوسط حملا
ذاتيا والاوسط على الاصغر كذلك فيقول مثلا الانسان هو الشيء الفلاني وكل شيء
فلاني هو الحيوان الناطق بالذات والذاتيات فالانسان كذلك فينقل الكلام
الى اثبات حدية الشيء الفلاني وذاتيته للانسان فيلزم اما التسلسل او القصد
والتكرر في الذاتي او المصادرة او انقلاب العرضي الى الذاتي كما قلنا اذ لا الى
النهاية الامر ذهب ان اكتسب حدية الاوسط للاصغر بحد ثالث وهكذا
او اكتسابه يكون دائرا ان اكتسب حدية الاوسط بالاول ان يكن الاوسط
حد اخرا اي لم يكن حدا مع هذا الاتفاق وكيف يكون لشيء واحد حدان في حد
والذاتي لو تكرر بل الغني عنه اي من كل واحد لاكتفاء نفع الذاتي باخر وخلف
ظهر انه لو فرض ذاتيا لم يكن ذاتيا اذ لا غنى عن الذاتي هذا ان اكتسب الاوسط
بحد اخر وانه صودر في البيان ان لم يكن لواحد حدان وان كان التغاير
بين الاوسط والاكبر بالعبارة فقط وان بالاوسط لم يكن حدا للاصغر بل هو
الرسم والخاصة فينقض فكيف الاقتناص للذات والحد الذي هو عينه بخص

وهو بالخاصية خود ولم الاقتناص مساعي ربوده واخذ كردن ١٢

انطبق
والطب

وايضا ان اطلقت حمل الاكبر وان على علية له حمل
فهكذا مستنتج في الاصغر فكيف حمل النوع للخصوص حمل

مخفف خاصة فيلزم كون العرضي ذاتيا والقدر على تقدير يكون الاوسط
رسما ان اطلقت حمل الاكبر على الاوسط اي حمل ذاتيا كان او عرضيا فهكذا
اي بحمل الاطلاق فيستنتج في الاصغر اي فحمل الاكبر وهو الحد عليه فلا يلزم المطلو
وان على سبيل حدية له اي للاوسط حمل الاكبر على الاوسط فكيف حمل النوع
للخصوص حمل فيكون حد الانسان والضاحك واحدا وان حمل على انه
لموضوع الاوسط الذي هو الخاصة اعني الانسان فقد اخذ المطلوب في بيان
نفسه قال الشيخ في كتاب النجاة لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان لانه لا بد فيه من
حد اوسط مساو للطرفين لان الحد والمحدود متساويان وذلك الا
وسط لا يخلو اما ان يكون حدا اخر او يكون رسما وخاصة فاما الحد الا
خر فان السؤال في اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث فالامر ذاهب الى
غير نهاية وان اكتسب بالحد الاول فذلك دور وان اكتسب بوجه اخر
غير البرهان فلم يكتسب بهذا الحد على انه لا يجوز ان يكون لشيء واحد
حدان تامان على ما سنوضح وان كانت الواسطة غير حد فكيف صار

اعترض عليه ١٢

طالب



ليس بحد الشيء كسبه فانه دور وما فيه جلا
اذ ضد حد الضد متضمنه بعض اقسام الضد بطلا

ما ليس بحد اعرف وجودا للمحدود من الامر الذاتي المقوم له وهو الحد حتى يكتسب
به هذا كلام ان قلت كثيرا ما يكون ما ليس بحد اعرف لان تصور الشيء بوجه
اسهل من تصور الشيء بالكنه فكيف قال الشيخ فكيف صار اه قلت المراد بالوجود
المحمول وحمل الذاتي الاولى كما في حمل الحد على المحدود والمحدود بالذات التفاو
تين بالاجمال والتفصيل والذاتي بين الثبوت لذي الذاتي لا العرضي والذاتي لا
يعلل والعرضي يعلل وايضا لا يكتسب الحد بالضد ولا بالقسمة ولا بالاس
تقراء بل بالتركيب فقط ليس بحد الشيء كسبه انه ضد حد الضد وحد
ضده كلمة اذ تعليلية علة للمنفي اي ليستنبط حد البياض بانه ان كان حد السواد
لون قابض لنور البصر فحد البياض انه لون مفرق لنور البصر لكن حد السواد كذا
فحد البياض كذا او يقال لو فرض ان الشر وجودي وضد الخير ان كان حد الشر انه
مبدأ الامر الغير المنتظم فحد الخير انه مبدأ الامر المنتظم لكن حد الشر كذا فحده
كذا فانه دور وما فيه جلا علة للنفي بامرين احدهما انه دوري اذ كما يمكن
هذا بذاك يمكن ذاك بهذا وثانيهما انه تعريف بالخفي والمساوي في المعرفة

انجرع

وليس باستقراء جزئيات　　　انه لم يفد علما بكليات

والجواب الذي عليه انه ليس لكل شيء فصل غير انقسام الفصل يبطل في اكتساب الحد
لانك اذا قلت الانسان اما حيوان واما غير حيوان والحيوان اما ناطق او غير ناطق
فهو بالقسمة لا ينقطع بانه حيوان وناطق لان استثناء نقيض قسم ليبقى القسم
الداخل في الحد هو اثبات الشيء بما هو مثله او اخفى سيما في حد الذات الان
يستنبط لشيء آخر قال الشيخ في النجاة بعد ما قال والحد لا يكتسب بالقسمة فا
نك اذا قلت لكن ليس الانسان غير ناطق فهو اذا ناطق لم تكن اخذت في الاستثناء
شيئا الغرض من النتيجة وايضا الحد لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محدود
ضد ولا الضد حد لضد الضد اولى به من حد الضد الآخر انتهى اي من حد
الضد الآخر بالآخر حتى يكون احدهما مفرعا عنه ويستنبط منه الاخراج
المفروض ان الحد مجهول بعد ونريد ان نكتسب وهذا ظاهر ولكن لما كان حد
مجهولا فكون حد هذا الضد لذاك وحد ذاك لهذا ليس من الحمل وليس با
ستقراء جزئيات انه لم يفد علما بكليات لان الحس لا يفيد شيئا والجزئيات
غير متناهية فكيف استقريت الكل حتى تجعل حدها النوع وايضا انه

ضعف



فالحد بالتركيب اقتناصه　حتى ينظر من اي الاجناس العشر　فيقتنص بما وجد وجد
وذا بان تستقر في اشخاصه　فاخذ مقوماتها الآخر　حملا ومعنى ساوت المحدود حد

ثاني للحمل التمييز / ثاني المعنى للتعليم / ان الحد بحسب الوجود / والحصر في التمييز من دون

ضعف ان الحد محمول على كل شخص فالحمل اعم من الذاتي فكيف ينقل الى النوع وان
جعلت انه حد نوعها اي لانهما مصادرة فاذا بطل الاقسام جميعا فالحد
بالتركيب اقتناصه وذا بان تستقر فوا اي تنظر في اشخاصه وهي اشخاص المحدود
لاتحادهما بالذات حتى تعطاي تعلم علما تفصيليا ان الاشخاص من اي الاجناس
العشر حتى فانك للتأمل بالمقولات فتنظر عقولكم بجنسها الاعلى فلانا [illegible]
بعد ذلك مقوماتها الاخر من اجناسها وفصولها البعيدة والقريبة ونقطا
ودا حد ووجدها وقد ذكرت امثلة من الاجناس عند قولي في شرح الاجناس　وبذي حد بينهما
كالمتى فيقتنص كلما وجد حملا ومعنى عنوان قدما على عاملهما ساوت الحد
فهو حد تساوي الحمل للمعرف عما عداه … قصد تساوي المعنى والمفهوم
مهية الا بالاجمال والتفصيل للايهام مغمدة اذا المقصود من الحد الاطلاع
على ذاتيات المحدود ان الحد بحسب الوجود والحصر في التمييز من دون
ومن المشهورات بينهم حتى صار كالمثل السائر ان الحد بحسب الوجود
نحو جوهر وناطق وماثبت عين الانسان فيها ثابت لكنها ليست له سوية

نحو جوهر وناطق وماثبت　لكنها ليست له سوية　من ثم مابين وتعليم نضع
عين الانسان فيها ثابت　والحد قول قد حكى المهية　للاسم بالاثبات قبله يقع

والحد قول قد حكى المهية والشيخ في النجاة بعد ما ذكر ان الحد يقتنص بالتركيب
وذلك بان يعمد الى الاشخاص وينظر من اي جنس هي من العشرة وتوجد جميع
المحمولات المقومة لها التي في ذلك الجنس قال بعد كلام يوتي بجميع الفصول
الذاتية وان كانت الفا وكانت بواحد منها كفاية في التميز فانك اذا تركت
بعض الفصول فقد تركت بعض الذات والحد عنوان للذات وبيان له فيجب
ان يقوم الحد في النفس صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة بتمامها
في بعض ان يتميز ايضا المحدود فاما الحد لك فلا حد بالحقيقة لما لا وجود له
واعاذ ذلك قول لشرح الاسم واليه اشار في قولنا من ثم ما في بين وتعليم نضع
من الحد ورد قبل اثبات وجود المحدود للاسم بالاثبات اي بعد اثبات
وجوده قبله يقع اي قبلها الشارحة الحدا الحقيقية وقلب الحد الاسمي الى
الحد الحقيقي ومن هنا القى قلنا عليهم في موضع آخر ان التعريف التفصيلي
المشهور للانسان والحيوان قصورا اعني جوهر قابل الابعاد نام حساس
متحرك بالارادة فكانما اشاروا الى مقام هيولي بما بالجوهر والى الجسمية

بالقابل



عرض في القضايا

ان القضية لقول محتمل　والعقد والقضية لي رديفا
للصدق والكذب وطارها اخل　اذا نفاطا واعتقادا صادقا

بالقابل للابعاد والى النباتية بالنامي والى الحيوانية والمشاعر الظاهرة والباطنة
والحركة الباعثة والعاملة بالحساس والمتحرك بالارادة والى العقل بالقوة
وبالفعل في الانسان بالناطق فليشير الى مقام المعدنية وما قبلها اذ
الطبيعة ما لم تستوف شرايط النوع الاخس لم تتخط به الى النوع الاشرف
فالتعريف التام والحد الكامل ان يقال الانسان هو الجوهر القابل للابعاد
نحو الصورة العنصرية والمعدنية اه وان ادرج العنصرية والمركب التام
المعدني في قابل الابعاد فليدرج النامي والحساس فيه وهو مناف للغرض
الذي هو الاطلاع على الذاتيات وليس الغرض الامتياز فقط والا لاكتفي
من الناطق فقط او الضاحك فقط غرض في القضايا ان القضية لقول
محتمل للصدق اي مطابقة الواقع والكذب اي عدمها احتمالا ناعيا
من للقول ما اخل اي عدم احتمال الكذب باعتبار ذات القول والعقد
والقضية لي رديفا اذا نفاطا او اعتقادا صادقا اي جعلهما او المقصود
ان العقد الذي يطلق على القضية اما بمعنى الربط او بمعنى الاعتقاد

حملية بسيطة تفعل جزءاها الموضوع والمحمول تعليق او عناد لاثباتية شرطية او قوة الشرطية كل الى قضيتين قضيتان اختلتا فبالاتصال والانفصال شتتا ه

وكل منهما يناسب القضية حملية اى حملية هى ج شرع فى تقسيم القضية
بسيطة تفعل اى تطلق لفظ البسيطة على الحملية بالنسبة الى الشرطية
القابلة للانحلال الا الى جزء آخر اى جزءا الحملية والبسيطة الموضوع
والمحمول اى مسميان بهما وهى ايض شرطية او قوة الشرطية وهى المنفصلة
اذ ليس فيها شرط صريحا وانما هى فى قوة الشرطية لان قولك هذا العدد
اما زوج واما فرد فى قوة قولك ان لم يكن زوجا فهو فرد وان لم يكن
فردا فهو زوج تعليق او عناد لاثباتية كما فى الحملية فى هذا المصراع اشاع
الى وجه التقسيم الى المتصلة والمنفصلة وتعريفهما فبالاتصال والانفصال
شتتا اى فرقا العقد ثم وزع كل منهما الى اقسامه الآتية فالمتصلة
ما حكم فيها بتعليق نسبة على اخرى والمنفصلة ما حكم فيها بالعناد
والتنافى بين شيئين وكل منهما الى قضيتين اختلتا سواء الى
الحمليتين كان الانحلال او الى المتصلتين او المنفصلتين او المختلفتين
ولا يخفى امثلتها وطرفاهما اى طرفا المتصلة والمنفصلة فى الا

٣٠

مقدم وتاليها فى الاستعمال تعلقه وفقدها اتصاليه ثم الجا[?] العناد وضعا او رفعا فقط
قد سميا المقدم والتالى كانت فى صحته اتفاقيه او فيهما جمعهما لم يخط قط

ستعمال اى فى السنة النحاة المنطقيين قد سميا المقدم والتالى وتعلقه
اى بعلاقة شرع فى تقسيم المتصلة بانه يوجد ان علاقة فى التعليق المذكور
وفقدها فيه اتصاليه اى المتصلة تنقسم الى قسمين وكانت فى صحته
على الاول واتفاقيه على الثانى ثم العناد شرع فى تقسيم المنفصلة بان
العناد والتنافى المذكور اما وضعا فقط اى فى الثبوت او رفعا فقط اى
فى النفى او فيهما اى فى الوضع والرفع بحيث جمعهما لم يخط من خطا يخطو اى
متى قط والجملة تاكيد للعناد فذا اى ما حكم فيها بتنافى النسبتين وضعا
ورفعا منفصلة حقيقية اما ذا نكا اى ما حكم فيها بتنافيهما وضعا او
ما حكم به رفعا فمنع جمع او منع خلو فذانكا اى هذين قلبك العلم والتمر اياها
اما الاول فكالتقسيم الى الاشياء لا يجوز ارتفاعها ولا اجتماعها مثل الشئ
اما واجب او ممكن او ممتنع ومثل الموجود اما واجب بالذات واما واجب با
لغيره اما الثانى فكالتقسيمات المنتشرة الى الاشياء لا يجوز اجتماعها و
لكن يجوز ارتفاعها مثل الحيوان اما ناطق واما صاهل واما ناهق واما

فى اقسام الحملية بحسب الموضوع

حملية تقسيمها الفقدان جهات او رابطة ذى قد مضت اما على شخص فشخصيه ام
بحسب الموضوع والمحمول او وما بموضوع فقل ما حملت على الطبيعة الطبيعية سم

واما ضاحك واما طائر واما الثالث فكالتقسيمات الحاصرة الى اشياء لا
يجوز ارتفاعها ولكن يجوز اجتماعها مثل الموجود اما ذهنى واما خا
رجى والممكن اما جوهر واما عرض والمفهوم اما كلى واما جزئى الى غير ذلك
فى اقسام الحملية بحسب الموضوع حملية تقسيمها الفقدان بحسب الموضوع
والمحمول او جهات او رابطة فلها تقسيمات اربعة وهذا كما ان الحركة تقسم بحسب
القابل الى السماوية والعنصرية وبحسب الفاعل الى الارادية وغيرها و
بحسب ما فيه الى الاينية وغيرها وبحسب الوقت الى الدائمة والمنقطعة وا
لسريعة والبطيئة الى غير ذلك ذى اى القسمة بحسب الرابطة قد مضت انها
ثنائية وثلاثية ورباعية وغيرها مما يأتية وما اى تقسيم بموضوع وبحسبه فقل
فى بيانه ما اى طبيعة محمول حملت على الموضوع اما حملت على شخص فشخصية
تلك القضية ام على الطبيعة الكلية من حيث هى كلية فالقضية الطبيعية
سم والحكم ان كان على الافراد له اى للموضوع ولكن لم يبين كميته اى كمية
افراد الموضوع فمهملة وان يكن كلا او بعضا من افراد الموضوع قدر حاكمها

٣١

وان يكن كلا او بعضا قدرع للسلب والايجاب حض بالاربع لا شئ لا واحد للسلب الكلى
حاكمها محصورة مسورة كل وبعضا سور الايجاب ودع للجزئى ليس بعض او ليس كلى

فاعل قدر والضمير للقضية فهى محصورة مسورة اسم آخر لها اى منسوبة الى السور
للسلب والايجاب اللام للتعليل حض بالاربع المحصورات اى بسبب السلب
والايجاب فى المحصورة الكلية والجزئية صارت المحصورات اربع كلا وبعضا
مفعول مقدم اى لفظ كل ولفظ بعض سور الايجاب فى باب القضايا دع والباء للا
طلاق ودع عنوانه ضع لا شئ لا واحد اى هذان اللفظان سور للسلب الكلى
والجزئى ليس بعض او ليس كل والسور للشرطية يكون مرها وكلما او قد يكون اى هذا
اللفظ فلا يكون ايضا مع الاول والسور للكلية المنفصلة دائما او ابدا
اما دائما او ما تركه هو ومرادفاته مثل دائما اما العدد زوج واما فرد ثم ان كثر المثلثة
او الى كلا لا يخفى غموض فى ليته عدم اعتبار الشخصية فى العلوم فقضية شخصية
لا تعتبر فى العلوم لان معرفة الجزئيات الجسمانية تحتاج النفس انتحاج فى
معرفتها الى البدن والآلة فلا تعتبار الانه يفقد ذلك وتعته الى الكليات
بخلاف تعقل الكليات فانه جهة غنائها اذ لا يحتاج النفس فى التعقل
الى استعمال القوى الجسمانية بل مكتفية بذاتها الا فى الابتداء بنحو الاعداد

عوص فى بلبنه عدم اعتبار الشخصية فى العلوم

قضية شخصية لا تعتبر — بل ليس جزئى بكاسب ولا
اذ لا كمال فى اقتناص مادثى — مكتسب بل كسراب فى الفلا

لا الا فادة ان من فقد حسا فقد علما فان شئت الفتى خلاص الكليات وعا
وعا الجزئيات وايضا اذ لا كمال فى اقتناص ما دثر خلافا الكليات العقلية الجزئية
المحفوظة بتعاقب الافراد سيما الكليات العقلية المجردة الدائمة الثابتة فى
عالم الذكر الحكيم بل ليس جزئى بكاسب ولا مكتسب اذ من يدرك جزئيا
بما هو جزئى احساله الجزئى لا يدرك منه جزئيا اخر بما هو جزئى الا ان يحس با
حساس اخر ولا يكون الاخر مكتسبا منه ولا من الكلى لان الكلى اجل من ان
ينال به الجزئى بما هو جزئى والكاسب المكتسب هو الكلى واذا استنبع تعقل
كلى تعقل كلى اخر استنبع تعقل احكام جزئياته ولكن احكامها الكلية بحيث لا
يشذ احكام فرد من الماضين والغائبين عنه ولا يبقى حاجة الى استئناف
تعقل ذاتياتها وعرضياتها المشتركة فعلوم الملك التصوري والتصديقي من
الكليات فقد يسعى بين يدى عقلك ويشمل الحقائق وكليات افرع وله
واحكام مشتركة بين الجزئيات فكمال النفس فى شباكها الكليات وعروضها وشيئا
ورايات المرسلات وعروشها بل الجزئى الملاقى كسراب فى الفلا او كحباب فى

الدماء

قوله
ليس جزئى بكاسب
ولا مكتسب اما الاول
فلان الجزئى اما الذى يكون
محسوسا بالحواس الظاهرة
او الباطنة واياما كان لا يحصل
من ترتيب المحسوسات المتعددة
احساس جزئى اخر او ادراك كلى
وغير ذلك ظاهر واما الثانى فلانه لو
كان مكتسبا لاحتاج الى معرف
ومعرفه لا يكون جزئيا لانه معرف
الجزئى لا يكون كاسبا ولا
كليا اذ ضم كلى الى
كلى لا يفيد
الجزئية
١٣



عوص فى بعض احكام الموضوع

وجود موضوع لا يجابيه — ذهنية ان هو ذهنا ادرجا
حتم فان عينا فخارجيه — وفى الحقيقية نفس الامرجا

الظماء والفلا لجمع الفلاة فالجزئى كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه
لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفّه حسابه والكلى فغانم مجرّد عوص فى بعض
احكام الموضوع ووجود موضوع لا يجابية اى للقضية الموجبة حتم اذ المو
ملاحكم منها بثبوت شئ لشئ وثبوت شئ لشئ فرع ثبوت المثبت له فان كان
فان كان الايجاب وثبوت المثبت له عينا اى فى الخارج فخارجية اى تسمى القضية
خارجية وهى التى حكم منها على افراد موضوعها الموجودة فى الخارج محققة مثل
كل من فى العسكر قتل وكل دار فى البلد هدمت وهى ذهنية ان هو اى الموضوع
ذهنا اى فى الذهن ادرجا وهى التى حكم فيها على الافراد الذهنية فقط مثل كل
اجتماع النقيضين مغاير لاجتماع المثلين وكل جبل ياقوت ممكن وفى الحقيقية
نفس الامر جا ظرف الوجود موضوعها وهى التى حكم فيها على الافراد النفس الا
مرية محققة كانت او مقدرة مثل كل جسم مركب او كل جسم متناه الى غير ذلك
من القضايا المستعملة فى العلوم مما ليس الحكم فيها مقصورا على الافراد
المحققة اذ المقصود فى المثالين ان كلما وجد وصدق عليه انه جسم صدق

والحكم فى المحصورة الخ جرى — افرادها اذ لو على افرادها — وعن الموضوع الحقيقات
على الطبيعة بحيث قد سرى — لم يمكن اذ ليس انتهت اعدادها — فانظر الى العنوان والمرآت

عليه انه مركب وانه متناه والحكم فى المحصورة ايضا جرى على الطبيعة
كما فى القضية الطبيعية لكن فى الطبيعية الحكم على نفس الطبيعة لا بحيث
يسرى الى الافراد كالانسان نوع وفى المحصورة الحكم على الطبيعة بحيث
قد سرى افرادها اى الى افرادها فالكلام من باب الحذف والايصال
اذ لو كان الحكم على افرادها كما نعم الاكثرون لم يمكن اذ ليس انتهت
اعدادها وكيف يمكن استحضار ما لا نهاية له تفصيلا والقوى الجسمانية
متناهية التأثير والتأثر والعقل يلحظ الكلى وعن الموضوع الحقيقيات
وكذا فى الغير المتناهية النفس الامرية الشاملة للافراد الخارجية والذ
هنية الغير المحاطة للقوى الجزئية فانظر بعين العقل فى المحصورة الى العنوان
وهو الطبيعة الكلية العقلية والمرآت اى اجعلها مرآت الحاظ الافراد بالذات
وما به ينظر الى المعنون لا ما فيه ينظر كما فى القضية الطبيعية واعرف احكام
الجزئيات الغير المتناهية من حيث ذاتياتها المشتركة بالعقل المجرد البسيط
المبسوط اقسام الحملية بحسب المحمول وقسمة بحسب المحمول عن جهة الخ

هذه ثلاث



وقسمة بحسب المحمول — فالسلب ان جزء ابدا للجزء له — سالبة المحمول ايجابا فعد معه
من جهة التحصيل والعدول — معدولة وعدنه محصلة — اذ بالسلب ليس سلبا للربط

هذه ثالث التقسيمات الاربعة للحملية وهى من جهة التحصيل والعدول فالسلب فى
القضية ان جزء ابدا للجزء له اى جزء من القضية وتذكير الضمير لتأويل القضية با
العقد فهى معدولة لان اداة السلب موضوعة لسلب النسبة فاذا استعملت لا
فى هذا المعنى كانت معدولة فتسمية القضية بها تسمية الكل باسم الجزء فان جعل
جزء للموضوع فهى معدولة الموضوع او للمحمول فمعدولة المحمول او للطرفين فمعدولة الطرفين والعنا هنا بمعدولة المحمول وعدنه محصلة وسالبة المحمول
اى موجبة سالبة المحمول ايجابا فعد اذ بالسلب ليس سلبا للربط حد اى
مفهوما وهذه قسم اخر من القضية فكان الايجاب سواء كان موجبة محصلة
او موجبة معدولة او موجبة سالبة المحمول اخص اذ لزم وجود موضوع لها
والسلب عم لصدقه بانتفاء الموضوع لسبق ربط الباء السببية سلبا
اى على السلب الجزئية اى تحقق جزئية السلب للمحمول مثل زيد هو لا كاتب او هو
ليس بكاتب فاذا قلت زيد لا هو كاتب او زيد ليس هو بكاتب لم يكن السلب
جزء وفى ثنائيتها اى ثنائية القضايا كان جزئية بالنية او فعل لفظ لا او

١٣

او لا وعنه فيهما العدول عن دال موضوع لسبق السور او — ومن عدل لعدم للقنية
وليس عن سلب فلا يحول كما او النية مثبوه در وا — وليس لا ونحوها الطفية

غير فيهما العدول بالمواضعة واما لفظ ليس عن سلب فلا يحول ثم انه عدول
موضوع بعينه الضمير انه قليل الفايدة اذ المعتبر في الموضوع الذات لا الوصف
بخلاف المحمول اذ المعتبر فيه المفهوم فيعتبر وصفه المنطوق به في القضية فاذا
اعتبر فيفرق بينه وبين السلب لسبق السور ان كانت القضية مسورة على السلب
مثل كل لا حي جماد فكانت معدولة وان تاخر فكانت سلبا محصلا مثل ليس
كل انسان كاتبا او كما الكاف اسمية اي يسبق مثل ما او الذي عليه ان كانت غير
مسورة مثل ما هو لا حي او الذي ليس بحي جماد او النية اي بالنية ان لم يكن
شيء من هذه معين عن السالبة وربطا او بالمواضعة كما مر ومن عدل عدم
للقنية اي عدم الملكة الذي وضع له لفظ شيوعي واحما لانه ليس لا ونحوها
لطفية مثل زيد اعمى فان هذه القضية معدولة كزيد لا بصير ومثل زيد
الحي كزيد لا كاتب ان قيل قد عرفنا الفرق بين المحصلة والمعدولة المحمول بان
محمول القضية ان كان وجوديا فهي محصلة موجبة وسالبة كزيد بصير او
ليس ببصير وان كان عدميا فهي معدولة موجبة وسالبة كزيد لا بصير او
ليس



ليس بلا بصير وكذا عرفنا الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة بانها
ان كانت ثلاثية فتقدم الرابطة على حرف السلب كانت موجبة لربط الرابطة
ما بعدها بالموضوع وان تاخر كانت سالبة لسلبها الرابطة وان كانت ثنائية
فلا فارق الا النية او الاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب
والبعض بالسلب كتخصيص لفظ غير بالعدول وليس بالسلب لكن ما الفرق
بين الموجبة المعدولة المحمول وكذا السالبة البسيطة المحصلة وبين الموجبة
السالبة المحمول فانا اذا قلنا ج ليس ب فالسلب ان كان جزء من المحمول كانت
القضية موجبة معدولة وان كان خارجا كانت سالبة فلا يتصور موجبة
سالبة المحمول قلنا ان السلب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة
المحمول كلتيهما الا ان في سالبة المحمول زيادة اعتبار فانا في السلب
نتصور الموضوع والمحمول ثم النسبة الايجابية بينهما ونرفع تلك النسبة
وفي سالبة المحمول نتصور الموضوع والمحمول والنسبة الايجابية ونرفعها ثم نعود ونحمل ذلك السلب على الموضوع اشعارا بان ذلك السلب

جعل الجهات جزء ايضا قد علم — وايضا المطلق والمقيد
فالكاتب بالامكان الانسان لا — من الوجود وهل به يتقيد

عند وجود الموضوع فانه اذا لم يصدق ايجاب المحمول على الموضوع يصدق
سلبه عليه فيكون باعتبار السلب منها بخلاف السالبة ففي السالبة ان
بعة امور وفي سالبة المحمول خمسة امور وفي المعدولة حرف السلب جزء
اذا عرفت هذا فاعلم ان اكثرهم ذهبوا الى ان سالبة المحمول كالسالبة
في عدم استدعاء وجود الموضوع وليس بحق لانها موجبة حيث انها
ربط سلب لا سلب ربط كما اشار في المتن جعل الجهات جزء للمحمول ايضا
قد علم اي قسمة القضية الى ما يجعل فيها الجهة جزء من المحمول والى غيره كما في
السلب قسمة بحسب المحمول فالكاتب بالامكان الانسان لم قصر القضية
ح ضرورية كما سنقل عن الشيخ الاشراقي تتمة وايضا اي قسمة اخرى بحسب
المحمول هي ان المطلق من الوجود والمقيد من الوجود وهل به اي بالمذكور
يتقيد اي اذا كان محمول القضية وجودا مطلقا مثل الانسان موجود فا
لقضية هلية بسيطة واذا كانت وجودا مقيدا فهي هلية مركبة مثل الا
نسان كاتب الموجهات واذ فرغنا من التقسيمات الثلثة للحملية شرعنا
في رابعها



اقسام الحملية بحسب الجهات

اقسامها بحسب الجهات — فنسبة القضية مكيفة — كيفية النسبة مرتسما — لفظ على المنع وذا جهة
فرحان ان تجيء مبينات — في الواقع ونفس الامر بصفة — ضرورة امكانا او غيرها — تلك الرباعية والموجهة

كذا القضية العقلية
معقول المعقول جهة عقلية

في رابعها اقسامها بحسب الجهات فرحان اي قريب ان تجيء مبينات وما
لم تحقق الجهة اولا قلنا نسبة القضية مكيفة في الواقع ونفس الامر بصفة
تلك الصفة النفس الامرية وكيفية النسبة مدة تحقق مادة سيما امهر وكد
بالمون المخففة المبدلة بالالف وقد يسمى بالعنصر ايضا ضرورة امكانا او
غيرهما من المواد وهذه بيان للمادة ولفظ على المدة في القضية الملفوظة
ولذا تسمى جهة وتلك القضية الحملية تسمى الرباعية لكونها ذات اربعة
اجزاء مع ذكر الرابطة والموجهة لاشتمالها على الجهة ومقابلها تسمى
مطلقة ويحتمل في اعراب العبارة ان تكون كلمة تلك مضافا اليها الكلمة
جهة وح لم تكن من باب الفصل والوصل كذا الشيء لقضية العقلية وما
الكلام النفسي الذي هو نطق النفس الناطقة معقول هذه اي جهة الموجهات الملفوظة جهة عقلية قد قرر في محله ان التفاوت بالتعريف والتنكير
في الكلمة المكررة في اخر البيت دافع للايطاء واغا اثقل في القضية الذهنية
المقابلة الخارجية والحقيقية ولان الاعتناء في العلوم الحقيقية بالمعقول

لئلا يشتبه بالذهنية ح

فالحكم ان ضرورة ابانا كانت ضرورية الذاتية مشروطة عمة ان بالوصف ذي ما جوهر الموضوع ثابتا كانا لملاضرورية ازلية وعقبة مطلقة ان تحتذى

لا بمطلق المعلوم الذي هي عوض في بعض اقسام الموجهات المهمة فالحكم في القضية ان ضرورة للنسبة ابانا اظهر وادام جوهر الموضوع ابسا اى موجودا كانا هذه العبارة كقولهم مادام ذات الموضوع موجودة كانت القضية ضرورية الذاتية اى يسمى بالضرورية الذاتية وهذه القضية تنعقد فعوان ثلاثة في حمل ذات الشئ على ذاته بعني عدم تعقلان الشئ افسه مثل الانسان انسانا بالضرورة وحمل اثباته عليه كالانسان حيوان بالضرورة وحمل لوازم ماهيته عليها كالاربعة زوج بالضرورة كلها تقبل ما دام ذات الموضوع موجودة مطلق محض وبسيط صرف لاقبل فيها حتى قيد مادام الذات قضية اخرى اشرف القضايا هي قضية ضرورية ازلية تنعقد تنعقد في وجود الحق تع وصفاته مثل الله تع موجود بالضرورة الازلية والله حي عالم قادر بالضرورة الازلية لان واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات ثم القضية مشروطة عمة ان كان بالوصف ذى اى ضرورة نسبتها مثل كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا

ومرتبه مطلقة



ودائمة عرفية مطلقة منتشرة ثم ازيدي من المحمولات والحكم بالدوام ذاتا دائمة مطلقة وقتيها لن يحصى اذا الوقوع في الوجوب مطلقة عرفية عمة ان وصفا سمية

وان الفعلية مطلقة في الاسم لا توجيهها منفقة

وعرفية مطلقة ان تحتذى ضرورتها او وقتا معينا مثل كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة وفي قضية منتشرة مطلقة وقتيها اى وقت الضرورة لن يحصر اى لن تعينه مثل كل انسان متنفس وقتا ما ثم ازيدي من المحمول جاء كلمة من ثنائية اى من الموجهات البسيطة والضروريات القضية الضرورية بشرط المحمول لا تحيينة الوجود مطلقا او مقيدا لاشتقرة عن الوجوب كافيدنا انا لو قوع في الوجوب انه وجاد الحكم بالدوام للنسبة ذاتا اى ما دام الذات دائمة مثل كل فلك متحرك دائما الدوام عدم زوال النسبة والضرورة امتناع زوالها عقلا فهي اخص منه وعرفية عمة ان كان الحكم بالدوام وصفا سمية اى اسم للعقل عرفية وان كان الحكم بفعلية اى بان نسبة العقل واقعة في احد الازمنة والامكنة مطلقة مثل كل انسان متنفس بالفعل وهي في الاسم لا توجيهها منفقة اى كاسم القضية الموجهة مطلقة كذلك ما حكم فيها بفعلية النسبة وهي من الموجهات ولفظ عامة بالتحقيق لضرورة الشئ الى اسمها اضفا اى قبل لفظة التي من الموجهات مطلقة عامة وتكونها

وبسيطة بالذات وخصه من المركبات

والفظ عامة الى اسمها اضف وان بلا ضرورة ممكنة فلا ضرورة الخلاف عمه يكونها عم الوجوديات صف بعمة وخصه مفتنة والخص لا ضرورة توضه

عم الوجوديات اى اعمها صف والمراد الوجوديتان الاثنتان من المركبات والجهتية باعتبار الموارد او منطقيته او المراد الموجهات التي لنسبها مطلق مطلق الوقوع فالممكنة خارجة وان كان الحكم بلا ضرورة ممكنة وهي تقه اى ممكنة عامة وممكنة خصه مفتنة اى منقسمة فان كان الحكم بلا ضرورة خلاف النسبة المذكورة فالقضية ممكنة عامة وان كان الحكم بلا ضرورة الطرفين المخالف والموافق فالقضية ممكنة خاصة كما قلنا فلا ضرورة الخلاف عمة مثل كل انسان كاتب بالامكان العام والخص اى الامكان الخاص لا ضرورة توضه اى بالتمام في كلا الطرفين بق اعطاء توضه اى بجملة مثل كل انسان كاتب بالامكان الخاص والممكنة الخاصة من المركبات فهذه القضية في المعنى قضيتان ممكنتان عامتان اى كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شئ من الانسان بكاتب بالامكان العام ولهذا قلنا وعمة بسيطة بالذات وخصه من المركبات عوض في باقي المركبات والبعض من ذى اى الموجهات حيثما انضما باللادوام الذاتي لا الوصفي اذ يلزم







والبعض من ذي حيثما انضما كذا بلا ضرورة ذاتية فخذ فا القيد اذ تركبت فادع وجودية الفعلية باللادوام الذاتي تركيبا فقد قيدت مطلقة فعلية عن اسمها او بعضها اشد لت بخصة صفن اذا وصفية

فعلية مدلوله لا دائما خالفكيفا الاصل لا تكما

التناقض في المحكوم بالدوام الوصفي لو قيد به كالمشروطة والعرفية تركيبا بدا اى يحصل القضية المركبة كذا بلا ضرورة ذاتية فقد قيدت مطلقة فعلية اى المطلقة العامة فحذفا القيود اذ تركبت القضية عن اسمها او وصفا في الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فاذا قيدنا باللادوام خذ فالفظ المطلقة عن اسمها ابق لها الوقتية و المنتشرة وبعضها اى بعض المركبات بدلت محجب الاسم كما قلنا فادع وجودية اى سم بوجودية لادائمة وبوجودية لا ضرورية الفعلية اى المطلقة العامة المقيدة باللادوام او اللاضرورة اذن اى حين التقييد بخصة صفن وصفية المراد به لوصفية المحكوم بالدوام الوصفي الاعم من الضرورية الوصفية اى سم المشروطة العامة بالمشروطة الخاصة والعرفية العامة بالعرفية الخاصة ثم ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة مخالفة للاصل القضية في الكيف وموافقة لها في الكم كما قلنا فعلية مدلوله لا دائما اما بالاضافة واما من باب الحذف والايصال اى مدلوله للفظ لا دائما في القضايا المركبة خالف كيفا للاصل لا تكما مثل كل متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اى شئ لا من الكاتب متحرك الاصابع بالفعل وكذا مدلول لا ضرورة

غوص في ارجاع الشيخ المتاله شهاب الدين السهروردي ستى كل الموجهات الى القضية البتاته

مما لولا الاضرورة امكان عم الشيخ الاشراقي ذو الفطانة كل الجهات في الضروري ادرجا
كالدوام ادرجا كيفا وكم قضية قصر في البتاته البتاته اذا الوجود كاشفا الوجوب جا

وانجز الشيخ بجعل عدت ما الضرورية لقد البتات

امكان عم اي ممكنة عامة كالدوام ادرجا كيفا وكم اي بحسب الكيف والكم حيث ان قلنا الممكنة العامة فالفرع الاصل القضية في الكيف والكم مثل كل انسان متحرك الاصابع بالفعل لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان متحرك الاصابع بالامكان العام غوص في ارجاع الشيخ المتاله شهاب الدين السهروردي ستى كل الموجهات الى القضية البتاته الشيخ الاشراقي ذو الفطانة الالهية بل الالهية قضية قصر في البتاته بتقديم الباء الموحدة على المثناة والنون من البت بمعنى القطع والجزم فان الضرورة هي اليقين كل الجهات في الضروري اي كل الموجهات في القضية الضرورية ادرجا طلبا للاختصار وتقا للانتشار وعناية بالاصول وحذفا الفضول اذا الوجود كاشفا الوجوب جا لان حيثية الوجوب حيثية الاباء عن العدم فاذا الجهة الجزء محمول غدت كسلب يجعل جزء المحمول فيا الضرورة لقد البتات اي جعل القضية بيتاتا اي الى الضرورة قال في حكمة الاشراق لما كان الممكن امكانه ضروريا والممتنع امتناعه ضروريا والواجب وجوبه ايضا كذلك



لكننا قد اقتفينا اثرهم لم نجر افراطا ولا اشطط والجهة وان نقص معنونه
لذلك التفصيل شرح ما جعلنا الله من امة وسط في ذاتها المرات لا مطلوبة

فالاولى ان يجعل الجهات من الوجوب وقسيميه اجزاء للمحمولات حتى تصير القضية على جميع الاحوال ضرورية كما نقول كل انسان بالضرورة هو يمكن ان يكون كاتبا او يجب ان يكون حيوانا او يمتنع ان يكون حجرا فهذه هي الضرورة البتاته فانا اذا طلبنا في العلوم امكان شيء او امتناعه فهو جزء مطلوبنا اي لا انه جهة له بل الجهة في الكل هي الضرورة المطلقة ولا يمكننا ان نحكم حكما جازما الا بما نعلم انه بالضرورة كذا فلا نورد من القضايا الا البتاته انتهى ما اوردنا من كلامه لكننا قد اقتفينا اثرهم اي اثر الذين اتفقوا على التفصيل شرح ما ختم اي الضرورة مراتب متفاوتة فينبغي ان يبنيه على ان الضرورة الذاتية غير الضرورة الوصفية وغير الضرورة الوقتية وان الذي مع استحالة الانفكاك غير الذي في ضمن الدوام الذي لا معها وقس عليها ثم مطلق الضرورة اصل تحقق فيها الحاكم حرا اي ما في تفريط لنا بان لا نذكر احكام القضايا المهمة بالتحقيق الخالي عن الحشو الزائل ولا نشطط بالاطناب في الموجهات كما فعل بعض المتاخرين وقد جعلنا الله من امة وسط كما قال في كتابه المجيد ولتكون امة وسطا والجهة وان نقص

غوص في التناقض

نقيض كل نوع او بوقع من احد الشطرين لا مناص وهو اختلاف في القضيتين
ثم يقع لهما مرجع وبالقضية هنا اختصاص بالذات في الصدق كذا في المبنى

في بعض الملاحظات منسوبة محمولة كالمعنى الحرفي الذي قد يصير وهي ربما ملحوظا بالذات لكنها المكيفية الذي هو العنبية اثر الملاحظة في ذاتها المرات اي ومناها في ذاتها ... بنظر لا فيها بنظر مطلوبة بل حتى تكون محمول العلم غوص في التناقض نقيض كل اي كل شيء نوع اي يرفعه او من وقع بين فالا انسان نقيض الانسان لكونه رفعا له والانسان نقيضه لكونه مرفوعا بالرفع ثم يقع لهما اي الرفع والمرفوع مرجع لما قال بعضهم نقيض كل شيء رفعه وفهم منه التخصيص مثل لا انسان ولم يشمل عين الشيء بل قال بعضهم هذا القول رفع كل شيء نقيضه وبعضهم عمم الرفع بان المصدر بمعنى القدر المشترك بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهذا معنى قولنا ثم يقع من احد الشطرين لا مناص اي من احكام النقيضين انه لا يجتمع رفعهما ولا جمعهما وبالقضية هنا اي في المنطق لا في الحكمة عنها اختصاص وهو اي التناقض المنطقي اختلاف في القضيتين بالذات خرج مثل زيد انسان وزيد لا ناطق فانهما نقيضان بالعرض



فاختلفا كيفا وكما وجهة وقد كفى ان وحدت اجزاؤها
والوحدة ثمانيا منتجة ووحدة الحمل اعني جمعها

وفقوة النقيضين في الصدق كذا في المبنى اي لا بد ان تقسما الصدق وبينه الكذب فلا يصدقان معا ولا يكذبان معا فاختلفا كيفا اي في الايجاب والسلب وكما اي في الكلية والجزئية وجهة عند المتاخرين والوحدة فيما عدا هذه الثلثة منجهة من الثمانية المشهورة وهي ان يكون معنى المحكوم عليه والمحكوم به والشرط والاضافة والكل والجزء والقوة والفعل والمتى والاين غير مختلفة اذ مع الاختلاف يجوز الصدق في جميع المواد فلا تناقض كقولنا زيد كاتب وعمرو ليس بكاتب وزيد كاتب ليس بنجم والاسود قابض لنور البصر اي بشرط السواد وليس بقابض له اي بشرط زوال السواد وزيد اب اي لعمرو وليس باب اي لبكر والزنجي اسود اي بشرته وليس باسود اي سنه والعسل حار اي بالقوة وليس بحار اي بالفعل وزيد موجود اي الآن وليس بموجود اي في المستقبل وزيد جالس اي في السوق وليس بجالس اي في الدار وقد كفى اي في الوحدة ان وحدت اجزاؤها اي جزء القضية فترجع الثمانية الى وحدة المحكوم عليه وبه وسعتها اي وحدة الحمل

بدلا بالتضاد او بتحت متى          فى الكيف لا فى الكم قد خالفتا

اعرفن حد ماها اى وحدة ثمانية هى وحدة الحمل الثمنية معتبرة ولهذا
جزئى جزئى اى بالحمل الاولى وليس بجزئى اى بالحمل الشايع والعدم عدم بالا
ول وليس بعدم بالشايع وكذا الحد والالا ثابت فى الذهن واللا ممكن الغا
واللاشئ ونحوها بدل لفظ التناقض فى اصطلاح المنطقى بالتضاد
او بتحت اى بما تحت التضاد متى كانت القضيتان فى الكيف لا فى الكم قد
خالفتا مثل كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فكلتاهما كاذبة
ومثل بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فكلتاهما صادقة فا
لاول تضاد والثانى ما تحت التضاد قال الشيخ الرئيس فى الشفاء ليس
الكلى السالب يقابل الكلى الموجب مقابلة بالتناقض بل هو مقابل له
من حيث هو سالب لمحموله مقابلة اخرى فلنسم هذه المقابلة تضادا
اذ كان المتقابلان فيها لا يجتمعان صدقا اصلا ولكن قد يجتمعان كذبا كما
لا ضلال فى اعتبار الامور انتهى قال المحقق الطوسى ره فى شرح الاشا
رات مختلفتا الكيفية متفقتا الكمية ان كانتا كليتين سميتا ضدا

جزئين



غوص فى تناقض الموجهات

موجهات لضرورتها          امكان عم لمشروطتها

جزئين لجواز اجتماعهما على الكذب دون الصدق وهو فى مادة الامكان
ان كانتا جزئيتين سميتا داخلتين تحت التضاد لدخولهما تحت الكليتين وهما يجوز
ان يجتمعا على الصدق دون الكذب كما فى تلك المادة بعينها اشترط الكليتان
فى مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب فكلتاهما
كاذبة والجزئيتان فى تلك المادة بعينها كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس بكاتب وكلتاهما صادقة كما مثلهما الشيخ غوص فى تناقض المو
جهات موجهات اى تناقض الموجهات بيانها ان لضروريتها اخره مقدم
امكان عم مبتدء ثان مؤخر والجملة خبر الاول اعنى موجهات اى نقيض الضرورية
المطلقة هو الممكنة العامة لان نقيض كل شئ رفعه كما هو المنتهى ورفع الضر
ورة امكان الطرف المقابل فكل انسان حيوان بالضرورة نقيضه ليس بعض
الانسان حيوانا بالامكان العام ونقيض لمشروطتها اى مشروطة عامة هو
حينية ممكنة حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف فتكون
نقيضا لما حكم فيه بضرورة الجانب المخالف بحسب الوصف فنقيض بالضرورة

وعرفية عمتها المقابلة          حينية ممكنة ودائمة
حينية مطلقة خذ عامته          الاطلاق عم لنقيضها اسمه

كل كاتب بالضرورة متحرك الاصابع ما دام كاتبا قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك
الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام ودائمة الاطلاق عم لنقيضها
سمه اى المطلقة العامة نقيض للدائمة لان سلب الدوام يلزمه فعلية الطرف
المقابل فكل فلك متحرك دائما نقيضه ليس بعض الفلك بمتحرك بالفعل و
عرفية عمتها المقابلة والنقيض لها حينية مطلقة خذ يا عاقلة نظم تفاية
ضد الحينية الممكنة للمشروطة العامة فنقيض بالدوام كل كاتب متحرك الا
صابع ما دام كاتبا قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب
بالفعل وقس عليها نقيض الوقتية والمنتشرة المطلقتين لان نقيض كل شئ
رفعه فكما ان النقيض للضرورة الذاتية الامكان الذاتى وللضرورة الو
صفية الامكان الوصفى كذلك للضرورة الوقتية الامكان الوقتى فكل قمر
منخسف بالضرورة وقت الحيلولة نقيضه ليس بعض القمر بمنخسف وقت الحيلولة
بالامكان فيه او الامكان المطلق بمعنى سلب الضرورة فى جميع الاوقات
كما فى المنتشرة المطلقة فكل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما نقيضه ليس

بعض



ولمركباتها المنفصلة          وموضع الترديد الجزئية
ما بين جزئيها هى الحملية          افراد موضوع من الحملية

بعض الانسان بمتنفس بالامكان فى جميع الاوقات ونقيض لمركباتها اى للمركبات
من الموجهات المنفصلة المانعة الخلو المؤلفة من جزئين هما نقيضا جزئى المركبة
وقعا بين جزئيها اى جزئى المنفصلة هى الحملية اى تحق نقيض المركبة اما هذا
واما ذاك لا على التعيين لان نقيض كل شئ رفعه ورفع المركب برفع احد
الجزئين كما يكون برفعهما فلهذا كانت المنفصلة مانعة الخلو فقولنا كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما نقيضه منفصلة هى قولنا
اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب واما بعض
الكاتب متحرك الاصابع دائما وقس وهذا فى المركبة الكلية ولكن موضع
الترديد فى المركبة الجزئية افراد موضوع من الحملية المرددة المحمول اذ قد
يكذب المركبة الجزئية كبعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما فيكذب كلا
نقيضى جزئيها ايضا وهما لا شئ من الحيوان بانسان دائما وكل حيوان انسان
دائما فصح انقضاها قضية حملية مرددة المحمول فتقول فى المثال المذكور كل
حيوان اما انسان دائما او ليس بانسان دائما نقل قول بعض القدماء

غوص فى

غوص في نقل قول بعض القدماء

وعند بعض القدماء الكيفية فليس نسبة فكيف كيفها
والجهة ماذى لا ايجابيه في سالب خاليين مبين طرفها

وعند بعض القدماء الكيفية اى كيفية النسبة النفس الامرية وهى الجهة مطلقا اما اى كيفية وجهة ذا اى هى بعينها الايجابية فليس نسبة فكيف كيفها في سالب اى لاحقيقة دخل للنسبة السلبية في عقد سالب فضلا من كيفيتها مخاليين مبين طرفها اى كخيالا كاذب يحصلها العقل الجزئى بمعونة الوهم امرا موجودا مكيفا كالامر الثبوتى حتى في السالبة الا النسبة الايجابية التى هى مدخولة ليس وغيرها وتفرد صدر المتألهين قدس سره في الاسفار ان الفلاسفة المتقدمين على ان النسبة الحكمية في كل قضية موجبة كانت او سالبة ثبوتية ولا نسبة في السوالب وراء النسبة الايجابية التى هى في الموجبات ان مدلول القضية السالبة ومفادها ليس الارفع النسبة الايجابية وليس فيها حمل بل سلب حمل وقطع ربط وانما يقال لها الحملية على المجاز والتشبيه وان لامادة في السوالب بحسب السلب بل بحسب الايجاب خلافا للتالا مختلف في الموجبة والسالبة بحسب النسبة الايجابية والسلبية خلافا

للاشاع



لما شاع بين المتأخرين المتفلسفين من ان في السالبة نسبة سلبية هى النسبة الايجابية وان المادة كما تكون بحسب النسبة الايجابية كذلك تكون بحسب النسبة السلبية وان مادة النسبة السلبية مخالفة لمادة النسبة الايجابية ولا يخلو شئ منهما من المواد الثلاث الا ان المتأخرين عباراتها في الثواني لفضلها ولا لاختلاط ما يعتبر في السوالب فيها فان واجب العدم ممتنع الوجود وممتنع العدم واجب الوجود وممكن العدم ممكن الوجود ثم قال بل اذا تحقق لديك ان السلب بما هو سلب ليس له معنى محصل يثبت له او يرفع عنه او به معنى على سبيل الوجوب او الامتناع او الامكان فقد دريت انه لا تكون نسبة سلبية مكيفة بضرورة او دوام او فعلية او امكان بل انما يؤول ضرورة النسبة السلبية الى امتناع النسبة الايجابية التى هى نقيضها او معنى دوام النسبة السلبية سلب تلك النسبة الايجابية في كل وقت وقت على ان يعتبر التوقيت للايجاب ويحمل السلب قطعا لتلك الا عبارة فرفع بحسب اى جزء فرض من اجزاء الاوقات انتهى فعلى

ليس امكان ولا كان سالبا بيد او موجبا مطلقة وعرضها تما ثلا ومرة كانت وبعض سلبا لكن نقيض لاحقهم هو الاعم من الاتم وفصل نهج الفصل ثم

هذا ليس قضية موجبة نقيضها موجبة اخرى الا سلب تلك الموجبة الموجبة ولو بني الا الليس على النسبة وكيفيتها وجهتها الاولى في الليس فليس نقيض الضرورية الا سلبها ولا نقيض الدائمة الا سلبها الا ممكنة ولا مطلقة عامة ولا غيرهما فيجريها لان نقيض كل شئ رفعه واليه اشير بقوله لنا سلبيه في عقد سالب هو نقيض عقد موجبة في جى فحسب ليس امكانه ومكنة وكذا الحال في مطلقة عامة في عقد سالب نقيض عقد موجب نفى بعدم وعرضها تما ثلا اى تبع الضرورية في الذكر او تلا الناظم تلاوة من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة او تلا النظم من باب الاسناد المجازى او تلا القائل بالقول المشهور فيما بين المتأخرين كان سالبا على هذا بيد اى في الابتداء قبل دخول اداة السلب او موجبا في الموجب مرة اى مادة كانت وبعض اذا اخذ نقيضهم سلبا فالسلب يرفع القيد والمقيد جميعا وعلى هذا يستغنون عن كثير من تطويلات كثير من المتأخرين لكن نقيض لاحقهم اى النقيض المتداولة على السنة المتأخرين هو الاعم من الاتم

الاتم



غوص في العكس المستوى

المستوى بالمستقيم العكس سمى وضع فيها كيفها بها اتحد
ثبوتها جزئى القضية وهي مع صدقها الاصل العكس نقض عنه

اى لا نقم النقيض وعلمت من سابقتنا كما حرى ناقى ذيل ما نقلنا عن الشيخ الاشراقى انه فصل نهج الفصل اى سبيل الاقتصاد ثم اى هو تام لا ايجاز مخل ولا تطويل ممل غوص في العكس المستوى بالمستقيم المستوى واما العكس المصطلح فهى تبديل جزئى القضية وهذا اولى من الموضوع والمحمول لشموله عكس الحمليات والشرطيات والمراد المحكوم عليه وبه لانهما الركنان الاولان لا ادال منهما في تحقق القضية والسور خارج واداة السلب عبارة عن كيفيتها ادعى في سمحا الكون المبدل في صدقها اى في صدق القضية الاصل وتبعها عند ومقارنة الكذب في بعض عبارات القوم سهو لانتقاضه بقولنا كل حيوان انسان فانه كاذب وقد صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان والتعريف للعكس المصدري المصطلح واطلاق العكس على القضية المبدلة مجازى ولو كان تحقيقه علم رسمه من هذا ان قيل عليه وعلى التعاريف المشهورة انها منقوضة بقولنا كل انسان ناطق فانه صادق مع قولنا كل ناطق انسان وليس عكسا مصطلحا له قلنا المراد ان يكون صدقه على وجه اللزوم وان العكس لازم للاصل اى يكون هيئة الا

فطلق الايجاب جزئيا عكس    والسالبة الكلية كنفسها انعكس

بحيث كلما تحققت وصدقت في اية مادة كانت صدق العكس وهذا انما هو في الجزئية واما في هذه الموجبة الكلية فعلى سبيل المعية الاتفاقية ولفظ الانعكاس فهنا الرسم يدل على المراد مع صدق الاصل العكس يغني عن سنده هذا من فرع العكس ثم انه فطلق الايجاب الكلي والجزئي جزئيا عكس لجواز عموم المحكوم به وانه لا ينتقض بمثل قولنا كل شيخ شابا لصدق وعكسه كذب وهو بعض الشاب كان شيخا فان هذا ليس عكسه لان كان جزء المحمول في الاصل ولم ينقل في العكس بل عكسه الصحيح بعض من كان شابا فهو شيخ فهذا مثل ان بعض الحيوان هو غير انسان ليس عكسه بعض الانسان هو غير الحيوان لان السلب جزء المحمول ولم ينقل الى الموضوع بل بعض غير الانسان هو حيوان والسالبة الكلية كنفسها انعكس والا لزم سلب الشيء عن نفسه لانه كلما صدق لا شيء من الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل ونقول بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر وهذا محال منشاه نقيض العكس لان الاصل صادق

ومنه العجل



والسالبة الجزئي ادر ان لا عكس له    وفاقدة الترتيب كالمنفصلة

وهيئة الاول بل هيئة الانتاج فيجوز ان تكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو المطلوب وايضا لو صدق بعض الحجر انسان صدق عكسه اي بعض الانسان حجر وقد كان لا شيء من الانسان بحجر هف ولا ينتقض القاعدة بالامثلة المشهورة مثل لا شيء من الحائط في الوتد ولا شيء من الحقة في الدرة ولا شيء من السرير على الملك ونحوها لان عكوسها ليست لا شيء من الوتد في الحائط ولا شيء من الدرة في الحقة ولا شيء من الملك على السرير كما يتوهم انه لم ينقل المحمول بكله فان كلمة في وعلى بل متعلقها من المحمول ولم ينقل فعكوسها الصحيحة لا شيء من الكائن في الوتد بحائط ولا شيء من الكائن في الدرة بحقة ولا شيء من المستقر على الملك لسرير والسالبة الجزئي ادر ان لا عكس له لجواز عموم المحكوم عليه فيصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان وفاقدة الترتيب كالمنفصلة اي ليس لها عكس اذ لا فائدة في تبديل قولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا الى قولنا اما ان يكون العدد فردا واما ان يكون زوجا اذ فقد الترتيب الطبيعي وليس معناها الا المعاندة بين الشيئين



دائمتان عامتان اوجب    عكس لعرفيا الخاصتين لانه
جزئية مطلقة انعكست    حينية مطلقة لا دائمة

والثالث تتلبس الاستقدم مناهز في اللفظ عكس الموجبات الموجبات موجهات الجهة دائمتان اي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وعامتان اي المشروطة العامة والعرفية العامة اوجبت اي الموجبات من هذه الاربع جزئية مطلقة اي اليها انعكست مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة او دائما كل انسان حيوان صدق قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والا فيصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من الحيوان بانسان فهو مع الاصل ينتج لا شيء من الانسان بانسان بالضرورة او دائما عكس لعرفيا الخاصتين اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الموجبتين وكذا في قضايا بعدهما العرفية المقابلة للسوالب لانه اي لانه العقد لان العكس لازم الاصل حينية مطلقة لا دائمة اي مقيدة باللادوام اما الحينية المطلقة فلانه كلما تحققت الخاصتان تحققت العامتان وكلما تحققتا صدق في عكسهما الحينية المطلقة واما اللادوام فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه ونضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو المشروطة العامة فينتج نتيجة ونضمه الى الجزء الثاني من الاصل فينتج ما ينافي تلك النتيجة

مثلا كلما



صنفا الوجودية والوقتية    عكس ذي الاربع هو الفعلية

مثلا كلما صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لا دائما اما صدق الجزء الاول من العكس فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب ما دام متحرك الاصابع وهو مع الاصل ينتج بالضرورة او بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب ما دام كاتبا واما صدق الجزء الثاني اي اللادوام ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع بكاتب بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما فنضمه مع الجزء الاول من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع وهذا ينافي النتيجة السابقة صنفا الوجودية اي الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية وصنفا الوقتية عكس ذي الاربع من القضايا هو

ودوي لنقيضها وليس ينعكس ممكنتان عند شيخ فاقتبس

العقلية اي المطلقة العامة ودوي لنقيضها اي المطلقة العامة عكس لنقيضها ايضا فقوله
كلما صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس لصدق بعض ب ج بالفعل والا
لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لا شيء من ج
ج وليس ينعكس ممكنتان عند شيخ هو ابو علي بن سينا فاقتبس منا اطه و
هو ان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بالفعل فلا عكس للممكنة العامة
والخاصة لان مفهومهما ان ذات الموضوع يثبت له وصف الموضوع بالفعل
ووصف المحمول بالامكان ومفهوم العكس ان ذلك الذات له المحمول بالفعل
ووصف الموضوع بالامكان ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني لان
الممكن ربما لا يخرج الى الفعل اصلا والمبنية على هذا المعنى انه ربما امكن صفة
لنوعين تثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فما صدق عليه النوع الثاني
صدق عليه الوصف بالامكان ولا يصدق النوع الثاني بالامكان على
ما صدق عليه الوصف بالفعل لان كل ما صدق عليه الوصف بالفعل هو النوع
الاول مثلا المركوبية لزيد ممكن للفرس والحمار وثابت بالفعل للفرس فقط

فيصدق



في سالب دائمتان دائمة خصيصاهما عرفية لا دائمة بيانه ان النقيض العكس مع
وعامتان عرفية عمم في البعض والكل يختلف دائمة اصولها انتج ما قد امتنع

فيصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق بعض مركوب زيد بالفعل
حمار بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لصدق قولنا لا شيء من مركوب زيد
بالفعل حمار بالضرورة اذ كل مركوب زيد بالفعل فهو فرس ولا شيء من الفرس
بحمار بالضرورة واما المعلم الثاني الفارابي فعنده صدق الوصف العنواني
على ذات الموضوع بالامكان ولهما العكس عنده في سالب اي في عقد سالب
كلي دائمتان عكسهما دائمة وعامتان عكسهما عرفية عمم هذا التفصيل للنسبة
وفتح الميم الثاني نحو باب اضرب عنك الهموم طارقها اخصهما اي الخاصتان
عكسهما عرفية لا دائمة في البعض اي يكون جزئية والكل يختلف فدائمة بيانه اي
بيان الخلف ان نقيض العكس منضما مع اصل له بحيث صار قياسا انتج ما
اي نتيجة قد امتنع كما مر في الامثلة فهذه ست من السوالب الكلية الموجهة كما
قلنا فالست من سوالب كلية انعكست وما لها اللبيبة اي ليس لها عكس
منها اي من السوالب الكلية الموجهة تجربات سلبا اي كما ان السوالب
الجزئية لا عكس لها سبعة اي سبع وهي صنفا الوجودية واللادائمة



انحصها الوقتية لا عكس له في قسمك نوع تفريع
~~منها الوجودية واللادائمة~~
فمن فالعموم للزوم ما نلت مثاله اللاخسف في الربيع

ثلث اي بعينها الوجودية بين في الذكر انفا والدليل على ان السبع لا
عكس لها قولنا اخصها اي اخص السبع الوقتية ولا عكس له فمن وقتية
العموم اي الباقيات التي هي اعم منها للزوم اي لزوم العكس للقضية
لزوم الاعم للاخص ما نلت اي ما قلت ذلك الحصر في عدم الانعكاس في قسمك
نوع تفريع من كتب المنطق مثاله اللاخسف في الربيع اي مثلوا لذلك بانه يصدق
قولنا بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب بعض المنخسف
ليس بقمر بالامكان العام عكس النقيض نقيض الجزئين اي جزئي القضية
بدل اي جزاء الشرط قدم كمفعول الجزاء ان تشاء عكس النقيض للقضية وفيه
كالمستوى الصدق والكيف بقاء بالرمز اي كل منهما باق فقولنا كل ج ب
ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج هذا على مذهب
القدماء والاحقوهم اي اللاحقون من المنطقيين جاعلوا المبدل في عكس
النقيض نقيض ثانيهما اي نقيض الجزء الثاني من القضية فيقدم وعين الجزء
الاول فيؤخر مع اختلاف الكيف فعكس نقيض كل ج ب لا شيء مما ليس

ب ج

مع اختلاف الكيف لكن ابتنا فالموجبات ههنا بامر لوى والسالب كالموجب في العكس
على القديم حكم عكس حسبنا في الحكم كالسوالب في المستوى وذا وذاك استويا ماخذا

ب ج لكن ابتنا على القديم اي على طريقة القدماء حكم عكس اي عكس النقيض
حسبنا فالموجبات ههنا اي في عكس النقيض بامر لوى طالبا لرى المعنوي
في الحكم كالسوالب في العكس المستوي اي كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس
المستوي كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا كذلك الموجبة الكلية في عكس
النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا وكذلك الحكم بحسب الجهة و
السالب كالموجب في العكس بدل من العكس اي عكس النقيض فالظرف متعلق با
لسالب والمعنى انه كما ان الموجبة كلية كانت او جزئية تنعكس بالعكس المستوي
الى الجزئية كذلك السالبة مطلقا تنعكس بعكس النقيض الى الجزئية وكذا بحسب الجهة
وذا اي عكس النقيض وذاك اي العكس المستوي استويا ماخذا اي منا طا ودليلا
والتفصيل يطلب من موضع آخر غوص في القياس ان قياسنا
معاشر المنطقيين خرج القياس الفقهي فانه التمثيل المنطقي قضايا اطر بعين
القضية الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها والعكس لانه القضية والمبادي هو
القضايا الصحيحة فخرجنا القضية الموجهة المركبة المستلزمة لعكسها فان الجزء

ان قياسنا قضايا الف    بالذات قولا اخر استلزمت

الثاني منها ليس كذلك الفتا لتاليفا لتركيب من الاجزاء المناسبة لانه
ماخوذ من الالف بالذات متعلق باستلزمت اي لا يكون استلزامها القول
الاخر لاضمار قضية لم يصرح بها او يكون بعضها في قوة اخرى اما الاول
ضمار فمثل قياس المساواة فانه مستلزم قولا اخر بواسطة مقدمة خارجية
كمساوي المساوي مساو ومجزء الجزء جزء اذ لو لا صدقها لم يستلزم كنصف النصف
لصدقها اما الثاني فيستلزم لكون بعض في قوة بعض كقولنا الجسم ممكن وما
لمكن حادث فالجسم ليس بقديم والاستلزام هنا لكون الثاني منهما في
قوة قولنا والممكن ليس بقديم قولا اخر احتراز عن صدق واحدة من القضيتين
عند صدق مجموعهما فان المجموع وان استلزم كل واحدة منهما ليس قياسا
بالنسبة الى شيء منهما بل بالنسبة الى القول المغاير لكل منهما فان قيل قولنا
ان كان آب فج د لكن آب اعترفتم انه قياس وهو منتج فج د وليس ذلك قولا
اخر بل هو داخل في القياس وكذا في كل قياس استثنائي قلنا ان اعدنا الحج
اتصالا والانفصال اخرجت امثال هذه حيث هي داخلة في القياس من حيث

وصلوح



وهل يتولد او اعدا ويثبت    والحق ان فائض من القدسي الصور
او بالتوافي عادة الله جرت    وانما اعدا ده من الفكر

مصلوح الصدق او التكذيب فليست النتيجة من حيث هي قضية جزء من قياس
فلا انتقاض بها استلزمت لزوما بينا كما في القياس الكامل وهو الشكل الاول
قيل او غير بين كما في غير الكامل منه وهو ما في غيره من الاشكال وانما استعملنا لفظ
الاستلزام ولم نقل استتبعت او قد انتجت تبعا للقوم حيث استعملوا لفظ
اللزوم للاشارة الى المذهب الحق من المذاهب التي اشرنا اليها بقولنا وهل الانتاج
متولد بناء على الافعال التوليدية التي يقول بها المعتزلة فان المقدمتين
مولدتان للنتيجة عندهم او اعداد مثبت من المقدمتين لا غير والافاضة
من عالم القدس كما هو مذهب الحكماء او كلا لزوم عقلا واستلزام وجوبي
بالتوافي ومجرد المعية بين المقدمتين والنتيجة بلا علية عادة الله جرت
بحصول النتيجة عقيبهما مع جواز التخلف عقلا كما هو مذهب الاشاعرة وكذا
الحق مذهب الحكماء وهو ان فائض من القدسي الصور العقلية على النفوس
الناطقة المستعدة ولا مؤثر حقيقي في الوجود الا الله وانما اعداده من
من الفكر في الحركة العقلية من المطالب الى المبادي ومن المبادي الى المطالب معة

وجري عادة خطا شديدا    وليست العلية توليدا

وفي كيفية فيضان الصور العقلية على النفوس المتفننة القدسية اقوال الحكما
انه على سبيل رشح الصور على النفوس عند اتصالها التي وحدتها بالعقل
الفعال اذ فيه صور كل الحقائق وبه يترشح عليها على حسب استعدادها
وثانيها انه على سبيل الاشراق بان يشرق نور العقل الفعال على العقل
بالفعل وينعطف منه الى العقل الفعال ويري ما فيه بقدر استعداده
وطلبه كما في الابصار على قول الرياضيين بخروج الشعاع يشرق شعاع من
البصر على الجسم الصيقلي وينعطف منه على الرائي ويري ما يقابله وثالثها
انه على سبيل الفناء في القدسي والبقاء به كما قال بعض المتألهين من
في الاسفار انه لا هذا ولا ذاك بل بان سبب الاتصال التام للنفس
بالمبدا لما كان من جهة فنائها عن ذاتها وانه كالمجيل اشتغالها وبقائها
لحق فيري الاشياء كما هي في الخارج وجري عادة يقول به الاشعري خطاء
شديد لانه يقول يجوز ان يعتقد بان كل انسان حيوان وكل حيوان
حساس ولا يعتقد بان كل انسان حساس فيقول يجوز ان يتخلف هذا

العلم



غوص في تقسيم القياس

فالمنتج اما بهيئة بدا    فيه فالاستثنائي اولا فحدا

العلم عن ذينك العلمين عقلا الا ان عادة الله جرت بان يترتب عليهما
والعقل بفطرته الاصلية يكذب هذا وليست العلية توليدا هذا ابطال المذهب
المعتزلة حيث يقولون بالتوليد وان حركة اليد مثلا مولدة لحركة المفتاح
كيف وليس في السلسلة العرضية علية بنحو الافاضة وان كانت بنحو الاعداد بل
في السلسلة الطولية اي من الباطن الى الظاهر ومن باطن الباطن الى الباطن فكل شيء
لشيء محيط والمحيط بما احاط هو الله الواحد القهار جل جلاله والكليات العقلية
المتحصلة المتأصلة بالحقيقة عنوانات موجودات محيطة واظلة مجردات مرسلة
في عالم الابداع على مذاق الاشراق تشاهد عن بعد واحكامها اصفانها الله عنه
عنه للنفوس المصدقة بها كذلك فالمنتج بالفتح اي النتيجة اما بهيئته بدا
اي في القياس فالاستثنائي اي فالقياس هو الاستثنائي المسمى به لاشتماله على كلمة
الاستثناء اعني لكن والمراد بالهيئة الترتيب الواقع بين طرفي المحكوم عليه وبه والا
يجاب والسلب خارجا كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن
الشمس طالعة فالنهار موجود او لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست

غوص في تقسيم القياس ع

الاقتراني الحملي والشرطي وذو موضوع مطلوب يسمى اصغرا قضيته باصغر فيها احتوت
شرطيها الآن لحملي اعتبر محمول المطلوب يسمى اكبرا صغرى وكبرى ما باكبر حوت

وسبب الحكم بالاوسط دعي
منضود الاشكال في ترتيب

لطالعه او لابتدائه والقول الاخر المنتج بهيئته في القياس بل عادته اذ لا يكون قياس
لا يشتمل على شيء من المادة والصورة للنتيجة بل هو مكون بالقوة الحقيقة من الوجود
والوجدان الاقتراني سمي به لاقتران حدوده المطلوب فيه الحملي والشرطي يعني ان
القياس الاقتراني ينقسم اليهما ويمكن ان يؤخذ من الوجد في الحب اي جد
بالاقتراني وان يقرأ بالخاء المعجمة اي اسرع اليه لكن على الاول يكون الكلام
من باب الحذف والايصال او الوجد والوجود لان تكميل الوجود لطالب
علم اليقين بالاقيسة والبراهين وقدّم اي وضع اقترانيا شرطيا الان لحملي اعتبر
واشرف فتقدم القياس الاقتراني الحملي في الذكر فنقول موضوع مطلوب يسمى
اصغر لكونه جزئيا من الاوسط وتحت المحمول اذ المعتبر في المحمول هو المفهوم
ومحمول مطلوب يسمى اكبر لما ذكره فقضيته من القياس باصغر فيها احتوت
اي اشتملت عليه وسبب الحكم بالاكبر على الاصغر بالاوسط دعي كالتق الوسط
ما بينهما بقولنا لانه ينضم وهيئته وقوعه مع حدي المطلوب الاشكال في
ترتيب اي تحصل اربعة فالشكل الاول منها واشرف يدري لان انتقال الذهن

صغرى وكبرى ما اي قضية بالكبرى حوت اي اشتملت عليه

فيه من



فالشكل اول والاوضح ان يدري بالحمل في الصغرى ووضع الكبرى
بالحمل فيهما يكون الثاني وثالث بالوضع ذو اقتران
بعكس الاول يكون الرابع وشرط الانتاج لكل واقع

فيه من موضوع المطلوب الى الوسط ومنه الى المحمول وهو انتقال طبيعي يتلقاه
الطبع السليم بالقبول ولانه منتج للمطالب الاربعة ولانه منتج بالضرورة
وان الشكلين الاخرين يرجعان اليه بالحمل اي بحمل الاوسط في الصغرى و
وضع الكبرى اي وضع الاوسط فيها والحمل اي بحمل الاوسط فيهما اي
في الصغرى والكبرى يكون اي يتحقق الشكل الثاني وهو يتلو الاول في
الشرف لانه يوافقه في اشرف المقدمتين وهو الصغرى لاشتمالها على الاصغر
اعني الموضوع الذي يطلب المحمول لاجله ولكونه منتجا للكلي الذي هو اشرف
وان كان سلبا من الجزئي وان كان ايجابا لان الكلي يحيط بما ثم والا
شرا في تسمية القضية الكلية لهذا محيطة وشكل ثالث بالوضع اي بوضع
الاوسط فيهما اي في الطرف بقرينة الاول ذو اقتران وهو يتلو الثاني
لشموله الاول في الكبرى بخلاف الرابع فانه في غاية البعد عن الطبع وعكس
الاول كما قلنا بعكس الاول يكون الرابع من الاشكال وشرط الانتاج
لكل اي لكل شكل واقع وذكرنا الشروط بالرمز بالحروف اختصارا فقلت

فمكب للاول مخنكب للثان للثالث مغكاين وجب

للاول اي موجبة الصغرى وكلية الكبرى اذ لو كانت الصغرى سالبة لم يندرج
الاصغر في الاوسط فلم يتعد الحكم بالاكبر على الاوسط الى الاصغر كما تقول لا
شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان ولو كانت الكبرى جزئية جاز ان يكون
البعض المحكوم عليه بالاكبر غير المحكوم به على الاصغر كقولنا كل انسان حيوان وبعض
الحيوان فرس ومخنكب للثاني اي اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبرى
اذ لو اتفقتا في الكيف لاختلفت النتيجة ما تلائم كيف شئت تقول مثلا كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان فالحق هو الايجاب ولو قلنا في الكبرى وكل فرس حيوان
فالحق هو السلب وكذلك تقول لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر
فينتج الايجاب ولو قلنا ولا شيء من الفرس بحجر ينتج السلب ولو كانت الكبرى جزئية
لزم الاختلاف ايضا تقول كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق
الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بناطق كان الحق السلب وتقول لا شيء من الا
نسان بفرس وبعض الحيوان فرس فالحق هو الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل
فرس فالحق السلب وللثالث مغكاين وجب اي موجبة الصغرى

وكلية



ومنكع اوخنكاين قد لزم للرابع فالشرط ذي كيفا وكم

وكلية احدى المقدمتين اذ الحكم في الكبرى على الاوسط فلو لم يوجب الصغرى
لم يتحد الاصغر مع الاوسط فلم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر وايضا
لو لم تكن الصغرى موجبة حصل الاختلاف وهو توافق الطرفين تارة وتباينهما
بينهما اخرى اما التوافق فانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من
الانسان بصاهل فالحق الايجاب واما التباين فكما لو بدلنا الكبرى بقولنا
ولا شيء من الانسان بحمار فالحق هو السلب ولو لم تكن احدهما كلية بل كانتا
جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض
المحكوم عليه بالاكبر فلم يتعد الحكم وايضا لولاه لحصل الاختلاف اما التوافق
فكما يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق واما التباين
فكما بدلنا الكبرى بقولنا بعض الحيوان فرس ومنكع اي ايجاب المقدمتين
مع كلية الصغرى او خنكاين اي اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية
احدهما يعني احد الامرين قد لزم للرابع وذلك لانه لولا احدهما لزم
اما كون المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او

عن جزئيين لم يكن قياس   فالاول له ضروبا اربعة
كسالبين ما به الالتباس   للاربع المحصورة منتجة

جزئيتين مختلفتين في الكيف على التقادير بحسب الاختلاف وهو دليل العقم اما
على الاول فلانا اذا قلنا لا شيء من الحجر بانسان ولا شيء من الناطق بحجر فالحق الايجاب
واذا قلنا لا شيء من الفرس بحجر فالحق السلب اما على الثاني فلانا اذا قلنا بعض الحيوان
انسان وكل ناطق حيوان فالحق الايجاب واذا قلنا وكل فرس حيوان فالحق السلب
واما على الثالث فلانا اذا قلنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان فالحق
الايجاب واذا قلنا بعض الحجر ليس بحيوان فالحق السلب فالشرط للاشكال الاربعة
ذي المذكورات كيفا وكما اي بحسب الكيف والكم فاعلم من الشرائط انه عن
جزئيين لم يكن قياس كسالبين اي كما لم يكن القياس عن سالبين وهذا
واضح مما به الالتباس فالاول اي الشكل الاول له ضروب اربعة
منتجة للاربع اي للنتائج الاربع التي هي الاربع المحصورة منتجة اعلم
انه لما امكن في بادي النظر وقوع كل من المسورات في كل مقدمة من القياس
والمهملة في حكم الجزئية كانت ضروب كل من الاشكال الاربعة ستة
عشر وهي الحاصلة من ضرب الاربعة في نفسها لكن بعضها منتج وهي ما

استجمعت



بل يجي الانتاج حقا فقد ظهر   دائما بالنظر صدق الاخر

استجمعت الشرائط وبعضها عقيم وهي ما اختل فيها الشرائط بعضها امام الا
شكال الاربعة كما قلنا لا قياس عن سالبين ولا عن جزئيين وبعضها خاص
بكل واحد منها كما ذكر مجملا فالضرب الاول المنتج مؤلف من موجبتين كليتين
ينتج موجبة كلية مثل كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان
حساس والثاني من صغرى موجبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية
مثل بعض الحيوان ناطق وكل ناطق ضاحك فبعض الحيوان ضاحك والثا
لث من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية مثل كل انسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر والرابع من صغرى
موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية مثل بعض الحيوان
ناطق ولا شيء من الناطق بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس والشكل الاول
بل يجي الانتاج حقا فقد ظهر وما يورد من الشبهة من ان الاستدلال
بهذا الشكل دوري فضلا عن ان يكون بديهي الصدق لان العلم
بالنتيجة موقوف على العلم بكلية الكبرى والعلم بالكلية موقوف على

لان العلم

ثم ضروب الثاني ايضا اربعة   سالبتين هذه منتجة

العلم بحكم جميع افراد الاوسط التي من جملتها الاصغر فلو استفيد العلم بالنتيجة
بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور مدفوع بان الحكم يختلف باختلاف ا
العنوان حتى يكون الموضوع بحسب وصف معلوم الحكم وبحسب وصف آخر
مجهولا فيستفاد حكمه باعتبار وصف من العلم بحكمه باعتبار آخر فاذا قلنا
كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فان افراد الحيوان الذي هو الحد
الاوسط بعنوان الحيوان لا بعنوان الانسان ومجهولة بعنوان انسانية فلا دور
ولا مصادرة ويختلف الاحكام باختلاف العنوانات اختلافا بينا واما
بالنظر والكسب صدق نتائج الاشكال الاخر كما يأتي انه بالخلف او بالرد
الى الاول او بغير ذلك ثم ضروب الشكل الثاني المنتجة ايضا اربعة فالضرب
الاول مؤلف من كليتين صغراهما موجبة ينتج سالبة كلية مثل كل
انسان ضاحك ولا شيء من الفرس بضاحك فلا شيء من الانسان بفرس
والثاني كليتين صغراهما سالبة ينتج ايضا سالبة كلية مثل لا شيء من الفرس
بضاحك وكل انسان ضاحك فلا شيء من الفرس بانسان والثالث من

صغرى موجبة



بالخلف او بعكس كبرى يرجع   للاول او عكس صغرى رابع

صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية مثل بعض الحيوان ضاحك ولا
شيء من الفرس بضاحك فبعض الحيوان ليس بفرس والرابع من صغرى سالبة
جزئية وكبرى موجبة كلية مثل بعض الحيوان ليس بضاحك وكل انسان
ضاحك فبعض الحيوان ليس بانسان سالبتين كلية وجزئية مفعول مقدم
هذه اي الضروب الاربعة المذكورة منتجة اي منتجة كما علمت في الامثلة و
ليس هيهنا نتيجة موجبة لان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين بالخلف اي يدل
انتاج هذه الضروب لها بين السالبتين امور منها الخلف سيما في ضرب
لا تطرق انعكاس مشروط الشرائط الاخرى كما في الضرب الرابع لان كبراه
تنعكس الى الجزئية ولا قياس عن جزئيين وصغراه لا تنعكس فبيان الخلف فيه
انه لو لم يصدق بعض الحيوان ليس بانسان لصدق نقيضه وهو كل حيوان
انسان ونضم الى الكبرى بجعله صغرى فينتج من الاول ما ينافي الصغرى ومنها
عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول كما قلنا او بعكس كبرى يرجع للاول لينتج
النتيجة المطلوبة ومنها عكس الصغرى ليرتد الى رابع الاشكال ثم بعكسها

ثم لترتيب ومطلوب عكس نتيجة · ثم ضروب الثالث ستا انتث
من مطلع الانوار لنتيجة · لموجب وسالب كما مضت

بفعل كما قلنا اى عكس صغرى رابع ثم لترتيب مطلوب اى نتيجة عكس نتيجة يحصل
عكس صغرى كبرى والكبرى صغرى ليصير شكلا اول لا تنتج نتيجة تنعكس الى
النتيجة المطلوبة وذلك فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح لكبروية الشكل
الاول وهذا في الضرب الثاني فان السالبة الكلية تنعكس كنفسها واما الضرب
الاول والثالث فالصغرى فيهما موجبة لا تنعكس الا جزئية وفيهما مانع اخر
واما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس من مطلع الانوار لون الشمس في
هذا المصراع الى اشارة ما قلنا ان الافكار معدة وفيضان العلم انما هو من عالم
الذكر الحكيم ولا مفض في الحقيقة الا الله ونوره ضميره عود الى المطلع والمراد نور
العلم والعلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء ثم ضروب الشكل الثالث ستا انتث
ونحن بالست باعتبار الضرب الى الضروب الالهية ونحوها منتجة لموجب وسالب
كما مضت في الشكل الثاني اى دليل انتاج الضروب الستة لها اثنين النتيجتين مثل
الدليل في الثاني من الخلف او عكس الصغرى او عكس الكبرى آه والنتيجة في هذه
الضروب انما هي الجزئي تقع لا غير فالضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين



فى الثالث النتيجة الجزئى تقع · ورابعا بالنوع من بطبع نوع

ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان
ناطق ويتبين بعكس الصغرى ليرتد الى الاول ولا ينتج كليا لاحتمال كون
الاصغر جنسا للاوسط والاكبر فصلا كما في هذا المثال والثاني من كليتين
كبراهما سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من
الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس ويتبين بهذا بعكس الصغرى
للحدين الاخرين كهذا المثال واذا لم ينتج هذان الضربان اللذان هما اخص من الكل
كليا لم ينتج الباقي والثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج موجبة
جزئية كقولنا بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم
ويتبين بعكس الصغرى والرابع من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية
ينتج موجبة جزئية كقولنا كل حيوان حساس وبعض الحيوان انسان ينتج بعض
الحساس انسان ويتبين بعكس الكبرى وجعلها صغرى وعكس النتيجة والخامس
من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية كقولنا
كل حيوان حساس وبعض الحيوان ليس بانسان فبعض الحساس ليس بانسان

لرجع الى الاول ولا ينتج كليا لاحتمال كون الاصغر جنسا ح

ذو الشرطين والاخص اذ عقم · كلية الاخص كيف والاعم

ويتبين بالخلف فانه لو لم يصدق بعض الحساس ليس بانسان لصدق نقيضه وهو
كل حساس انسان ونضم الى الصغرى ونقول كل حيوان حساس وكل حساس
انسان فكل حيوان انسان وهو يناقض الكبرى الصادقة فيكون محالا والسادس
من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر ويتبين بعكس
الصغرى وبالخلف ايضا فانه لو لم يصدق بعض الانسان ليس بحجر لصدق
نقيضه وهو كل انسان حجر ونضم الى الصغرى ونقول بعض الحيوان انسان و
كل انسان حجر ينتج ما يناقض الكبرى الصادقة فنقيض النتيجة باطل فالنتيجة
حقة لان الصغرى مفروضة الصدق والهيئة بين لهيئة الانتاج والخلف
يجري في الضروب الستة كلها فيوخذ نقيض النتيجة ويجعل الكلية كبرى وصغرى
القياس لا يجابه صغرى لينتج من القياس الكامل الذى هو الشكل الاول ما
يناقض الكبرى ورابعا من الاشكال يتبين بعض عن الطبع نوع ونكتفي بذلك لا لذي
الشرط اجمالا فانه يجمع في بيان ضروبه ودليل انتاجها ونحو ذلك الى الكتب المفصلة





الاقتراني الشرطي ما الف · او اتصال بانفصال او بسط
منه ومن متصل شرط ابن · او واحد من ذين بالحملي خلط

ذو الشرطين الايجاب والكلية والاخص وهما الاول من الثالث اذ عقم كلية
اى نتيجة كلية كما يكفي الاخص بالاعم لا يكون ان عقمين وانما اضربناه
انجري في غير الثالث ولو بالنظر

فصل في القياس الاقتراني الشرطي

الاقتراني الشرطي ما الف من متصل شرطه او منفصل شرطه ابن من الامانة تم تبيه
البت فالمتصلتان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما
كان النهار موجودا فالعالم مضئ فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضئ و
المنفصلتان كقولنا دائما اما يكون العدد زوجا واما يكون فردا ودائما
اما يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج دائما اما ان يكون
العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فردا او اتصال بانفصال او
ارتبط اى الف من متصلة ومنفصلة مثل كلما كان هذا ثلثة فهو عدد ودائما
اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا ينتج كلما كان هذا ثلثة فدائما اما
ان يكون زوجا او فردا او واحد من ذين اى الاتصال والانفصال بالحملي
اختلط اى الف من حملية ومتصلة مثل هذا انسان وكلما كان الشئ

تنتفي استثنائهم مطالي واول الخمس شرطية ينتج في الشرطي الاتصالي
من الاتصالي والانفصالي مع تلو لكن وهو الحملية وضع المقدم ورفع التالي

الثاني كان حيوانا ينتج هذا حيوان او من حملية ومنفصلة مثل هذا عدد
ودائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكن في هذا اما ان يكون زوجا
او فردا غوص في القياس الاستثنائي تنتفي استثنائهم مطالي منه استثنائي
اتصالي ومنه الاستثنائي الانفصالي واول اي الاستثنائي الاتصالي الف
من شرطية وحملية كما قلنا مع تلو كلمة لكن وهو الحملية كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج في الشرطي الاتصالي
اي في القياس الاستثنائي الاتصالي وضع المقدم ورفع التالي ثم اعلم ان الا
حتمالات المتصورة في انتاج الاستثنائي اربعة وضع كل ورفع كل فان
كانت الشرطية منفصلة فسياتي تفصيلها وان كانت متصلة ينتج احتمالان
وضع المقدم ينتج وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم ورفع
التالي ينتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم واما
رفع المقدم فلا ينتج رفع التالي ولا وضع التالي وضع المقدم لجواز كون اللازم
اعم مثل ان كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة فلا يلزم من





في الانفصالي الحقيقية او وضع كل رفع جزء اخر في منع جمع وضع كل رفعا
بارجع من اربع نتيجة وعكسه الا نتيجتين اعتبر في منع خلو رفع كل وضعا

من انتفاء النار انتفاء الحرارة ولا من وجود الحرارة وجود النار ثم في الانـ
فصالي اي في الاستثنائي المؤلف من المنفصلة الحقيقية فمراي انطق بان يعج
من النتائج من اربع من الصور نتيجة اي هذه نتيجة او وضع كل من جزئي
المقدم والتالي ينتج رفع جزء اخر وكذا عكسه اي رفع كل منهما ينتج وضع
الاخر كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد
ولكنه فرد فليس بزوج ولكنه ليس بزوج فهو فرد ولكنه ليس بفرد فهو
زوج والنتيجتين الاتيتين اعتبر في الانفصالي منع جمع ينتج وضع كل من جزئيه
رفعا اي رفع الجزء الاخر لامتناع اجتماعهما مثل اما ان يكون هذا
شجرا او حجرا لكنه شجر فليس بحجر ولكنه حجر فليس بشجر ولا ينتج رفع كل وضع
الاخر لعدم امتناع الخلو منهما وفي الانفصالي منع خلو ينتج رفع كل من جزئيه
وضعا اي وضع الاخر لامتناع الخلو عنهما مثل هذا الشيء اما لا شجر
او لا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر او لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر ولا ينتج
وضع كل رفع الاخر لعدم امتناع الاجتماع غوص في قياس الخلف



وضع مرجع للنقيض يكشف من اقتراني والاستثنائي ٢ واذ فرغت عن اتم الحجج
خلف خلاف المستقيم قد عرف قياس خلف فهو اشتراك جاني اذن الى استقراء وتمثيل

هو الذي يثبت فيه المطلوب من جهة كذب نقيضه فيبقى لو لم يكن هذا حقا
لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير صادق فيكون
عينه حقا كما علمت جريانه فيما سلف والى ما اشرنا بقولنا وضع للمطلوب
يرجع للنقيض يكشف خلفا اي قياس خلف ويسمى به لانه يؤدي الى خلاف
المفروض على المفروض لانه ينتقل فيه الى المطلوب من خلفه وعدانه اي نقيضه
وهو خلاف المستقيم فقد عرفا اي دليل الخلف في مقابلة الدليل المستقيم
وقياس الخلف بالحقيقة ينحل الى قياسين قياس اقتراني وقياس استثنائي
كما قلنا من اقتراني والاستثنائي قياس خلف فهو اشتراك جاني هكذا
لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت كذا ينتج لو لم يثبت المطلوب
لثبت كذا لكن كذا غير ثابت فيثبت المطلوب غوص في الاستقراء والتمثيل
واذ فرغت عن اتم الحجج وهو القياس اذن الى استقراء وتمثيل وهما
القسمان الاخران من الحجة وهو اولي في تعريف الاستقراء حكم بجزئيات الكلي
عند المصنف مثلا على الكلي كالحيوان بالمشاهدة اي بمشاهدة الحاكم افر





والناقص يلحق الفرع بالاصل ومثل المصنف ...

حكم على الكلي بالمشاهدة ثم ان الحكم جميعها شمل يعطي اليقين التام ان شمل
افراده استقرا تام فوحدة وناقص اذا بالاكثر ببدل مقسم المرجع والاساس

افراده كالانسان والفرس والبقر والغنم وغيرهما فانا صوب فهذا استقرائهم
قد حددته اي عرفه ثم الاستقراء قسمان تام مخفف تام ان الحكم جميعها اشمل وشمل
على الحصر كقولنا الحيوان والنبات والجماد متحيز فكل جسم متحيز وكذا الحيوان الناطق
حساس والحيوانات الغير الناطقة حساسة فكل حيوان حساس وناقص اذا بالا
كثر بدل كما في المصنف يعطي اليقين التام اي الاستقراء التام اذ قياس مقسم المرجع
والاساس اي مرجعه الى قياس والقياس مفيد اليقين اذ نظمه في المثال الاول
ان كل جسم اما حيوان او نبات او جماد وكل حيوان ونبات وجماد متحيز فكل جسم
متحيز وفي الثاني كل حيوان اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق
من الحيوان حساس فكل حيوان حساس فان كان الحكم لم يشمل الجميع فهو
الاستقراء الناقص والناقص لفظا حدا اي دعا لم يمنع في الحكم اذ لا يعيا با
لظن منها ولهذا فالمنع فيها البرهان المفيد لليقين ومثل المصنف وعي اي سمع فهو
مثال الاستقراء الناقص اذ يمكن ان يكون في الحيوانات التي لم نرها فيها ما
لم يتحرك فكه الاسفل عند المضغ كما نقل ان التمساح يحرك فكه الاعلى عند

تشريك جزئي لجزئي لما يجمعهما في الحكم تمثيلا سما

المصنف اقول في تعريف التمثيل تشريك جزئي لجزئي لما يجمعهما في الحكم تمثيلا سما
وعند الفقهاء التمثيل تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم
الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كقول لبعض المتكلمين العالم مؤلف
فيكون حادثا كالبيت وقول الفقهاء ويسمونه قياسا النبيذ حرام لان
الخمر حرام وعلة الحرمة الاسكار وهو متحقق في النبيذ فالصورة التي كان
الحكم ثابتا فيها بالاتفاق كالبيت والخمر يسمى اصلا والاخرى كا
العالم والنبيذ فرعا والمعنى المشترك علة وجامعا كالتاليف وكالاسكار
ومثل الحدوث والحرمة حكما فالتمثيل التام لابد فيه من ان يتحقق
وجود الاصل والفرع والجامع والحكم ويثبتون تعليل الحكم بالجامع بطريقين
الاول الدوران ويسمى بالطرد والعكس وهو التلازم وجودا وعدما فان
المعنى كالتاليف حيثما تحقق كما في البيت وما يقوم مقامه كان مقرونا بالحكم
اعني الحدوث وبالعكس اي حيثما انتفى انتفى وفيه بانه يقتضي عليه كلا من
الجامع والحكم للاخر وهو قح والثاني الترديد ويسمى بالسبر والتقسيم وهو



بالدوران وهو طرد وعكس او ٢ ان القياس ان يفيد شيئا خلا فذلك شعري وان يفيد نطقا
بالسبر والتقسيم تردد بين ان يفيد تصديقا اي يقينيا وجزئيا ظنيا فالخطابة حقيقتها

وهو التقسيم بعدد صفات الاصل ويعلل لكون الحكم بكل منها وبطولها حتى يتعين
علة واحدة مثل ان علة حدوث البيت اما التاليف او الامكان او الجوهرية
او الجسمية وليس الا التاليف وعلة الحرمة اما الاتخاذ من العنب او الميعان او
اللون المخصوص او الطعم المخصوص وليس الا الاسكار وهذا القسم زيف بانا
لا نسلم الحصر مع كثرة الاوصاف فلعل المناط شيء اخر اذ ليس الترديد بين النقيضين
والى الطريق الاول اشرنا بقولنا بالدوران وهو طرد وعكس و
الى الطريق الثاني بقولنا او بالسبر والتقسيم في بيان بالترديد او بالوقوع حيث
يحدد فرد وابطال تعليل الحكم بالجامع **غوص في الصناعات الخمس**
كما ان للقياس اقساما بحسب الصورة من الاقترانيات والاستثنائيات كذلك
له اقسام بحسب المادة من الصناعات الخمس فاشرنا الى وجه الضبط بقولنا
ان القياس ان لم يفد شيئا كذا تصديقا اي يقينيا وظنيا بل افاد اي يفيد
لشيء اي ان لم يفد شيئا سوى التعجب والتخيل فذلك قياس شعري وان
يفد تصديقا ظنيا فذلك القياس هو الخطابة حالكونه حقيقا بها اوقع

مع ضم ان تعين التسليم برهان ان تعين الحق وحق والعمدة البرهان والمغالطي
فالاخر فهو الجدل عنده وان لا يحق سفسطي محقق فالنفع والضرر بين استنبط

فهو
افادة جزم ان يعتبر التسليم او عموم الاعتراف لا الحق فهو الجدل اعم عنهم ورد
ان تعين الحق وحق في الواقع وان لا يحق في الواقع فهو سفسطي محقق اي محقق وهو
والعمدة في الحكمة البرهان والمغالطي من الاقيسة فالنفع الحقيقي وهو اصابة الحق
والضرر اي الاحتراز عن الضر الحقيقي بذين اي البرهان والمغالطة استنبط كلا
هما في عرض الفاسيا م اي قصد لنفسه كالعلم بالشيء للطلب فهذا ناظر الى
البرهان او ستتم اي وكالعلم بالسم ليتجنب فهذا ناظر الى المغالطة ضلالا فالصناعات
الثلاث الاخر فانها مقصودة لغيره فان الجدل للافحام وحفظ النظام وتخطئة
للتخطي الطريق وارشاد من هو بالحق القاصر لا يليق ويثبت من الخلق
بايوده وامثاله وهي المدعوة بلسان القران بالموعظة الحسنة كما عبر عنها
فهاوهو البرهان بالحكمة والشعر لكسر سورة الاستبعاد والترغيب
بالتخييل والتعجب لمن لسوله بعدها من العلم اليقيني **غوص في البرهان**
ثم مقدمات برهان ومادته والمقدمة هنا هي القضية التي جعلت جزء حجة
قياسا كانت او استقراء او تمثيلا اي في وفيه موقنة ضرورية او نظرية اي

غوص في البرهان
ثم مقدمات برهان نوى موقنة ضرورية او نظرا

الثاني



وحد اليقين وهو القطع بثبت ان صح بانا ستة ونى
لتصديق جازم مطابق ثابت مرجع كل النظريات خذوى

ايقانا ضروريا كان او كسبيا وفي صيغة الجمع اشارة الى ان المعتبر في البرهان
ان يكون جميع مقدماته يقينية بخلاف غيره اذ يكفي في كون القياس
مغالطيا مثلا ان يكون احدى مقدمتيه وهمية وان كانت الاخرى
يقينية نعم يجب ان لا يكون فيها ما هو ادون مما يعتبر فيها والا فيلحق بالادون
فالمؤلف من مقدمة مشهورة ومن مخيلة لا يسمى جدليا بل
شعريا وحد اليقين ولغرابته وهو القطع وبت اي اليقين مساوق لما
انه تصديق جازم مطابق ثابت فباعتبار التصديق لم يشمل الشك والتخييل
والتوهم وسائر التصورات وباعتبار الجزم خرج التصديق الظني وباعتبار
المطابقة خرج الجهل المركب وباعتبار الثبات التقليد ان ضروريا
ستة وذي اي الست سيما الاوليات مرجع كل النظريات حذرا لاستحالة
الدور والتسلسل فالبديهيات بذور لكل ثمار النظريات والبديهيات
تنتهي كل اليقينيات وهي نعم موهبية اعطاها الله لكل العقول الهيولانية
وبها صارت عقولا بالملكة اذ التخالف بين هاتين المرتبتين من العقول

فان تلثة التصور كفت — وحكمها فالاوليات بدت

كالتقابل بين العدم والملكة اذ في هذه المرتبة الهيولانية لا قوة وعدم وفي
هذه المرتبة الثانية فعليات وملكات لقوى واعدام الآن العقول
ان لا تلتفت الى هذه القضية ولا تكتسب فانه تحاول تحصيل الآن بل لا تدخل
تحت الطلاق فالكاسب حسبنا الله ثم اشرنا الى وجه ضبط للست بقولنا
فان تلثة التصور اي تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية كفت
وحكمها اي حكم القضية او الثلثة وهذا اولى من عبارة بعضهم ان كفى تصور الموضوع
والمحمول والنسبة الحكمية لعدم شمولها الشرطية فالاوليات بدت فالاولي
هو الذي يكون تصور طرفيه وان كان بالكسب كافيا في الجزم بالنسبة بينهما ولا
يتوقف فيه احد ولا ينافي انكاره الا من لا يتصور الحدود كالحكم بان النقيضين
لا يجتمعان ولا يرتفعان وان الكل اعظم من الجزء وان الاشياء المساوية لشئ واحد
بعينه متساوية وان الضدين لا يجتمعان في محل واحد شخصي في زمان واحد
وان كان فيه خفاء فلخفاء الاطراف مثل الممكن محتاج الى المؤثر فعند تصور
الممكن بعنوان شيئية الخالية عن الوجود والعدم وانهما مثل كفى الميزان:

المشاهدات



اولا فبالاحساس اما بشمه — قسم ما بالظهر حسيات
ظهرا وبطنا فالمشاهدات عد — والنسب الى الوجدان بطنيات

المشاهدات وان المشاهدين ما لم يتبع احدهما منفصلا عن الاخر اولا يكفي تصور
الاطراف في الحكم فبالاحساس اما بشمه ظهرا وبطنا اي بالحس الظاهر او بالحس
الباطن فالمشاهدات عدا اي احسب قسم ما بالظهر حسيات مثل الشمس
مضيئة وهذا الحيوان صائت وهذا الورد عطر والسكر حلو والنار حارة و
النسب الى الوجدان بطنيات اي ما يدرك بالقوى الباطنة او بذواتنا مثل — اي قسم بالوجدانيات ح
ان لنا شهوة وغضبا وخوفا وشجاعة وكعلمنا بذواتنا وبافعال ذواتنا والا
حكام الحسية جميعها جزئية فان الحس لا يعطي الا ان هذه النار حارة واما
ان كل نار حارة فحكم عقلي استفاده العقل من المفارق باعداد الاحساس
ببعض الجزئيات انه ليس في قوة الحس الاطلاع على الكليات والاحاطة بكل الجزئيات
ثبات وتمام ذاتياتها وعوارضها المشتركة ان قلت قد تستعمل بعض
الاوليات انه بالمشاهدة مثل حكمنا بان السواد والبياض لا يجتمعان في محل
واحد في زمان واحد قلنا الاحتياج الاتفاقي الى المشاهدة في الاوليات هو
لتصور الاطراف لا للتصديق بها اذ ربما تكون الاطراف محسوسة وقد قيل

وان ينط بغير حس فالوسط — بدي فطريات اي قضايا — وان يغب فاستعمل التجارب
ان لم يغب عن دراك ذي الاطراف فقط — قياسها معها بلا اجتنابا — فالتجربيات او التخاطب

عن فرقة تواطؤا الكذب امتنع — فالمتواترات عندنا تقع

من فقد حسا فقد علما فخلافا للمشاهدات فان التصديق والجزم بالنسبة
فيها مفتقر الى المشاهدة وان ينط اي يكون الحكم منوطا ومتعلقا بغير حس
فالوسط الذي هو غير الاحساس ان لم يغب عن دراك ذي الاطراف فقط
بدي فطريات اي قضايا قياسها معها بلا اجتنابا مثل الاربعة زوج فو
بديهية فطرية قياسها معها فهو انها منقسمة بمتساويين وكل منقسم
بمتساويين زوج وان يغب الوسط فاستعمل التجارب فالتجربيات تتعلق
مثل السقمونيا مسهل للصفراء وهي منوطة بامرين احدهما تكرر المشاهدة
والاخر القياس الخفي وهو انه لو كان اتفاقيا لما كان دائما ولا اكثريا ثم يستثنى
نقيض التالي لنقيض المقدم ومثلها المتواترات في الاشتمال على تكرار الاستماع
والقياس الخفي كما قلنا او التخاطب عن فرقة تواطؤا الكذب اي على الكذب امتنع
فهذا الامتناع هو المعتبر لا عدد مخصوص كالاربعين فالمتواترات عندنا
تقع كالحكم بوجود مكة ومحاتم ولا بد في المتواترات ان يكون عن امر محسوس لا
عن امر معقول لان الحاصل بالتواتر علم جزئي من شانه ان يحصل بالاحساس



ما بالقرائن فبالحدسي ستم — كجل ما في الفلكيات حكم

فلو اخبرنا بالتواتر بلا طبقة اهل العالم الان اجتماع النقيضين مع امتناعه مثلا لما — فلو اخبرنا بالتواتر ح
افادنا يقينا بوجوده لانه امر عقلي فلا تستعمل في العلوم العقلية المحضة بالذات وما
حكم هو بالقرائن فبالحدسي ستم اذ يحصل بمشاهدتها للنفس حدس قوي
موجب لليقين كجل ما في الفلكيات حكم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس
بملاحظة اختلاف تشكلاته النورية والهلالية والبدرية والاختلاف
بسبب قربه وبعده منها وحيلولة الارض بينه وبينها وهو سابق كتجربيات
ليست حجة على غيرك الا ان يحصل له ما حصل لك فلا تستعمل هذه القضايا
في القياس الذي اريد به الزام الخصم او افادة اليقين للغير وفي شرح الا
شارات للمحقق الطوسي قدس سره وجه ضبط حصره الحاكم بتفصيله بان
باختصار توضيحا لما ذكره وهو ان القضايا اما ان يكون تصورات اطرافها
كافية في حكم العقل اولا فان كانت كافية فهي الاوليات وان لم تكف فاما
ان يحتاج الى امر ينضم الى العقل ويعينه على الحكم او يحتاج الى امر ينضم الى
الحس او يحتاج اليهما معا فالاول هو المشاهدات لاحتياجها الى الحا

فرع في البرهان اللمي والاني

برهانا باللم والان فيتم علم من العلة بالمعلول كم

ينضم الى العقل وهو الاحساس والثاني وهو ما يحتاج الى ما ينضم الى القضية فلا
شك ان ما ينضم الى القضية ويكون له دخل في تحقق الحكم يكون مبادي ثلاث القضية
فلا يخ اما ان يكون مبادي لازمة لها او غير لازمة فان كانت لازمة فهي قضايا قياساتها
معها فانها قضايا متى تصور اطرافها يحصل عند العقل قياس مرتب منتج لها
وان كانت غير لازمة فلا يخ اما ان يكون حصول ثلث المبادي بسهولة او بصعوبة فان
كان حصولها بسهولة فهي الحدسيات لان مباديها تقع في العقل مترتبة وينساق الذ
هن اليها بلا طلب واكتساب وان كان حصولها بعسر فهي النظريات وليست من المبا
دي والثالث اما ان يكون حصوله باحساس السمع فهي المتواترات واما ان لا
يكون وهي المجربات وكل منهما يحتاج الى ما ينضم الى العقل وهو استماع الاخبار
في المتواترات وتكرر المشاهدة في المجربات والى ما ينضم الى ثلث القضايا وهو القياس الخفي
كما يقال لو لم يكن كل ما كان دائما او اكثريا اتفاقيا فهذه ستة اصناف انتهى فرع
في البرهان اللمي والاني برهانا باللم والان فيتم فما هو علم من العلة
بالمعلول لم يقال له البرهان اللمي وعكسه وهو العلم بالعلة من المعلول ان يقال له البرهان
الاني



وعكسه ان ولم اسبق فالوسط الواسط الاثبات بكل
وهو باعطاء اليقين اوثق ان ناعي الثبوت ما قابله

الاني ولما اسبق بالشرف من الان وهو اي البرهان اللمي باعطاء اليقين اوثق لان العلم
بالعلة مستلزم للعلم بالمعلول المعين والعلم بالمعلول مستلزم للعلم بعلة ما ثم اشرنا الى البيان
الاتي والتعريف الاوضح بقولنا فالوسط الواسط الاثبات بكل اي الحد الاوسط
لابد ان يكون علة لاثبات الاكبر للاصغر والتصديق به في كل قياس ولهذا يقال له
الواسطة في الاثبات والتصديق ان ناعي الثبوت اي علة لثبوت الاكبر للاصغر واقعا
اي في الواقع وفي نفس الامر مع كونه علة لثبوته له في الذهن فهو لمي لانه علة لمية الحكم
في الواقع وان لم يكن علة الا في الذهن وواسطة في العلم فقط فهو ان لدلالته على انية الحكم
وتحققه خاصة فقولنا بعض الاخلاط حار وكل متعفن الاخلاط محموم فيه محموم
لمي كما هو المشهور ولو وضعت هذا الاكبر موضع الاوسط وبالعكس صار انيا والمراد با
لثبوت ثبوت الاكبر للاصغر لا الثبوت النفسي اذ لا يشترط في برهان اللم كون الاوسط علة
لثبوت الاكبر في نفسه فقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم برهان لمي والحيوان
ليس علة لوجود الجسم في الخارج لانه معلول له بل لحصوله وثبوته للانسان وقيل كذا
فاي ما كان الوسط فيه واسطة لاثبات الاكبر للاصغر في الذهن وعلة للتصديق

م فعلت الاخر دليل تجب العلل ان تحت قسم وعلل بالذات لا بالعرض
مع التلازم سبب من علل القوام او خارج لم فرع فيها العلم الالهي لمي

فقط دليل اي يختص بهذا الاسم اذا كان الوسط معلولا واما اذا لم يكن معلولا للنسبة
ولا علة لها كما اذا كان الاكبر والاوسط مثلا متلازمين ومعلولي علة واحدة كقولنا كل انسان
ضاحك وكل ضاحك كاتب فلا يختص باسم فهذا اما واسطة بين اللمي والاني واما ان
يتعمم تعريفه بان يقال الاني هو ان لا يكون الاوسط علة لثبوت الاكبر للاصغر او انتفائه
في الواقع سواء كان معلولا ام لا والى ما اشرنا بقولنا مع التلازم هذا اي في الاني سبيل
الطريقة تعليق لتقليل الانتشار ثم اشرنا الى اقسام اللمي بقولنا تجب العلل ان تحت قسم من
بابيه علل القوام اي المادة والصورة والجنس والفصل او خارج لما هو علل الشيء الخارجة
عنه من قوام ذاته كالفاعل والغاية فاضيف الصفة الى الموصوف وكذا يجب تقسيم
العلل الاربع من الشرط والالات والاوقات والمعد ورفع المانع وعلل بالذات
تؤخذ في البرهان لا علل بالعرض وفرع فيها العلم الكلي الالهي لمي اي اقسام العلل الذاتية
والعرضية وتميز كل واحد واحد عن الاخر شرحه هناك فالفاعل بالفعل التام
كالذي استوفى جميع ما يتوقف عليه التاثير والفاعل بالقوة بخلافه والفاعل القريب
للحركة العضوية كالقوة العاملة في العضلة والبعيد كالنفس الناطقة والمتوسط
كالتصور



كالتصور للفعل والمتصور لفائدته والشوق والارادة وبالذات كالسقمونيا
لتسخين مزاجه وبالعرض كالسقمونيا لتبريده لانه يسهل للصفراء المسخنة وتبريد
الماء البارد بالذات ويسخن بالعرض لانه يجمع المسخن والمادة بالفعل
كالتي تصاحب حدثان الصورة وبالقوة كالتي تصاحب الفضلات
وحامل القوة لا للصورة بعد والقريبة كالاعضاء البسيطة من الاعصاب
والشرايين والاوردة والعضلات واللحم والشحم والسمين
وغيرها للاعضاء المركبة والبعيدة كالاخلاط والابعد كالكيلوس
والغذاء والعناصر والابعد من الجميع كمادة المواد والمادة بالذات
كما يقبل الشيء بذاته وبالعرض كان يؤخذ القابل مع ضد المقبول فيجعل مادة له
مثل الماء للهواء والابيض للسواد والغاية بالفعل ما حصل والتصل بالمعلول
وهي القريبة والغاية بالقوة ما لم يتصل به ولكن يترقب بعد وهي البعيدة فالاولى
كالعقل بالفعل للنفس المستكملة والثانية كالاتصال بالعقل الفعال
والفناء والبقاء بعده والغاية بالذات ما لاجله الفعل اولا الفكري اخر العمل

وبالعرض ما يصادف مالم يكن داعيا كالعثور على الكنز للحافر البئر لا صابة الماء والصورة القريبة كالصورة النوعية الانسانية الطبيعية والبعيدة كالعقل بالفعل والمستفاد الى ما شاء الله ثم ان هذا الصورة للنفس بمعنى ما به الشئ بالفعل والصورة بالذات كالشكل للكرسي وبالعرض كالسواد والبياض والزينة له والبعيدة كالجلوس للسلطان عليه بانا نعد لان العلة الغائية صورة الصورة الى غير ذلك من احوال العلل من العموم والخصوص والبساطة والتركيب وغيرها يجب ان يعطى في البراهين توسيط العلل التي بالذات والتي بالفعل والقريبة وخاصة فمثال اخذ الفاعل برهانا الشكل الطبيعي للبسيط كرة بانه لان الطبع في البسيط واحد والفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا ولم فعل الله في المجرد دائم فلان الله تعالى غني تام الفاعلية واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات ومجرد الامكان الذاتي في المجرد يكفي في القبول ومثال اخذ الغاية لم يرتاض فلان فلكي يصح ولو تستكمل النفس الناطقة فيتخلق باخلاق الله والتحقق به ومثال اخذ

المادة



فالاوسط الفاعل للشئ كما تسخن من مس نار علما
واوسط من متمه او غايته كالموت من ضديته او غيبته

المادة لم يفسد الحيوان فبلانه مركب من الاضداد ومثال اخذ الصورة ان بقي الموجود البرزخي من كل شئ هو هو لانه محفوظ الصورة وشيئية كل شئ بصورته بل الانسان البرزخي اي المجرد بتجرد عقلي محفوظ الحقيقة والهوية لان الشيئية بالصورة بمعنى ما به الشئ بالفعل والهوية بالوجه وهو محفوظ وشيئية الشئ بتمامه اكمل ولنشرع في شرح المتن فنقول فالاوسط في البرهان الذي هو الفاعل للشئ كما تسخن من مس نار علما كان يقع هذا الجسم مسته النار وكلما مسته النار يتسخن واوسط من متمه اي مادة الشئ او غايته يوخذ في البرهان عليه كالموت اي كما في الحكم بالموت على كل انسان بل كل حيوان من ضدية في اجزاء مادته او من غيبته التي هي وجه عن مادته الطبيعية وقواها ما هي هي لوصوله الى كماله المترقب منه فانا اذا اردنا ان نبرهن باللم على موت كل انسان طبيعي بان كل نفس ذائقة الموت من اكتفاء بالاستقراء الذي يفيد الظن فتارة نبرهن عليه من ناحية المادة ونقول الانسان مركب من الاضداد وكل مركب من الاضداد ينحل وتارة نبرهن عليه من ناحية الغاية بان النفس

واوسط من صورة علية كاشف منها انها فعلية

الناطقة تصير بالاستكمال والغنى والتجرد عن البدن الطبيعي وقواه والاتصال الحقيقي بعالم القدس فاذا كملت وغنت واتصلت تركت المركب ورفضت الآلة وما ينفع التدبير بها لتعلق انقطاع عن البدن الطبيعي ومات ولا يقدح بقية تعلق وهي في بعض المواد وان برهنا عليه من ناحية الفاعل نقول المدبر لبدن الحيوان هو القوى الجسمانية والقوى الجسمانية متناهية التأثير والتأثير نظرا الى تارة من كذا وتارة من كذا في مطلوب واحد توسيط المادة والفاعل اي مجموع القابل والفاعل تارة في عريضة الاضراس الطواحن بان المادة التي خلقت منها كانت كثيرة المتانة الاستعداد لهذا الشكل والمقدار مصادفة للفاعل التام فحصلت الصورة الكذائية ومرة نقول ان يكون من الطواحن غاية هي الطحن وكل ما يراد منه الطحن يعرض كما ان الانياب اريد منها القطع اعطيت الحدة واوسط من صورة الشئ علية كاشف احكام ذيها اي ذي الصورة الذي هو المعلول انها اي بالصورة فعليته اي فعلية ذي الصورة كما اذا اردنا ان نبرهن على ان الشئ سرير اذا كان له صورة السرير

سواء كان



حق علوم الشئ من فاعله
ودلالة الحق على مجعوله

سواء كان جسما طبيعيا خشبا او قصبا او عاجا او آبنوسا او غيرها ام كان نجما مثاليا في عالم المثال الاكبر او المثال الاصغر بان شيئية الشئ بصورته وفعليته والصورة ما به الشئ بالفعل والمادة ما به الشئ بالقوة ثم اعلم انه كان اوثق البراهين باعطاء اليقين النمط اللمي كذلك الاوثق في البراهين اللمية ما يبرهن بالعلة الغائية ثم الاوثق من الاوثق ما يبرهن بالعلة الفاعلية وهو الاشرف من الاشرف كيف والوثاقة والشرافة اللتان للغاية ترجعان الى الفاعل حيث ان العلة الغائية علة فاعلية الفاعل فالغاية بالحقيقة فاعلية بل في المفارقات وفي الانسان الكبير عين الحق الحقيقي الذي هو مبدأ المبادي وغاية الغايات وقال ارسطاليس ما هو لم هو في كثير من الاشياء ثم اتم الفواعل هو الفاعل الالهي جل شانه وبرهانه اوجه البراهين والى هذا اشرنا بقولنا حق علوم الشئ اي العلم به الناشي من فاعله ودلالة الحق تعالى على مجعوله لانه الفاعل التام وفوق التمام الذي يرجع اليه فاعلية كل فاعل وهي درجات فاعليته تعالى ومراتب

مسبب الاسباب من غير سبب فاعل حق فاعل الهى
به الوجود بالشاهر وجب تكشف ذاته لدركا حى

فدونه بمقتضى عموم قدرته ومشيته وعلمه الفعلى كما قال تعالى احاط بكل شىء
رحمة وعلما وقال الله القاهر فوق عباده وهو مسبب الاسباب من غير سبب اى
معطى سببيته والتاثير لها لانه معطى الوجود والايجاد فرع الوجود والشىء ما لم
يوجد لم يوجد بل نسبة الشىء القابل بالامكان والفقدان تعالى فاعل بالو
جوب والوجدان كما قلنا به الوجود بالشاهر وجب ما رايت شيئا الا ورايت
الله قبله ومع انه لو جيا ان الاشيا كلها حاضرة عند المبدء الاول على الفرقة
والبت فاعل حق فاعل الهى والفاعل على اصطلاح الحكيم الالهى مفيض الو
جود وعلى اصطلاح الطبيعى مبدء الحركة فالتقييد بالالهى لاخراج الفاعل
الطبيعى تكشف ذاته لدركا اذ لما العلم التام بالعلة التامة حضور اقله العلم
التام بالمعلول فان كل موجود منطوف وجوده وعين الوجوه فى القيوم وكل مهيته
من لوازم اسمائه وصفاته لغيرها غيرها خفى الوجود فلا تعزب عن علمه مثقال
ذرة الغافل فيه الفحيه علمه هو الغافل علمه وللاشارة الى ان فى البراهين

الحقيقة



وعلة معلولها ساوت فقى منها على الاوسط الاكبر انعطف لا علة اخص من معلولها
بعانه المطلق اخذها اصطفى فالان من حدود لما اشتلف بل جهة ذى العلل مشمولها

الحقيقة لو اخذ العلل المساوية للمعلول فيها الا انعكاس الى الان من العلل
الاخص قلنا وعلة معلولها ساوت فقى بعانه المطلق فى البرهان المطلق ويراد
به اللم اخذها اى اخذ العلة المساوية اصطفى اى انزعا فو من اخذ العلة الاخص
والضمير فيها اى فى البرهان الماخوذ فيه العلة المساوية على الاوسط متعلق بما بعده
الاكبر انعطف اذا ابدان يبين حال العلة بالمعلول فالان من حدود لم اى اصغره
واوسطه واكبره اشتلف فالمتساويان فى الفلكيات مثل كسوف القمر لتوسط الا
رض بينه وبين الشمس وفى العنصريات مثل انتشار الورق لجمود الرطوبة الماسكة و
بطلان لزوجتها فكما يبين المعلول بالعلة كذالك يبين العلة بالمعلول لكن الاول
هو اللمى والثانى هو الانى لا علة كلمة لا عاطفة اى لا يوخذ فى البرهان الحقيقى
التام علة اخص من معلولها بل اخذت فيه اخذت جهة واحدة ذى العلل
التى كل منها اخص مشمولها والتذكير للضرورة فيكون القدر المشترك مساويا
للمعلول العام فالعلل الاخص التى توسطت فى بعض البراهين هى مثل تكاثف
الهواء الصائر فى البرهان لشدته ومثل انعقاد البخار المنتشر كل منهما للسحاب

عوض فى مقدمات صناعات الاخر غير برهان

غير اليقينية من قضايا منها بدت ما هى مشهورات
ست كذلك وهى للبقايا عليها الاراء منطابقات

والزلزلة عن حدوث ريح محتبس بجرة فى جوف الارض وعن انحطاط اعالى
وهدة اوانقلاع سيول فى باطن الارض والحمى عن عفونة وعن تسخن روح بلا
عفونة كما فى حمى اليوم وقد يمكن ان يجمع لهذه العلل الخاصة معنى عام يكون
محمولا عليها ويكون لذلك انسب الى المعلول ويكون علة مساوية له ولما فرغنا عن
البرهان ومقدماته شرعنا فى غيره وقدمنا مقدماتها عليها فقلنا عوض فى
مقدمات صناعات اخرى غير البرهان غير اليقينية
من قضايا هى الغير ست كذلك اى كالقضايا التى هى مواد للبرهان وهى اى القضايا
الغير اليقينية للبقايا اى مواد للصناعات الاخر المشهورات منها
اى من القضايا بدت ما هى مشهورات وهى ما عليها الاراء منطابقات اما من
الجميع وهى ما يكون فيها عموم الاعتراف من الناس لما عمت به المصالح كا
لعدل لجميل وحجود قبيح اى ما تطابقت عليه اراء كل الناس وما عموم مصلحة
جميع الخلق بسبب عموم الاعتراف به مثل ان العدل حسن والظلم قبيح واما
من البعض كما قلنا او خلق او ملة قد استصح مثل ان الرقة ولوع الحيوانات

الحج



او خلق او ملة قد استصح او واجب القبول لكن اتبه
او الحمية وغيرها قبح بجهة عموم الاعتراف به

الحج حسنة وايلام بلا غرض قبيح وكقبح ذبح الحيوانات عند بعض اهل
الهند او الحمية وغيرها قبح مثل ان عدم الذب عن الحرم قبيح والذى كشف
واجب او واجب القبول اى من القضايا المشهورة ما هى من القضايا الضرورية
والاولية الواجب قبولها لكن اتبه بجهة عموم الاعتراف به فان لها اعتبارين
احدهما من حيث يعترف بها عموم الناس وكونها مشهورات بهذا الاعتبار
وثانيهما من حيث انه يحكم بها محض العقل ويجب قبولها وبهذا الاعتبار
هى يقينيات قال الشيخ فى الاشارات فى المشهورات وهى اراء لو خلى الانسان و
عقله المجرد ووهمه وحسه ولم يودب بقبول قضاياها والاعتراف بها ولم يمل
الاستقراء بظنه القوى الحكم لكثرة الجزئيات ولم يستدع اليها ما فى
طبيعة الانسان من الرحمة والخجل والانفة والحمية وغير ذلك لم يقض بها
الانسان طاعة لعقله او وهمه او حسه مثل حكمنا بان سلب مال الانسان قبيح
وان الكذب لا ينبغى ان يقدم عليه ومن هذا الجنس ما يسبق الى وهم كثير من الناس
وان صرفكثيرا منهم عند الشرع من قبح ذبح الحيوانات اتباعا لما فى الغريزة من

المقبولات

من تلك مقبولات ماخوذات ممن من الاولى كانوا افاضل السلف من تلك ظنيات بالمعنى الاخص
كانبيا اوحكيما ائتمن او الذين هم اماثل الخلف كراجح لا جزم منه ما انقضى

الوقت لمن يكون غريبة كذلك وهم اكثر الناس وليس شيء من هذا يوجبه العقل
الساذج ولو توهم الانسان نفسه وانه خلق دفعة تام العقل ولم يسمع اوبأ و
لم يطع انفعالا نفسانيا او خلقيا لم يقض في امثال هذه القضايا بشيء بل امكنه
ان يجهله ويتوقف وليس كذلك حال قضائه بان الكل اعظم من الجزء هذا كلام
المقبولات من تلك القضايا مقبولات وهي ماخوذات ممن اي ممن كان
نبيا او حكيما ائتمن من الاولى يعني الذين كانوا افاضل السلف او الذين هم
اماثل الخلف الظنيات من تلك ظنيات بالمعنى الاخص الظنيات قد يطلق
وهي قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضه
ويراد بها المعنى الاعم فيشمل المقبولات وكثيرا من المشهورات وقد يطلق
ويراد بها المعنى الاخص اي ما عدا المقبولات وكثير من المشهورات كراجح
لا جزم به مثل لا انقضى عليك من بالليل اي فيه فلان سارق ومثل
قولهم لم يجال الطائل اعرض منا فلان فهو سارق اي خارجي عدو لنا فهذه
وامثالها ظنيات اذ لعله يطوف حراسة الناس او للعاشر لاشتغاله بحجة
تعالى المسلمات منها اي من القضايا المسلمات حقت او وهبت و

---



المسلمات

منها المسلمات حقت او وهبت من تلك ما يدعى الوهميات كالقبل في المجرد زماني
او خصم او قبل بعلم تثبت حكم عليه العقل بحسبات والفوق وضع كذا امكاني

الوهميات والمشبهات

هقت عند القائلين بتسليم عن خصم لاقامة او عن غير الخصم للاشتراك اذ لا يبين
يستعمل بعلل للبرهان او قبل في علم بعلم اي في علم اخر يثبت فهذا ايضا من المسلمات
الوهميات والمشبهات من تلك اي من القضايا ما يدعى الوهميات وهي قضية
منها ما هو حكم عليه العقل اي على الموضوع العقلي بحسبات اي باحكام حسية
على المجرد باحكام الماديات كالقبل المستعمل في المجرد فيتوهم الوهم انه زماني
والفوق المستعمل فيه فيتوهم انه وضعي ويتوهم انه مكاني والحال ان المجرد في باطن
العالم يسبق الاوقات والاوضاع والامكنة والجهات وكلها مطوية في وجوده
وذاته المحيطة فالوهم تابع ذوي الاوضاع ويتعلق بالحواس والمحسوسات
سات يحجب نور القاهر اي نور العقل المفارق وفي اصطلاح الاشراقيين يسمى
العقول الكلية بالانوار القاهرة النور الشعاعي الحسي مفعول ثان ليحجب وهولا
لا يطلقون على الله تعالى نور الانوار والنور الاقهر الابهر والنور ونحوهما
وان ادعى انه لسان القرآن العظيم وانه من اسماء الله تعالى كما قال الله تعالى
وهو القاهر فوق عباده وقال تعالى الله نور السموات والارض كان غلط الوهم

---

والعقل يقفو في مبادي ما اقتضى واذا الى النتيجة جاء نكص

هم اعظم لان نور الله تعالى اعز واجل من ان يكون شعاعا حسيا فان
نوره الحقيقي هو الوجود الحقيقي المنبسط على العقول الكلية والنفوس الكلية والا
الارواح المجردة المرسلة والمتعلقة والطبائع الكلية والجزئية والموجودات الخارجية
والذهنية وبالجملة مطلق الوجود ومنها ما قلنا والعقل بالنصب مفعول
مقدم يقفو اي يتبعه الوهم في مبادي او مطلوب اقتضى اي اكتسب واذ توفي
الى النتيجة جاء نكص الوهم وفيه تلميح الى ما قال الشيخ في الاشارات ومن المعلوم
ان المحسوسات اذا كان لها مبادي واصول كانت تلك قبل المحسوسات ولم
يكن محسوسة ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات فلم يمكن ان يتمثل
تلك الوجود في الوهم ولهذا فان الوهم نفسه وافعاله لا يتمثل في الوهم ولهذا
ما يكون الوهم مساعدا للعقل في الاصول التي ينتج وجود تلك المبادي فاذا
نقد بامعا الى تلك النتيجة نكص الوهم وامتنع عن قبول ما سلم موجبه هذا انتهى
ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة
كلامه وقول الشيخ مساعدا اي لم ينكر لانه لم يتصور الكبرى والانكار فرع التصور
فكانه نائم اولا ومنها احكام هي ما مولاة الدنيوية ومنها نحو فانه البديهية

---



يخاف من ميت جاد عادله منها المسمى بالمشبهات
وخشوع والسلب لا تأثير له باولويات ومشهورات

كما قلنا يخاف الوجه من ميت وانه جاد عادله اي ان كان عدلا له
وخشوع اي يخاف من ظلمه والحال انه سلب عدم ملكة القوى والسلب
لا تأثير له ومنها اي من القضايا المسمى لو نقل بالتانيث رعاية للفظ الـ
الموصولة بالمشبهات ما تلبت من القضايا باولويات ومشهورات فالتي تشبه الاولويات تقع في
المغالطات والتي تشبه المشهورات تقع في المشاغبات وبالجملة المشبهات هي القضايا الكاذبة
شبيهة بالصادقة الاولية والمشهورة لاشتباه لفظي او معنوي وسببه
التشبيه للباطل بالحق نحو مثلك بالفصل في المغالطة المخيلات مخيلات
ومنها قضايا يخيل بها فتنبسط
ثان من القضايا هي ما انفعلت عنها النفس انبساطا او انقباضا كما يقال في تعيين شرب
الخمر انها ياقوتة سيالة وفي تنفير المريض المحرور عن العسل انه مرة متهوعة اقطعي
اللون الجدل فالجدل اي اذا علمت اقسام القضايا الغير اليقينية فاعلم ان اثر
منها استعمل في ابتدائه من الصناعات الاربع الباقية فالقياس الجدلي مؤلف مما
اشتهر اي من القضايا المشهورات او اي ما تسلمت لم يعن لم يشتهر عند من
سواء كان حقا عند العقل او باطلا وجدل ابتغ حسنا كما اشار اليه تعالى بقوله

الخطابة

وجدل بنيجة حسنا ماهوبين محمودة الآراء
والعرض الاعام للخصام اوكان اقناع منتهى الافهام
والقائس الخطيب هنا شعا لاسياظن يكون شايعا
والظن الاعم مقبولات والعرض تمرين تهذيبات

وجادلهم بالتي هي احسن ماهو مؤلف من محمودة الآراء اى من قضايا الشيء بالآراء المحمودة وهي ما العموم الناس بها الاعتراف والعرض من صناعة الجدل الافحام اى الاسكات للخصام او الغرض الآخر منها كان اقناع من ذى الافهام عن رتبة استماع البرهان اذ لا يعم القياسات المؤلفة من المشهورات وقد يتى بالرأى الاله والقائل المعنى مخفف ذى كفى الضعيف من كل شيء اما دوى بمهملين يعمد او يكون قصر للضرورة فعرهنا سبب هنا الاله بمعنى القائس الخطا

والقائس الخطيب هنا شعا هذا هو الظن بالمعنى الاخص كما الاسيما ظن يكون شايعا او الظن الاعم ما الاترجح مما فى الظنيات بالمعنى الاخص ما اى ظن حاصل بمقبولات اى بقياس خطابى حاصل بالتاليف من مقبولات سيما ماخوذات من ولى او نبى احد سولا او من اولى العزم او خاتم اولى العزم سلام الله تعالى عليهم اجمعين والعرض من صناعة الخطابة تمرين تهذيبات اى ادمان النفس على تهذيب الاخلاق وتحصيل ملكة العدالة المركبة من العفة والسخاوة والشجاعة وما الحكمة الشعر على المخيلات للشعر القياس الشعرى احرى بالسجع والقافية

القياس الشعرى هو المؤلف من المخيلات ... والمقصود منه انفعال النفس ...



الشعر

على المخيلات للشعر احرى بالسجع والقافية لا دعاء
وحق للبعض هنا بعض وقع من الخطابى والكتاب بتبع
والغرض الترغيب والترهيب ولو يكاذب به تعجيب
القياس المغالطى الف من وجه مغالط من خالص الوهم او غالط

قياس الشعرى دعاء ووقع فيما ان لم يدعيا فيه وحق هنا للبعض اى لبعض الحكماء كالشيخ الاشراقى تعيين وبعض الشعريات انفع من الخطابى ولكن الكتاب اى كتاب الله يتبع حيث لم يتعرض لغير الثلثة فى قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن الا ان يقال الموعظة الحسنة تشمل الشعر سيما اشار اليه فى النبوى المشهور ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة والغرض من صناعة الشعر الترغيب والترهيب ولو يكاذب به تعجيب الجملة اما صفة للكاذب واما توصيف الشعر القياس المغالطى الف من قضايا وهمية مغالطية من خالص الوهم بان يكون كل مقدماته وهمية او مغالطة اى يكون بعض مقدماته وهمية دون بعض كما مر او المغالطة ذو تشكك من مشبهات ومعجمة تشبيه لكل ات فى المغالطات من ان الاشتباه يكون اما بتوسط اللفظ واما بتوسط المعنى وكل له اقسام والغرض من التدرب فى صناعة المغالطة التحرز عن الغلط والابتلاء اى امتحان المخاطب والغرض الآخر انه لو تم او وقوم له بهذه الصناعة وبالبداهة طولها حقا سلا لا الخضوع

ودو تشكك من مشبهات
ومعجمة تشبيه لكل ات
والغرض التحرز عن الابتلا
ترغيم له هنا اسلا

والسغب والسفسطة تحت الغلط والسفسطى معرضا غالاً
ومشابه المموه الحكم الشطط ومشاكل الشاغبى مجادلا

اعناقهم ودفع خصومهم وكسر بادية شهود لا يبقى المغالطة من ترجيح نقيضه مشابهة اما فى مادته بان تشبه الحق والمشهور ولا تكون شيئا منهما او فى صورة بان تشبه ضربا منتجا ولا تكون اياه فهو قياس فاسد صورة او مادة او هما جميعا والآتى به غالط فى نفسه مغالط لغيره ولولا القصور وهو عدم التمييز بين ما هو هو وبين ما هو غيره لما تم للمغالطة صناعة فهى صناعة كاذبة تنفع بالعرض بان صاحبها لا يغلط ولا يغالط ويقدر ان يغالط المغالط وان يمتحن بها او يعاند وبالجملة المغالطة لها سبب فاعلى هو العقل الناقص او الوهم الرافع وسبب غائى وهى شيطانى وسبب صورى هو صورة الكذب والخيانة فى الباطن والتشبه بزى العلماء والحكماء فى الظاهر وسبب مادى وهو المشبهات لفظا او معنى او وهما والسغب والسفسطة تحت الغلط اى هما قسمان من المغالطة وشانه اى شان الغلط والمغالطة التمويه اى تصوير الباطل بصورة الحق والحكم الشطط اى الحكم الغير العدل والقائس السفسطى قابل الحكيم هنا ثمانا ومشاكل القياس المشاغبى قابل الجدل لان السفسطة هى الحكمة المموهة وهى فى مقابل الحكمة



انواع المغالطة

انواعها الثلثة عشر ثم من ضبطوها من كلام القدما
ايهام الانعكاس والمصادرة ثم اشتراك لفظة بالجوهرة
كذاك الاشتراك فى الحال تثبت ومفاتيه وعرضيه بحث

الحكمة الحقيقية والسغب هو لغة تهييج الشر واصطلاحا فى مقابل الجدل اذ الجدل كالبرهان يعتبر البرهان الحقيقة وفيه الحقيقة الواقعية وفى السفسطى يعتبر السفسطى الحقيقة وليس فيها الحقيقة الواقعية وفى الجدل لا يعتبر الاعتراف وهو محقق فى الواقع وفى الشغب يعتبر وليس كذلك انواع المغالطة انواعها اى انواع المغالطة الثلثة عشر كما قد ضبطوها من كلام القدماء اولها ايهام الانعكاس وثانيها المصادرة على المطلوب ثم ثالثها اشتراك لفظة بالجوهرة اى بجوهرها والمراد اشتراك ذات اللفظ فى مقابلة اشتراك هيئة اللفظ كما فى ثالثة ورابعها وخامسها كذاك الاشتراك فى الحال وهيئة اللفظ تعتبر ذاتية وعرضية بحث الحال وسادسها سوء التاليف فى السفسطة وسوء تبكيت فى المشاغبة وسابعها هو ما سوء اعتبار الحمل على ما فى اصطلاحهم وثامنها ما بتركيب شرط تعلق نفسه تاكيد التركيب وتاسعها تركيب المفصل وعاشرها كعكسه اى تفصيل المركب وحادى عشرها جمع المسائل بواحدة مسئلة اى ما يقوم جمع المسائل فى مسئلة واحدة وثانى عشرها ما يتميز

وصوغ النفع وتبكيت وما
سوء اعتبار الحمل عدتا علما
وما بتركيب شرط نفسه
تركيب المفصل كعكسه

جمع المسائل باحدى مسئلة    واحدة ما بالعرض مكان ما
موضع ما ليس بعلة علة    بالذات ما بالذات هذى اختها

فضع ما ليس بعلة علة وثالث عشرها اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهذه
الانواع الثلثة عشر هي الاجزاء الاولية الضاعية لصناعة المغالطة
كما قلنا ما بالذات اى الاجزاء الاولية للمغالطة هذه الثلثة عشر اختماه
واما الامور الخارجية العرضية فستنبه اليها ثم ههنا مجمه ضبط للاقسام
قد اشرنا اليه في النظم نذكره اولا توضيحا للمقام ثم نشرح الفاظ المتن
فنقول اسباب الغلط تنقسم الى ما يتعلق بالالفاظ لا من حيث تركيبها والى ما
يتعلق بها من حيث تركيبها والاول لا يخ اما ان يتعلق بالالفاظ انفسها او
هو ان تكون مختلفة الدلالة فيقع الاشتباه بين ما هو المراد وبين غيره ويدخل
فيه الاشتراك والتشابه والمجاز المرسل والاستعارة فانها جميعا مجراها ويسمى
جميعا بالاشتراك اللفظى كما قلنا ثم اشتراك لفظة بالجوهرة كالاشتراك لفظ
الصورة والقوة والامكان والعقل والوجود وغيرها فيقع العقل جوهرية
مفارقة ذاتا وفعلا وربما يذهب الوهم الى العقل الجزئى ومثل مشاركة بين
الحسى وبين الحقيقى كما تقدم واما ان يتعلق باحوال اللفظ وهى اما احوال
ذاتية



ثابتة داخلة في صيغ الالفاظ كالاشتباه في لفظ المختار بسبب التصريف اذا كان بمعنى
الفاعل او بمعنى المفعول فاذا قلنا المختار له علل ان لعل اوان المختار ما هو
مسبوق بالمبادى الاربعة الحيوة والعلم والقدرة والمشية وايجاد الفعل
الاختيارى فلعل وهما يذهب الى المختار الفاعل الوجوبى وهو غلط واما
لحوا لعارضة لها بعد تحصلها كالاشتباه بسبب الاعجام والاعراب
اما فكما قال الشيخ الرئيس في التعليقات ان الحكماء قالوا انه لم يجب وجوده
بعضهم صحفوه انه يجب وجوده فالمحقق انه وجود يجب وغير المحقق يصحف
ويقول انه وجود يجب ويوهم التركيب انما اعتبر الذاتى في المشتق وعن
هى الموهبة واما الاعراب فمثل ان الحكماء قالوا الواجب بالذات موجب بكسر
الجيم لانه اوجب فاوجد والشى ما لم يجب لم يوجد ولا يوجد بالا
بالاولوية فذهب الى انه عندهم موجب بفتح الجيم كالطبائع وان هو الا فناء
والمتعلقة بالتركيب تنقسم الى ما يتعلق الاشتباه فيه بنفس
التركيب كما في كل ما يتصوره العاقل فهو كما يتصوره فان لفظة هو يعود

بارة الى العاقل وتارة الى المعقول فان عادت الى العاقل فهو دال على اتحاد العاقل
بالمعقول بالذات وهى غير جائزة في المشهور وان عادت الى المعقول فهو دال على
علاقة المثلية بين المعقول بالذات والمعقول بالعرض وان الاشياء تحصل
بها انفسها في الذهن لا باشباحها والى ما يتعلق بوجوده وعدمه وهذا الاخير
ينقسم الى ما يكون التركيب فيه موجودا فيظن معدوما ويسمى تفصيل المركب
والى عكسه ويسمى تركيب المفصل واما المتعلقة بالمعانى فلا بد وان يتعلق بما
ليف بين المعانى اذ الافراد لا يتصور فيها غلط لو لم يقع في تاليفها بوجه او
لا يخلو من ان يتعلق بتاليف يقع بين القضايا او بتاليف يقع في قضية واحدة
والواقع بين القضايا اما قياسى او غير قياسى فالمتعلقة بالتاليف القياسى
اما ان يقع في القياس نفسه لا بقياسه الى نتيجته او يقع فيه بقياسه الى النتيجة
والواقعة في نفس القياس اما ان يتعلق بمادته او بصورته اما المادية فكما يكون
مثلا بحيث اذا تلت المعانى فيه على وجه يكون صادقا لم يكن قياسا او ان كان
على وجه يكون قياسا لم يكن صادقا كقولنا كل انسان ناطق من حيث هو ناطق
ولا شئ



ولا شئ من الناطق من حيث هو ناطق بحيوان اذ مع اثبات فيه من حيث هو ناطق فا
فيهما يكذب الصغرى اذ الناطق من حيث هو ناطق ناطق لا غير لان كل مهية من حيث
هى ليست الا هى وكل شئ في مرتبة ذاته ليس الا ذاته والاجزاء المحمولة متغايرة
المفاهيم فكل انسان ناطق لا بشرط وليس ناطقا بشرط لا ومع حذفه عنها يكذب
الكبرى وان حذف من الصغرى واثبت في الكبرى لتصدقا اختلت صورة القياس
لعدم اشتراك الاوسط واما الصورية فكما يكون على ضرب غير منتج ويجمع ذلك يسمى
سوء التاليف باعتبار البرهان وسوء التبكيت باعتبار الجدل واما الواقعة
في القياس بالقياس الى النتيجة فينقسم الى ما لا يكون النتيجة مغايرة لاحد اجزاء القياس
فلا يحصل بالقياس علم زائد على ما في المقدمات ويسمى مصادرة على المطلوب والى ما يكون
مغايرة لكنها لا يكون ما هى المطلوبة من ذلك القياس ويسمى وضع ما ليس بعلة علة كقولنا
كل ما كانت الاربعة موجودة كانت الثلاثة موجودة وكلما كانت الثلاثة
موجودة فهى فرد فكلما كانت الاربعة موجودة فهى فرد وبيانه
النتيجة اذ النتيجة كلما كانت الاربعة موجودة فالثلاثة فرد ولا

الضمير في الكبرى راجع الى الثلاثة وانما سميت لاوضع القياس الذي لا ينتج المطلوب لا
نتاجه موضع ما ليس بعلة للمطلوب مكان علته فان القياس علة للنتيجة واما الاول
فمعنى قضايا البيت بقياس نسمي جمع المسائل في مسئلة واحدة كما يقال يحصل كاتب
فانه قضايا لاخافية ان غيره ليس بكاتب واما المتعلقة بالقضية الواحدة فاما ان
يقع فيما يتعلق بجزئي القضية جميعا وذلك بوقوع احدهما مكان الاخر ويسمى ايهام الا
نعكاس مثل ان يحكم ان كل لون سواد بناء على ان كل سواد لون واما ان يقع فيما
يتعلق بجزء واحد منها وينقسم الحمل او بغيره بل الجزء عنه مما يشبهه كعوارضه او
معروضاته ويسمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كقولك لى انسانا ابيض يكتب فظن
ان كل ما يكون كاتب فاخذ الابيض مكان الانسان والحمل او بجزء نفسه ولكن لا على
الوجه الذي ينبغي كما لو اخذ معه ما ليس منه نحو زيد الكاتب انسان اولا
يؤخذ معه ما هو منه من القيود ما ليس ويمكن يلحق غير الموجود فادعى بوجود
مطلق ويسمى سوء اعتبار الحمل فقد حصل من الجميع ثلثة عشر نوعا منها ستة لفظية
يتعلق ثلثة منها بالابساط هي الاشتراك في جوهر اللفظ وفي احواله الذاتية

وفي احواله



## الخارجيات العرضيات

انحاء مرتجاء اللفظ المغلطة — ما للفظ بالافراد والتركيب
اوجانا يلف المعاني المختلط — ابعدوا الايهام والتعريب

وفي احوالها العرضية وثلاثة منها يتعلق بالتركيب وهي التي في نفس التركيب وتفصيل
المركب وتركيب المفصل وسبعة معنوية اربعة منها باعتبار القضايا المركبة
هي سوء التاليف والمصادرة على المطلوب ووضع ما ليس بعلة علة وجمع المسائل في مسئلة
واحدة وثلاثة باعتبار القضية الواحدة وهي ايهام العكس واخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
وسوء اعتبار الحمل واما الخارجيات العرضيات لصناعة المغالطة التي اشير
اليها بمضمون قولنا ما بالذات هذه فما تقتضي المغالطة بالعرض كالتشنيع على المخاطب
والمغالط بالحشو والهذيان والعدول الى الامور الخارجية عن القياس لعدم معرفة الفرق
بين وجه الغلبة والنسبة الى الضلال وان الحكمة اضلال وان الميزان لم يؤخذ من الشرع الى
غير ذلك مما يكون الجهلة واهل الرياسة الدنيوية مستويين لها وفي القرآن الحكيم مع
الحكمة والميزان واستعمال الاقيسة الميزانية وقد اشير الى بعض التاويل لا تشرق اول
فلنشرع في شرح الفاظ المتن وجه الضبط انحاء اما من ناحية اللفظ الغلط اجا
بالقصر للضرورة مثاليف المعاني المختلط اما اسم مفعول او التذكير باعتبار لفظ الموصول
وانا مصدر ميمي غلط او الاختلاط الغلط اما بالافراد او التركيب بدوي الغلط او الاعجام

ترتيب شقه التعليل ام
من لمن كونه من قلبه استثم — تركيب المفصل الثاني كهو
مهندس مجيد مضده

اي اخذ المهملة معجما او بالعكس والتعريب اي الاعراب والغلط في الاعراب او الاعجام
عجام هو الغلط في شكل اللفظ بعد تحسيرها واما الغلط باعتبار اصل الصيغة والهيئة
قبل التحصيل فطعينا في الافراد كالغلط باعتبار اللفظ من جهة الاشتراك وتـ
تفصيل التركيب والاعراب لا يخفى جوازها على الخبير العلم القواعد اذ لفي كل من
حرف في المبني بالاعراب الامالة الشرحاني ولكن على وضع التعريب فالنظم الجمع
اصلح مهذب المنطق من اللحن ثم تركيب تغليطه اقسام احدها انه يتعلق
بسبب نفس التركيب التغليط واقع كان مثال الايهام من ظن كونه اي وجود التركيب والحال
انه مفقود ومن ظن فقده والحال انه موجود استم التغليط الذي بالتركيب في
اللفظ فهذا بيان اقسامه ثلثة اولها للنوط بنفس التركيب وثانيها تركيب المفصل
كما قلنا تركيب المفصل الثاني كهو او فلان مهندس مجيد اي نحو فاضل او
حلاق حسنه فيؤخذ مركبا اي مهندس مجيد في الهندسة مثالها ضده وهو الثالث
تفصيل المركب كخمسة اي كقول الخمسة زوج وفرد اي اردت انها جزئان لها
وهي جامعنا باعتبار المركب اجزائه والحال انهما في حق سمع المخاطب فيتوهم

انه



كخمسة زوج وفرد بعد اجتماعهما — اذ تفصيله فذلك القسم — وما تنظر عكاسه اخر
وما بثالثه المعاني غلطا — لما تنظر بها فوهم العكس ثم — اي فيه هذا التنطع في شواهه

سوء اعتبار الحمل مع ما بالعرض مكان ما بالذات من بين ذي بعض

انه اردت انها زوج وانها فرد وهو غلط فهذه هي الستة اللفظية واما السبعة
المعنوية في الكلام اي في بيانها فقلنا وما اي غلط بثالثه المعاني غلطا ان يقع
في قضية واحدة ويسمها فذلك القسم لما اي الى غلط تنظر بها اي بسبب و
قوع احدهما مكان الاخر فوهم العكس ثم يسمى في الاصطلاح ايهام العكس
وايهام الانعكاس فيحكم حكما غلطا ان كل لون سواد بناء على ان كل سواد لون
وان المجرد عن الجهات والاوقات والاحيان ونحوها هو الله بناء على ان
الله هو المجرد عنها او الى ما ينظر لجزء من القضية فكما اشير اليها اخذ كان
يتوهم غير الموجود محسوسا غير موجود مطلقا او فيه هذا التنطع في شواه ومرتبته
حال بخلاف سابقه انه في نفسه في مقامه ولكن مع لم يكن شرطه او
قبله المعتبر في وضعه احمله مثل ان يقال العاج مفرق لنور البصر بدلا البياض
او لون البياض متحيزا بالذات بل الجسم الذي هو موضوعه سوء اعتبار
الحمل مع ما بالعرض مكان ما بالذات اي اخذ ذلك مكان هذا من بين بين
انتهض فالاول اسم في الاصطلاح للاول والثاني للثاني او في قضايا

اوقضايا وهي المونع كمثل الانسن وحده نجلان هذا الذى سمّاه جمع عادلة
الى التى لست قضايا جمع وكل نجلان هو الحيوان جمع المسائل باحدى مسئلة

ولهى هى القياس قالعلطا انما الدعوى القياس نفسه فقط

اى الغلط المتعلق بتاليف معانى قضايا الافى قضية واحدة وهى المونع والمقسم والتذكير باعتبار رعاية لفظ الموصول الى التى ليست قضايا جمع او قضايا كمثل الانسن وحده نجلان وكل نجلان هو الحيوان وهذا القسم من المغالطة هو الذى سمّاه جمع عادلة اى المنطقيون سمّيناه بها اذ بالمنزان يحصل العلم جمع المسائل باحدى مسئلة اسمية الاصطلاحى جمع المسائل فى مسئلة واحدة فان الصغرى قضيتان فى قضية واحدة احديهما موجبة هى ان الانسان نجلان وهى ينتج مع الكبرى نتيجة حقة والاخرى سالبة هى لا شئ من غير الانسان نجلان وليست مطلوبنا الآن وكذا لو كانت موجبة مثل غير الانسان لا يحتمل او الخالى الجالي من خواصه وغيرذلك وهى لا ينتج مع الكبرى شيئا فاذا كانت الصغرى قضيتين واخذت قضية واحدة وقع الغلط لتوهم انه ينتج الا انسان وحده حيوان ولكن اى المنقسم الى القضايا التى هى القياس فالغلط اى هذه القسمة ينقسم الى قسمين لان الغلط المتعلق بالتاليف القياسى اما الذى القياس نفسه فقط اى من غير حاجة فى وجود الغلط الى مقايسته الى النتيجة و





فى هيئة القياس او فى صورته كتركها سوى الضروب المنتجة دوى صوتنا البقصدنم بها نا
وغلط اكثر تم فى الصورة فى المادة المغلطة مستحجة وسوء تركيب سواء كانا

اوفى القياس نفسه بالسمة مطلقة فقط وضع حصلا

وهذا القسم اما فى هيئة القياس اى مادته او صورته وغلط فى الصورة اى الغلط الواقع بحسب صورة القياس بكثرته لوقوعه كمثل ما سوى الضروب المنتجة من الاشكال كما مران الشكل الاول ضروبه ستة عشر ان اربعة منها منتجة والبواقى غير منتجة وقس عليه وفى المادة اى مادة القياس المغلطة مستحجة اى منا لها مستحجة كما ذكرنا فاجمع ذى اى المغلطة المتعلقة بالتاليف القياسى بالقياس الى نفسه سواء كانت بحسب الصورة او بحسب المادة كلها سوء التاليف اى تسمية فى الاصطلاح ولكن افرق قدم بها نا اى افصد البرهان باستعمال لفظ سوء التاليف وسوء تركيب سواء كانا اى يشعر فيما سوى البرهان هذا او الغلط فى القياس بقياسه وتنسبه الى مطلوبه ونتيجته بان لا يكون النتيجة مغايرة لا جزاء القياس فلا يحصل بالقياس علم زائد ولا يلزم منه قول آخر او يكون مغايرة ولكن لا يكون لازمة لهذا القياس ومطلوبه كما قلنا غلط وضع اى خلاف حصل او هو وضع ما ليس بعلة علة ان نسبته ذى اى نسبة القياس الى النتيجة صفة المغايرة اى بلا استلزام كما اتحادتها اى اتحادية تلك النسبة هى الصادرة



ان نسبته ذى صفة المغايرة كما اتحادتها هى المصادرة

فالقياس المشتمل عليهما كما قال المحقق الطوسى قدس سره منها اى اما من حدود لا يتناسل فلا يجب ولكنها اغيرها ما يجب فهو وضع ما ليس بعلة علة او من حدود يجب لكنها اغلى ما يجب وهو المصادرة على المطلوب وهى تشتمل على حدين مترادفين ويلزم منه ان يكون احدى المقدمتين خالية من الوضع والحمل وهى التى تحمل حدّاها لتاليفه هى النتيجة بعينها فيكون التاليف عن مقدمة واحدة بالحقيقة ويكون احد حدى النتيجة هو الاوسط مثاله كل انسان بشر وكل بشر ناطق فكل انسان ناطق وقد مر مثال وضع ما ليس بعلة علة وقد مثل الحكيم العلامة الشيرازى بقول من احتج على امتناع كون الفلك بسيطا بانه لو كان بسيطا فتحرك على قطره الاقصر لزم الخلاء وهو محال اذ الحال لم يلزم من كونه بسيطا بل منه مع تحركه حول الاقصر اى يكون هو المحور اذ لو تحرك على الاطول لم يلزم ذلك والله هو العالم

خاتمة الكتاب نذكر فيها بعض مغالطات وقعت لاقوام ووجه الغلط فيها تكثيرا للامثلة وزيادة للبصيرة ختامه مسك وفى ذلك فليتنافس المتنافسون فمن الاغلاط التى بسبب الاشتراك ما وقع للامام فخر الدين الرازى





حيث قال الحكماء الالهيون والمتا لهون انه تعالى لا ماهية له بل هو وجود بحت فقال الامام الوجود معلوم بالضرورة وذات الواجب غير معلومة فهو غير المعلوم فالمعلوم غلط الوجود الحقيقى وحقيقة الوجود بالمفهوم العام البديهى فان الذى هو ثابت فى الجميع واجبا كان او ممكنا عين الجميع حكيما كان او متكلما فان حقيقة الوجود التى هى طرد العدم عن كل ماهية وعين الاعيان وكذا معنون مفهوم الوجود العام كذلك معنون الوحدة الحقة والهوية الحقيقية ومعنون النور والحيوة السارية والعلم والمشية والمحبة والعشق وغيرها من الكمالات لا تتصور فضلا عن ان يكون به بهيته نعم يعلم بالحضور للحق والفانى فيه لا بل للحق خاصة ويعلم للالهيين الذى هى موضوع علمهم بالعنوانات المذكورة وغيرها والعنوانات هى الحاكية كل عن الا لا المعنون فكلما مر تحقيقه الوجود وانما سرت وانتشرت الكمالات معها وانها قويت وضعفت حيثما ضعفت الا ترى ان وجود الروح المرسل او المتعلق علم بذاته وعلمه الحضورى بذاته وجوده وحقيقته

ذاتية لذاته ولمتعلقه وارادة بذاته وعشق بذاته ويتقوا وجاز لها تبعية تامة لان من عشق شيئا عشق اثاره وقدرة على قواه الفعلية ولا انفعالية بذاته و

ذلك امثنتها منه لصيصيته كل ذلك لانه وجود بحت بلا وجود الحق

ووحدته الحقة ثم ان قلنا انها لا ماهية لها والتفاوت بالفقر والغناء

ان قلنا ان لها ماهية فانا معينت لهذه الكمالات ويعرضها الوجوه لا الماهية

والوجود منبع واحد وسرامتها ركشي منفي فانما تحقق هذا الحكم ولا تفاوت

الاوفى الظهور لعلامة ذلك بقي مع المغالط حق عليك شق ثالث بان لا

يكون مفهوم الوجود ولا الماهية بل يكون حقيقة الوجود كيف والماهية حيثية

عدم الاباء عن الوجود والعدم والوجود الحقيقي حيثية الاباء والامتناع

عن العدم لانه مقابل العدم والمقابل لا يقبل المقابل وهي قابلة والقابل

شانه الترجح والقبول لكليهما فكيف يتطرق ما هي حيثية عدم الاباء عنهما

في عز جلال من هو وجوب كله فكله الوجود فح يكون من باب سوء التاليف

المادى انا استعمل المقصلة المانعة الجمع التي ليست بحاصرة موضع الحقيقة

ولعل العلامة الدواني يشير الى هذا في طريقته التي سماها ذوق المتألهين

وهي ان الواجب تعالى هو حقيقة الوجود التي لا افراد له لا مراتب ولا انواع لها

فهو المنسوب اليه الكل مهيته ولا سهم من الوجود الا الانتساب اليه الحكماء

فقال وانا احمل كلام على ذلك لم يتوجه ان للمعلول من الوجود امرا عينيا

نعم هو اصل الاصابة الصوفية فاطلاقه على تلك الحقيقة القائمة بذاتها انما

يكون بالمجاز او الوضع اخر فلا يكون حقيقة الواجب تعالى وبتلخيص الهرج و

المرج الذي يعرض للناظرين بحيث يشوش الذهن وسيلة الطبع انه وقع من

هذا النوع من الغلط ما وقع للقائلين بمبدئين اي النور والظلمة الحسيين

ان سمعوا من الحكماء الكبار اولي الايدي والابصار سيما الاشراقيين والا

نوار ان المبدأ نور وان اوسط المبدأ الفاعلي وانهم اطلقوا نور الانوار

على المبدأ المبادي وانوارا بالذات الوجودات سيما وجودات العقول

والنفوس الكلية من السماوية والارضية وكذا النفوس الجزئية سيما

النطقية وعلومها العقلية والعلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء ويطلقون

هؤلاء الحكماء الظلمة والغسق على المبدأ القابلي اي الامكانية والمادة الهيولانية فذهب اولئك من اشتراك لفظ النور والظلمة الى الحسيين ولكن

يسمع كلام الشريعة نعم الله نور السموات والارض فتخطى وهم الى النور الحسي

واين النور الحسي العديم الشعور ونور الوجود الحق من الانوار القواهر الاعليين والادنين والانوار الاسفهبدية العلوية والسفلية فان انوار

الحق كلها احياء عالمون ناطقون وايضا النور الحقيقي انبسط على السطوح

والمبصرات ونور الوجود وسعت كل شيء من المحسوسات الجسمية والمخيلات

والموهومات والمعقولات وما وراء العقل والحس وايضا النور الحسي له فو

وله ثان ونور الوجود الحق لا ثاني له ولا اقول له اذ ليس وحدته عددية بل

حقه حقيقته وعلمت ان حقيقة الوجود ممتنع عليها العدم وان حيثية الو

جود كاشفة عن الوجوب ان القضية الفعلية ضرورية بشرط المحمول

فنور السموات والارض الوجود الحقيقي المنبسط على مهيات العقول والنفوس

والطبايع والاجسام والاعراض فوجودها جميعا في القوس النزولي والصعودي

من صقعه ونوره المنبسط ومهياتها الغواسق فهي ذاتها هي المنبسط عليها

والمستنير بالعرض والالوان الحسية الشمسية والقمرية والسرجية وظلا

لها بوجودها من نوره ومن الاغلاط التي من باب ايهام الانعكاس

ما وقع للشنوية القائلين بيزدان واهرمن فجعلوا للشرور مبدء موجودا كما

للخير فجعلوا الشر ضدا للخير مع انه عدم ملكة والعدم لا يحتاج الى علة

فاعلية موجودة بل يكفيه عدم علة الملكة فجعلوا المقابل ضدا بناء على

ان الضد مقابل او ان غلطهم من اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات

ان اصابوا في جعل الشر عدم الملكة لكن غلطوا في مطالبة الفاعل الوجو

دي بالذات له لاستدعاء عدم الملكة علة لا موجودا انه ليس عدما صرفا

فهو وان لم يحتج الى علة بالذات لكنه يحتاج اليها بالعرض لاحتياج علته

اليها بالذات او اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات من جهة جعل الامو

ر الوجودية المصاحبة للعدم شرا وبالجملة قالوا فاعل الخيرات

وهو يزدان لا يفعل الشرور ولا بد للشر من فاعل موجود فهو اهرمن

وحاصلها الطنتهم بان الشر ليس ضد الخير لان الضد من موجوديان والشر عدمي
يقابل الخير تقابل العدم والملكة فلا يحتاج الى علة وجودية وميدء موجود
والحكماء ادعوا البداهة في الحكم بان الوجود خير بالذات وان الشر عدم
وينعكسان عكس النقيض الى ان كل ما ليس بخير بالذات لم يوجد وكل ما ليس بعدم
ليس بشر وان الحكم البديهي غير محتاج الى البرهان وان ذكر له شيء فهو المنبه
للاقنع جهلا لاكتساب ذكروا الامثلة مثلا ان القتل يعد شرا عظيما وليس فيه للقائم
القائل شرا ولا كون سيفه قاطعا وحديدا ولا كون عضو المقتول قابلا
للقطع ولا غير ذلك فبقي ان الشر انما هو في روح المقتول وهو عدم التعلق وكذا
قدرة السارق وارادته وكون جرائه وحركته انما الشر عدم الانتظام فالشر اما عدمي
النتيجة شيء ان وثبات وغيرها وبالجملة الطالب
عدم وجود واما عدم كمال وجود كعدم المتزج او عدم اعتدال المزاج وليس شيء
في عالم العقول ولا في عالم السماء يوجد ظلما في عالم العناصر وعالم العناصر
بالنسبة الى السموات كحلقة في فلاة وكيف يكون وجود ما هو موجود شرا وهو
من حيث انه معلول لما في السلسلة الطولية والعرضية ملائم لعلته ومن حيث انه





مكتوب بقلم الحق ثم الحكم الخير المحض بان الا ان يشابه صفة موتي فلا كل
يعمل على شاكلته خير محض وكذا من حيث كثرة المنتفعين به في سلسلة العرضية
وان المتضرر به اقل قليل وان كان في الاستضرار الم اشتعالات واصلاحات
للنفوس واجور مضاعفة للصبر والتسليم عليه وانا نسبت استضرارك
بالنار مثلا الى اشتعالك منها في بدنك ونضج اغذيتك واستضائتك
في ليلك بخلافها عن النيرات السماوية لم يفد شيئا يعباء به بل لا نسبة
وقس عليها ما عداها مما يعد شرا وضرا ومن باب وضع ما ليس بعلة علة ما
يسمى لسان الشرايع وهو انه لو وجد الزمان واراد احدهما حركة الفلك في
زمان والاخر سكونه في ذلك الزمان فاما ان لا يحصل شيء منهما او يحصل
احدهما دون الاخر او كلاهما والاقسام كلها باطلة لاستلزام الاول خلو
الفلك من الحركة والسكون بل عجز الالهين لعدم حصول مرادهما والثاني
عجز احدهما والثالث اجتماع الضدين فالاله واحد والمغالطة فيه ان العجز
لزم من فرض الالهين مع اختلاف ارادتهما ولا يلزم من استحالة الالهين بجهة



الصفة استحالة الالهين مطلقا الذي هو المطلوب فهذا مثل ما مر من قولهم الخلاء
من يستبيه شكل الفلك مع حركته على قطره الاقصر لامته فتذكره ومن
وضع ما ليس بعلة علة ما لا يكون الاصغر او الاكبر في النتيجة على ما ذكر في القياس
اما الاصغر فكما في الفلك المحدد للجهات جسم لا جهة وراءه انه لا خلاء ولا
ملاء هناك وكل جسم لا جهة وراءه لا يتحرك فالفلك لا يتحرك فان موضوع
الصغرى وهو الفلك المحدد للجهات ليس موضوع النتيجة بل الفلك مطلقا واما
الاكبر فكما في نسبة كامل النظر في العلوم البرهانية حاصلة وكل ما في العلوم البرهانية
حكم فينتج ان بدائهها هو الحكم فالمنكر غير المعرف والمسند المعرف باللام
يفيد القصر في المسند اليه كما بين في موضعه فهذا باعتبار القياس وضع ما ليس
بعلة علة وباعتبار الحد ووسوء اعتبار الحمل ومن الاغلاط المشهورة مثل
ان يقال الانسان والانسان نوع فزيد نوع او كل انسان حيوان والحيوان جنس
فكل انسان جنس فهذا الغلط الاظهر انه من باب سوء التاليف بحسب الصورة
لان شرط كبرى الاول ان تكون محصورة كلية وههنا قضية طبيعية وما في بعض



وما في بعض الكتب انها قضية مهملة فليست كذلك لان الحكم في المهملة على الافراد
الشخصية الا انها لم يبين كميتها وههنا الحكم على الطبيعة العامة ويمكن ان
يكون من باب سوء التاليف بحسب المادة لانه بحيث لو تنبه على جهة
يكون قياسا كاذبا الكبرى وان يتنبه على جهة يصدق الكبرى لم يكن
قياسا على ما تقدم وبيانه ان المحمول في الصغرى فصل الماهية من حيث
هي اللابشرط المقسم للماهية لا بشرط او بشرط لا او بشرط شيء والموضوع في
الكبرى الطبيعة بشرط العموم والكلية فان اخذنا المقدمتين هكذا اختل
القياس لعدم تكرر الاوسط وان اخذنا قياسا بحيث يكون في الكبرى لو
اعتبر الغلط باعتبار السور اي عدم الالف واللام كان من باب الاشتراك
بحسب جوهر اللفظ اذ يجيء للاستغراق وللطبيعة ومن الاغلاط التي
من باب اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وهو كثير الوقوع ما وقع لكثير من الخلا
سفة في قولهم بقدم العالم وذلك لاشتباه قدم الفيض بقدم المستفيض
وقدم الرحمة والعلم لو احاط بكل شيء رحمة وعلما بقدم المرحوم والمعلوم و

وعدم الفضل والاحسان بعدم المتفضل عليه والمحسن عليه وعدم انوار
نور الحقيقة بعدم انوار نور المستنير وعدم نفاد كلمات الله بعدم انقطاع
المخاطبة كذا فى القدرة والقدرة والمشية والمشى والجود والجند وإلى
غير ذلك من الاسماء الحسنى وذلك لانه لابد ان لا يخلط يخلط على الناس
فقد البصر العالم وما هو من صنع الله تعالى من قبضة القدرة وحقيقة الواسعة
وكلمة الوجودية الى غير ما ذكرنا وما لم نذكر مع عدم البينونة العزلية لكمال
فقر العالم وانغماره فى قدرة الله ومعيته القيومية لا بمقارنة وهو الفقر
جودى لا اضافى وهذه القيومية وجودية فلا قوام للوجود بدون الوجوب
فالعالم هو ما سوى الله تعالى وهى المهيات الامكانية فى السلسلة الطولية
النزولية والسلسلة الطولية الصعودية وفى السلسلة العرضية الزمانية
وهى المواد بالمستفيض والمشية والمشى وجودها ونحوها والمواد بالفيض المقدس
والرحمة والفضل والاحسان ونظايرها المذكورة من المعانى المصدرية
والمفاهيم الاضافية بل المواد بها الوجود المنبسط الذى فى كل بحسبه كالما

السابق

السابق فى الاودية بقدرها وهو طرد العدم من كل ماهية وهو النورية
الحقيقى الذى تنويه بمهيات سموات الارواح واراضى الاشباح وهو
المشية التى ورد فى الحديث ان الله خلق الاشياء بالمشية والمشية بنفسها
وهو الامر التكوينى وكلمة كن المشار اليه بقوله تعالى انما قولنا لما اردناه
كن فيكون لا بصوت يقرع ولا بنداء يسمع وانما كلامه سبحانه فعله وهو
ظهور الله ووجه الله فى كل شئ وكان الاحكام الوجود من الوحدة
الهوية والفعلية والنورية والخيرية وغيرها سرت الى الماهية لان التركيب
اتحادى كاتحاد المبهم والمفصل سيما فى لسان الحكمة سرى عدم الفيض
الى المستفيض والظاهر الى المظهر وفهم احكامها اياه وبهر انوار ظلمة سيلا
سيما ان الوجود الحقيقى موضوع على بهم وتقتضى عيون قلوبهم وانوا
الوجودات تحت سطوع نوره مقهورة كانقهار انوار الكواكب فى النهار
تحت سطوع نور الشمس بحيث لا ترى ومن هذا النوع من الغلط
ما وقع للناظرين فى كلام المتألهين الحاكمين بان الممكنات امور اعتبارية



وان العالم اعتبارى فهؤلاء المتألهون ارادوا بالممكن شيئية ماهيته و
ماهيته فانها الامكانية التى ليست من حيث هى الا هى وليس لها فى تلك المرتبة
الوجود فضلا عن توابع الوجود وكذا ارادوا بالعالم ما سوى الله وما
سواه المهيات الامكانية التى علمت حالها باعتبار ذواتها وهؤلاء الناظرون
ظنوا من غلط الوهم او قصر فى بعض الاحكام الذاتية الوجود فحكموا ان
السماء موجودة والارض الموجودة وما بينهما وما تعلق بها وما معها من
المجردات كلها انما هى موجودات اعتبارية ولم يعلموا ان حيثية الوجود
الحقيقى كاشفة عن الوجوب وانها آبية عن العدم وان الوجودية
المنبسط من صقع الحق الحقيقى وان المهيات الامكانية باطلة وان تحققها
اضافة الوجودات المقيدة اليها الا كل شئ هالك الا وجهه
الا كل شئ ما خلا الله باطل وما حكم به الموحد من ان الكثرة اعتبا
رية اراد ان الكثرة الماهوية لمهيات او ان شيئية الماهية متكثرة بالذات وشيئية
الوجود متكثرة بها بالعرض لا ان مراتب الوجود وشئونه الذاتية اعتبارية

فان وحدة

فان وحدة حقيقة الوجود وحقيقته لا وحدة عددية كما اشار الانام
بالفعل والطائفة المتقنة واطواره كما قال تعالى لقد خلقكم اطوارا مع وحدة
الحقيقة الظلية الى المعلول حيث كيف مد الظل ومن هذا النوع
من الغلط ما وقع للمتكلمين للعلم الحضورى لله تعالى لزعمهم انه يستلزم
التغير والتغاير فى علمه تعالى فان المحققين من الحكماء قالوا ان الوجودية
سرائر علمه تعالى والعلم الحصولى اى الصورة المرتسمة فى ذاته تعالى
باطل عندهم فقالوا ان صفحات نفس الامر وصحائف الاعيان بالنسبة اليه تعالى
كصفحات الاذهان بالنسبة الينا فان ما فيها بذواتها موجوداتها
لا بصورها معلومة او الا نسلم الامر الى غير النهاية فكما لا موجود فى عوالم
لنا الحسية والخيالية والوهمية والعقلية ولا مكتوب صفحات اذهاننا
الا وهو علم لنا كذلك لا موجود فى عالم من العوالم ولا نقش فى صحيفة من صحائف الاعيان ونفس الامر الا وهو علم الله تعالى ولا
تغير ولا تغاير بينها بما هى علم كما بينها بما هى وجه الله وعلمه فعلى

ومنشم

وعشيته وانوثيته وجميعها ماخوذة متصلاقا ومتغايرة مفهوما وهي
سابقة بما هي عليها بما هي معلومة له دمفصلة ومشيته ومستغيرة
سبق الوجود على الماهية وسبق وجه الله النوراني على وجهة النفسية
الظلمانية فالتغير والتغاير في العلم والوجه النوراني من باب اشتباه ما با
لعرض بما بالذات وسراية حكم الماهية الى الوجود والمظهر الى الظاهر
واللازم الى الملزوم كالمتأخر في الوجود الى المتقدم والمجلى الى التجلي الصفاتية هذا
في العلم الفعلي الذي مع الايجاد وفي الوحدة في الكثرة كما قال الله تعالى وهو
معكم اينما كنتم وقال اينما تولوا فثم وجه الله واما العلم العنائي الذي
قبل الايجاد في مقام الكثرة في الوحدة فهو بالطواء كل الوجود في وجوده
اذ هو كل الوجود وكله الوجود وكل المهيات لوازم اسمائه تعالى وصفاته
كما ان مفاهيم اسمائه وصفاته لوازم ذاته لم يتأخر عنها في الو
جود فالموجودات من حيث ربط الوحدة بالوحدة والكثرة بالكثرة
والى هذا اشار المعلم الثاني بقوله نيال الكل من ذاته وهو الكل

فوحدة

في وحدة وفي هذا العلم الحضوري العنائي المتقدم على الاطلاق
لا تغاير في الوجود ولا تكاثر الا في المفهوم وهي الوحدة المربوطة اليها
والمنوط بها تلك الوحدة ومن اغلاط التي من باب سوء اعتبار
الحمل ما وقع لبعض المتكلمين في نسبة القول بالايجاب الى الفلاسفة
الالهيين في صانعه الواجب الوجود بالذات الذي هو واجب الوجود
من جميع الجهات فاخذ غير المختار المقطع الفيض غير مختار مطلقا او
غير المختار باختيار زائد او غير وجودي غير مختار مطلقا او غير القادر المضاحب
للامكان بالقوة غير قادر مطلقا فالالهيون متفقون على انه تعالى قادر
مختار باختيار تام واجب عين ذاته الا قدوس وان فيضه المقدس دائم
غير منقطع وان المختار من كان فعله مسبوقا بالمبادي الاربعة الحيوة
والعلم والمشية والقدرة فكون الفعل مسبوقا بهذه لعبارة الاختيا
ما دام الفعل وجوبه فلا ينافيه والوجوب بالاختيار لا ينا
في الاختيار ولو فرضنا ان الانسان الذي يعلم بالوجدان انه يفعل

بالاختيار



بالاختيار فعل المرتبة كان فاعلا دائما لم يقدح في كونه اختياريا نعم هو
نعم فاعل بالعناية لا فاعل بالقصد والداعي الزائد فان الفاعل با
الداعي الزائد الى الفعل مجبول لان المختار باختيار هو عين ذاته فاعل المختار
المحض وكلما اعتبر في الاختيار من الحيوة والعلم والارادة والقدرة
متحققة فيه تعالى بنحو اتم والارادة في كل مورد صفة موجبة للفعل عند
اكثر المتكلمين فكيف في الارادة التي عين ذات المريد المنطوية في ارادته
ذاته لذاته ومحبة ذاته لذاته فان من احب شيئا احب آثاره وقدرته
قدرته تعالى وجوبيته هو كون الفاعل بحيث ان شاء فعل وان لم يشاء لم
يفعل لكنه شاء ففعل وصدق الشرطية لا يستلزم تحقق المقدم ولا
يصادم وجوبه ولا امتناعه بل تنا القضيتين
واجبتين وممكنتين و
ممتنعتين
وغير

ذلك فمشيته احدية التعلق وقدرته وجوبية لان واجب الوجود
بالذات واجب الوجود من جميع الجهات وليست فيه جهة
امكانية وتفسير القدرة
بصحة الصدور
واللاصدور
انما يناسب
قدرة الحيوان لان الصحة
امكان وهو وجوب كله وفعلية
كله الذي لا
يعقوله

والسلام على من اتبع الهدى قد تم الكتاب المستطاب بعون
الملك الوهاب في سنة ثلاث
وثلاث مائة بعد
الألف
١٣٠٣

